



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

واقع اسواق النفط العالمية وامكانية استدامة الدين العام في البلدان النفطية مع اشارة خاصة للعراق

أطروحة قدمها الطالب

حسين ماجد ثامر الفتلاوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ الدكتور عبد العظيم عبد الواحد الشكري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا يَأْتِيهِ

السَّمَوَاتُ عِلْمًا وَمَا يُعَلِّمُهُ الْغَيْبُ مَا يَلِيقُ الْإِنَّمَاءَ وَمَا يَأْتِيهِ

مَخْرَجٌ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنْهَا السَّمَاءَ وَمَا يُغْرِبُ فِيهَا وَاللَّهُ هُوَ

مَعْلَمُ الْغَيْبِ مَا يَلِيقُ الْإِنَّمَاءَ وَمَا يُعَلِّمُهُ الْغَيْبُ مَا يَلِيقُ الْإِنَّمَاءَ

مَعْلَمُ الْغَيْبِ مَا يَلِيقُ الْإِنَّمَاءَ

سورة الحديد

الآية: (٤)

إلى من أضاء

إلى من أضاء ظلمات الدنيا

محمد رسول الله..... فخراً و أجلاً

إلى من أضاء

وطني الحبيب العراق..... فخراً وإكراماً

إلى من أضاء

جدي "يرحمه الله"..... وطاءً وأماناً

إلى من قدم حياته هبةً للزمان من أجلنا

والدي العزيز..... حباً واحتراماً

إلى من زادتني رضاها نجاحاً ، ذلك البحر الذي لا ينضب حناناً

والدتي العزيزة..... حباً واحتراماً

إلى سندي ومضدي والشموع التي أضاءت طريقتي

إخوتي وأخواتي..... فخراً وامتناناً

إلى من أمني أكراماً لهم

أساتذتي الأفاضل..... إجلالاً واحتراماً

إلى كل أحبائي وأصدقائي و زملائي وزميلاتي الذين طالما سألوا عن أمي وأبي

أهدي ثمرة جمدي هذا

الباحث

إقرار المشرف

أشهد بأن الأطروحة الموسومة (واقع اسواق النفط العالمية وإمكانية استدامة الدين العام في البلدان النفطية مع إشارة خاصة للعراق) قد جرت تحت إشرافي في جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ولأجله وقعت إيدناه .

التوقيع :

المشرف : أ.د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري

التاريخ : ٢٠٢١ / ١١ /

بناء على توصية الاستاذ المشرف ، نرشح هذه الاطروحة للمناقشة .

توصية لجنة الدراسات العليا

رئيس قسم الاقتصاد

أ.م. سندس جاسم شعيبث

٢٠٢١ / ١١ /

شكر وتقدير

الحمد لله القوي القادر الولي الناصر الذي جعل العقل أرحج الكنوز وأشرف المعالي والمفاخر، فشرقت آياته ، واستضاءت ببهائه الأسرار والضمائر وتورت بأنواره القلوب والبصائر، أسجد له وحده سبحانه وتعالى، وأحمده عدد خلقه وزنة عرشه ورضا نفسه ومداد كلماته، أن أمدني بالقدرة على إنجاز هذا البحث.

والصلاة والسلام على ذي العنصر الطاهر المبعوث بشيراً للمؤمنين ونذيراً للكافرين، المؤيد بالقرآن وعلى آله الطيبين الطاهرين الغر الميامين وصحبه المنتجبين وبعد

تدعوني فروض الأمانة والوفاء أن أتقدم بجل امتناني لكل من غمرني بعطائه :

أستاذي الفاضل المشرف أ.د. **عبد العظيم عبد الواحد الشكري** الذي أوصلني إلى نهاية مشوار الدراسة بأخلاق نبيلة ومتابعة علمية رصينة ، إذ كانت لآرائه السديدة وتوجيهاته القيمة الأثر الفاعل في إنضاج الدراسة وإخراجها بشكلها الحالي ، جزاه الله عني خيراً....

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة البحث، ولكل ما يبذونه من ملاحظات علمية موضوعية قيّمة تستهدف التقويم والإغناء جزاهم الله عني خير الجزاء... والشكر والعرفان موصول للأساتذة الكرام المقوم اللغوي والمقوم العلمي لمراجعتهم البحث...

ويسعدني ويشرفني ان أتقدم بالشكر والامتنان إلى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور **سوسن كريم الجبوري** لمواقفه العلمية والإنسانية النبيلة خلال سنوات الدراسة، فلها كل التقدير والاحترام، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور طاهر ريسان معاون العميد العلمي الذي قدم لنا كل الدعم والمساندة خلال مدة الدراسة والبحث فله كل التقدير والاحترام ودوام التوفيق، كما أتقدم بالشكر والتقدير الأستاذة **سندس جاسم شعيبيث** رئيسة قسم الاقتصاد.

وعرفاناً بالجميل أتوجه بعميق الشكر والتقدير إلى **كل أساتذتي الأفاضل** ممن رافقوني وعلموني خلال سنوات دراستي في الكلية أدامهم الله بألف خير....

كما أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى موظفي شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع الديوانية لما قدموه من مساعدة خلال مدة الدراسة ، جزاهم الله خير الجزاء...

والشكر والتقدير لزملائي في الدراسة الذين اكتسبت صداقتهم ومحبتهم (**ابراهيم ومناف مرزة وعلي فاهم وميادة حسن**) وإلى جميع طلبة كلية الادارة والاقتصاد الذين عاصرتهم مدة الدراسة....

واسأل الله دوام التوفيق والنجاح انه قريب مجيب....

الباحث

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	الإهداء
	الشكر والامتنان
أ-ج	المحتويات
د-ط	قائمة الأشكال وقائمة الجداول والمخططات
ي	مستخلص البحث
11-1	المقدمة
77-12	الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية العالمية واستدامة الدين العام
12	تمهيد
49-13	المبحث الأول :الإطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية
26-13	المطلب الأول : أسواق النفط العالمية World Oil Markets
32-27	المطلب الثاني : الأساس النظري لأسعار النفط الخام
49-32	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام في السوق الدولية .:
69-50	المبحث الثاني : استدامة الدين العام ومؤشراتها (الاطار النظري)
56-50	المطلب الاول : ماهية الدين العام وإدارته
60-56	المطلب الثاني : الاطار الوصفي لتعريف استدامة الدين العام
67-61	المطلب الثالث : مؤشرات استدامة الدين العام
69-67	المطلب الرابع : العلاقة الرياضية البنينة بين الموازنات المالية واستدامة الدين العام
77-70	المبحث الثالث : أسس العلاقة النظرية بين أسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام
75-70	اولاً / أثر تقلبات اسعار النفط الخام على عجز او فائض الموازنة العامة
77-75	ثانياً / أثر سعار النفط على الدين العام
159-78	الفصل الثاني : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام واستدامة الدين العام في البلدان

	النفطية المختارة السعودية والجزائر مع اشارة خاصة للعراق .
78	تمهيد
105-79	المبحث الاول : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
82-79	المطلب الأول : تطور انتاج النفط الخام في السعودية
100-83	المطلب الثاني : تطور مؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
105-101	المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
129-106	المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
108-106	المطلب الاول : تطور انتاج النفط الخام في الجزائر
125-109	المطلب الثاني : تطور مؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
129-126	المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
159 - 130	المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
133-130	المطلب الاول : تطور انتاج النفط في العراق
154-134	المطلب الثاني : تطور مؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
159 - 155	المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
208 - 160	الفصل الثالث : قياس اثر العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في دول مختارة للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
160	تمهيد
163-161	المبحث الاول: التوصيف النظري النموذج
171 - 164	المبحث الثاني الإطار النظري الاختبارات المستخدمة في البحث

208 - 172	المبحث الثالث : قياس اثر أسعار النفط على مؤشرات استدامة الدين العام في الدول المختارة.
184 - 172	المطلب الاول: قياس اثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات استدامة الدين العام في السعودية
196 - 185	المطلب الثاني: قياس اثر أسعار النفط على مؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر.
208 - 197	المطلب الثالث: قياس اثر أسعار النفط على مؤشرات استدامة الدين العام في العراق.
213 - 209	الاستنتاجات والتوصيات
226 - 214	المصادر والمراجع
A	المستخلص باللغة الانكليزية
	العنوان باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مكونات البرميل النفطي الخام بحسب درجة الكثافة	18
2	تطور الانتاج النفطي السعودي للمدة (2000 - 2018) الف ب/ي	82
3	تطور الناتج المحلي الاجمالي في السعودية (دولار)	87
4	تطور الايرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية (دولار)	90
5	تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية (دولار)	94
6	تطور العجز او الفائض في الموازنة العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية (دولار)	97
7	تطور الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية (دولار)	100
8	تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (2000 - 2019)	104
9	تطور انتاج النفط الخام في الجزائر للمدة (2000 - 2018) الف ب/ي	108
10	تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP في الجزائر (دولار)	112
11	تطور الايرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (دولار)	116
12	طور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (دولار)	120
13	تطور العجز او الفائض في الموازنة العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (دولار)	122
14	تطور الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	125

	(دولار)	
128	تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (2000 - 2019) مليون دولار	15
133	تطور انتاج النفط في العراق للمدة (2000 - 2018) الف ب /ي	16
138	تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP في العراق (دولار)	17
142	تطور الايرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق (دولار)	18
145	تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق (دولار)	19
148	تطور العجز او الفائض ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق (دولار)	20
154	تطور الدين العام ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق (دولار)	21
158	تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000 - 2019)	22
172	نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات في السعودية	23
173	تقدير جودة الانموذج	24
175	اختبار الحدود F- bounds test	25
175	تقدير العلاقة قصيرة الاجل	26
176	تقدير العلاقة طويلة الاجل	27
177	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	28
177	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	29
179	تقدير جودة الانموذج	30
180	اختبار الحدود F- bounds test	31

181	تقدير العلاقة قصيرة الاجل	32
182	تقدير العلاقة طويلة الاجل	33
182	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	34
183	اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس	35
185	نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات في الجزائر	36
186	تقدير جودة الانموذج	37
187	اختبار الحدود F- bounds test	38
188	تقدير العلاقة قصيرة الاجل	39
188	تقدير العلاقة طويلة الاجل	40
189	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	41
189	اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس	42
191	تقدير جودة الانموذج	43
192	اختبار الحدود F- bounds test	44
193	تقدير العلاقة قصيرة الاجل	45
193	تقدير العلاقة طويلة الاجل	46
194	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	47
194	اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس	48
197	نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات في العراق	49
198	تقدير جودة الانموذج	50
199	اختبار الحدود F- bounds test	51
200	تقدير العلاقة قصيرة الاجل	52
200	تقدير العلاقة طويلة الاجل	53

201	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	54
201	اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس	55
203	تقدير جودة الانموذج	56
204	اختبار الحدود F- bounds test	57
205	تقدير العلاقة قصيرة الاجل	58
205	تقدير العلاقة طويلة الاجل	59
206	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	60
206	اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس	61

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنــــــــــــــــوان الشــــــــــــــــكل	الصفحة
1	العلاقة بين الكلفة الاقتصادية لانتاج النفط الخام واسعار النفط	37
2	سعر الاختناق للنفط الخام في السوق الدولية	46
3	تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (2000 - 2019)	105
4	تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (2000 - 2019)	129
5	تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000 - 2019)	159
6	معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر للسعودية	174
7	المجموع التراكمي لمربعات البواقي للسعودية	178
8	معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر للسعودية	179
9	المجموع التراكمي لمربعات البواقي للسعودية	183
10	معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر للجزائر	186
11	المجموع التراكمي لمربعات البواقي للجزائر	190
12	معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر للجزائر	191
13	المجموع التراكمي لمربعات البواقي للجزائر	195
14	معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر للعراق	198
15	المجموع التراكمي لمربعات البواقي للعراق	202
16	معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر للعراق	203
17	المجموع التراكمي لمربعات البواقي للعراق	207

قائمة المخططات البيانية

الصفحة	عنوان المخطط	رقم الشكل
20	آلية التداول بالعقد الآجل	1
23	عناصر سوق النفط الدولية	2

المستخلص

تتسم معظم البلدان النفطية ، بأنها ذات اقتصاديات أحادية المورد؛ تعتمد بشكل أساس على المورد النفطي في تمويل الموازنة العامة، وقد نجم عن ذلك انهيار اقتصادات البلدان النفطية من خلال تقلبات الاسواق النفطية ، وجاءت الأزمات والتقلبات الاقتصادية العالمية إليها عبر قناة المورد النفطي، فقد تتأثر الاقتصاديات النفطية بارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام بواسطة التذبذبات وعدم الثبات من القطاع النفطي إلى القطاعات غير النفطية، وتخضع الاقتصادات لهذه التغيرات في جميع القطاعات التي تسهم في الجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي، وعليه سعى هذا البحث إلى تحليل وتشخيص الاثار التي يمكن ان تخلفها تقلبات أسعار النفط في مؤشرات استدامة الدين العام التي لا يمكن فصلها عن خصائص الاقتصاديات الريعية النفطية. لذا هدف البحث الى الكشف عن طبيعة العلاقة واتجاهها بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في البلدان النفطية (السعودية ،الجزائر، العراق)، من خلال تفسير واقع أداء المتغيرين والعلاقة بينهما في تلك الدول ، فضلاً عن بناء الأنموذج القياسي الذي يتم به اختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين أسعار النفط الخام ونسبة العجز والفائض/ GDP و اسعار النفط الخام ونسبة الدين العام/GDP للدول المختارة (السعودية والجزائر والعراق)، ومن أهم النتائج التي توصل اليها البحث هي أن اسعار النفط الخام العالمية تؤثر بشكل غير مباشر على مؤشرات استدامة الدين العام في بلدان عينة البحث عن طريق قناتي الموازنة العامة والدين العام، وقد تمت الاستعانة باقتصاد المملكة العربية السعودية، والاقتصاد العراقي والاقتصاد الجزائري، لتحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في البلدان النفطية ، ومدى التشابك والارتباط بين اسعار النفط الخام والعجز أو الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي والدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النفطية عينة البحث .

المقدمة

المقدمة

يمثل المورد النفطي العصب الرئيس في أغلب البلدان النفطية، إذ تعتمد هذه الدول في تقدير إيراداتها وتنفيذ انفاقها الجاري والاستثماري على الإيرادات المتأتية من تصدير هذا المورد، وأية تقلبات في أسعار النفط عالمياً تلقي بآثارها على اقتصادات البلدان النفطية، فكلما انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة أدى ذلك إلى تراجع في مقدرة تلك الدول على تنفيذ خططها وسياساتها، وتخضع أسواق النفط العالمية إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق.

عمقت تغيرات سوق النفط الإحساس بالخطر بما أسفرت عنه من أزمة في البلدان النفطية وخاصة (السعودية و الجزائر و العراق) إذا بقي سعر النفط دون 70 دولار في السنوات القريبة القادمة، وإلى جانب صعوبة تكيف الاستيرادات ومصادر الطلب الأخرى من العملة الأجنبية دون عجوزات كبيرة يتعذر تمويل، ومن جهة أخرى استبعاد امكانية انجاز تنويع في القاعدة الإنتاجية للتعويض عن نقص المورد النفطي وبالتالي تلجأ البلدان النفطية الى الدين العام (الخارجي والداخلي) لتعويض النقص الحاصل في موازنتها.

فقد شهدت الأسعار منذ بداية عام 1974 موجات صعود عالية وانهيارات عنيفة تشترك في خصائصها مع بقية السلع الأولية لكنها تفوقها في مديات التغيرات الاقوى، كما ان علاقة تقلب الأسعار بتذبذب العرض والطلب العالمي على النفط ومع فائض العرض أو الطلب الزائد، وتتصف أيضاً بعدم الاستقرار، وإن التوقعات والاسواق المستقبلية، وحركة الخزين النفطي المرتبطة بهما، من شأنها توسيع او تقليص الفجوة البدائية بين العرض والطلب، والتي تنعكس في الأسعار الفعلية لترتد من جديد على التوقعات في تغذية متبادلة تتسارع ايام اضطراب السوق.

حققت اقتصادات البلدان النفطية معدلات نمو منخفضة للغاية خلال السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط والناج النفطي، ، وكذلك أدى انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإنتاج

النفطي إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة للبلدان النفطية، بينما ازداد الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى مستويات مرتفعة للغاية.

ولذلك تكتسب التطورات في سوق النفط العالمية أهمية محورية للآفاق الاقتصادية . فانخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً سلبياً أو إيجابياً على نسبة العجز أو الفائض / GDP ونسبة الدين/GDP في البلدان النفطية خاصة العراق .

تشير التطورات الأخيرة في سوق النفط العالمية إلى اتخاذ منحى مغاير، فيما يخص حجم تجارة النفط العالمية، وإعادة رسم خارطتها، ومن المتوقع أن يكون لذلك التطور انعكاسات على الدول الأعضاء في منظمة أوبك نظراً للمكانة الهامة التي تتبوها الدول الأعضاء على خارطة سوق النفط العالمية، بفضل استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية .

وتعتمد استدامة الدين العام على توقعات النفقات العامة والإيرادات العامة المستقبلية طويلة الأجل ، ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات العامة ، وتعد معدلات الزيادة السريعة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر العوامل المؤثرة سلباً في استمرار تمتع الدول بالاستدامة ، ويستثنى من ذلك بعض الحالات الخاصة كالعراق الذي يعاني من ضعف استدامة الدين ، وفي الوقت نفسه متقل بالدين العام ، ويجب على الدولة توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للحكومة للحد من نمو تكاليف برامج الانفاق غير الكفوءة ، أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة ، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية .

اهمية البحث :

تأتي أهمية هذه البحث من انها تكشف عن الكيفية التي تتأثر بها اقتصادات دول العينة ، نتيجة التقلبات في أسعار النفط الخام وأثرها على مؤشرات استدامة الدين العام ، وعن مدى تأثير هذه المؤشرات في تلك البلدان نتيجة التقلبات في أسعار النفط الخام العالمية.

مشكلة البحث :

تمثل تقلبات اسعار النفط الخام الايجابية والسلبية في بعض البلدان النفطية تحديا كبيرا في مدى تأثيرها على مؤشرات استدامة الدين العام ، من خلال الاثر المزدوج لهذه التقلبات . لذا يركز البحث على الاجابة على التساؤل التالي : هل هناك تأثير ايجابي او سلبي لاسعار النفط الخام على مؤشرات استدامة الدين العام لبلدان عينة البحث .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها : أن اسعار النفط الخام العالمية تؤثر بشكل غير مباشر على مؤشرات استدامة الدين العام في بلدان عينة البحث عن طريق قناتي الموازنة العامة والدين العام.

هدف البحث :

يهدف البحث الى الكشف عن طبيعة العلاقة واتجاهها بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في البلدان النفطية (السعودية ،الجزائر ،العراق)، من خلال تفسير واقع أداء المتغيرين والعلاقة بينهما في تلك الدول، فضلاً عن بناء الأنموذج القياسي الذي يتم به اختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين أسعار النفط الخام ونسبة العجز والفائض / GDP و اسعار النفط الخام ونسبة الدين العام/GDP لدول العينة.

منهجية البحث :

لبلوغ الاهداف التي يسعى اليها البحث ولاختبار فرضيته تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي من خلال اتباع الاسلوب الوصفي التحليلي وذلك لوصف الظاهرة وتحليلها وايضاح الاثار الناجمة عن تقلبات اسعار النفط الخام العالمية وتأثيرها على مؤشرات استدامة الدين العام في تمويل الموازنة للبلدان النفطية والاسلوب الكمي (القياسي) لبيان اثر قياس تقلبات اسعار النفط الخام العالمية على مؤشرات استدامة الدين العام في السعودية والجزائر والعراق

حدود البحث : تتمثل حدود البحث بما يلي :

أولا : الحدود المكانية للبحث/ الاقتصاد السعودي والجزائري والعراقي

ثانيا: الحدود الزمانية للبحث/ اشتمل البحث على المدة الزمنية (2000 – 2019)

هيكلية البحث :

لغرض الوصول الى اهداف البحث واختبار صحة الفرضية فقد تم تقسيمة على ثلاث فصول ، تتناول الاول منه إطار نظري ومفاهيمي لموضوع الاسواق النفطية العالمية واستدامة الدين العام وذلك من خلال ثلاث مباحث ، عرض المبحث الأول إطار نظري للاسواق النفطية وكرس المبحث الثاني الإطار النظري لاستدامة الدين العام ومؤشراتها في حين ركز المبحث الثالث على اسس العلاقة بين اسعار النفط الخام العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام .

أما الفصل الثاني فقد اهتم بتحليل واقع العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام العالمية واستدامة الدين العام في البلدان النفطية المختارة (السعودية والجزائر) مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2000- 2019) وقد جاء هذا الفصل بثلاث مباحث، ابتداءً المبحث الاول بالعلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (2000-2019) وذهب المبحث الثاني لتحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (2000 – 2019) ، اما المبحث الثالث تحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000 – 2019) .

نختصر الفصل الثالث من الاطروحة ببناء النموذج القياسي لقياس أثر العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في دول مختارة السعودية والجزائر مع اشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩) وضم هذا الفصل ثلاث مباحث ايضا اهتم المبحث الاول منها ببناء النموذج القياسي لوصف وتوصيف النموذج وكرس المبحث الثاني للاختبارات المستخدمة في تحليل النموذج في حين ركز المبحث الثالث على القياس الكمي لأثر العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية والجزائر والعراق باستعمال البرنامج الاحصائي (EViews 11) .

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية :

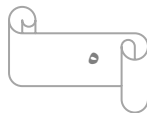
١. داود سعد الله ، 2012 : كانت بعنوان **آثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000 - 2010)** ويهدف البحث الى الاجابة على الاسئلة المطروحة ضمن الاشكالية سوف نقوم بالبحث وتحليل الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت الى تقلبات سوق النفط من خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2010 ، كما سوف نقوم بأجراء تنبؤات للتغيرات السعرية في خامات النفط في المدى الطويل .

من ناحية أخرى وتبعاً لما تمّ توضيحه في الشق الثاني من الإشكالية وبهدف تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات المالية في الجزائر ، سنقوم بدراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، وكما سنقوم بكشف وتقييم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني .

وتم جمع البيانات وفق المنهج الوصفي وكان من ابرز نتائجها التي توصلت اليها ان إمكانية تعرض المستوى العام للأسعار للارتفاع جراء التقلبات الحادة في أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولية ومنه تأثر السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

٢. دراسة نافع وحيد عبد الرحمن و علي عبد العزيز عبد المجيد ٢٠١٦ "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية" : هدفت الدراسة الى تقييم مدى قدرة السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، ولقد حاولت الدراسة الاجابة عن التساؤل الآتي : في ظل تنامي عجز الميزانية العمومية، وتزايد الدين العام فما مدى قدرة السلطات المالية في السعودية على تحقيق الاستدامة المالية ؟

وللإجابة عن التساؤل فلقد تم استخدام المنهج الوصفي عن طريق استخدام استقرار السلاسل واختبار التكامل للمدة 1969 - 2014 وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات والنفقات العامة ساكنة فضلا عن وجود علاقة بينهما وإن الإيرادات الحكومية تنمو



اسرع من النفقات العامة مما يدل على قدرة السعودية على سداد العجز واحتواء الدين العام.

٣. غزالي ظريفة ، 2019 : كانت بعنوان مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل

تقلبات اسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010-2017) والتي هدفت الى تحليل

وتسليط الضوء على مسار السياسة المالية في ظل تقلبات اسعار النفط في الجزائر

خلال الفترة من 2010 لغاية 2017 ، وتندرج ضمن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من

الاهداف الفرعية نوجزها فيما يلي :

- معرفة خصائص ومكانة النفط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة وفي الدول المصدرة له بصفة خاصة .

- التعرف على العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط .

- الوقوف على حقيقة وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وأعراضه .

- معرفة اتجاهات السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط .

وتم جمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي وكان من ابرز نتائجها ان السياسة

المالية أداة رئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ، وتتحدد اسعار

النفط نتيجة التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية وبالتالي السياسة المالية

في الجزائر رهينة التغيرات في اسعار النفط وتقلباته تنعكس بالإيجاب او بالسلب على

مختلف القطاعات الاقتصادية .

ثانياً: الدراسات العراقية

١. عبد الستار عبد الجبار موسى، 2001 كانت بعنوان دراسة تحليلية لتغيرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٨) ويهدف البحث الى:-

١- تحليل واقع اسعار النفط الخام في السوق الدولية من خلال دراسة واقع السوق النفطية الدولية بشكل شامل وللمدة ١٩٧٠-١٩٩٨.

٢- تحديد متوسط السعر الامثل للنفط الخام في السوق الدولية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٨ من خلال بناء نموذج رياضي حركي اعتمادا على معطيات النظرية الاقتصادية.

٣- تقييم كفاءة الاسواق النفطية الدولية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٨.

٤- تحديد الخسائر المالية التي تكبدتها البلدان المنتجة للنفط الخام والناجمة عن انحراف الاسعار الثابتة المتحققة في الاسواق النفطية الدولية عن الاسعار الثابتة المثلى للمدة (١٩٧٠ - ١٩٩٨).

اعتمد الباحث الاسلوبين الوصفي والكمي والمنهجين الاستنباطي والاستقرائي في التحليل للوصول الى النتائج المطلوبة، فلقد اعتمد الباحث على معطيات النظرية الاقتصادية في مجال الموارد الناضبة واستخدام الاساليب الكمية الرياضية والقياسية كنماذج معيارية (Normative) تمثل الحالة المثلى على وفق النظرية الاقتصادية بهدف استخدامها لمقارنة واقع الاسواق النفطية الدولية لتحديد كفاءة تلك الاسواق، وكان من أبرز نتائجها على الرغم من التغيرات الهيكلية التي حصلت في السوق النفطية في مطلع السبعينات من القرن العشرين والمتمثلة في انتهاء حالة احتكار طرفي السوق (العرض والطلب) من قبل الشركات النفطية الدولية وظهور دور منظمة الاقطار المصدرة للنفط (OPEC)، الا ان اسعار النفط الخام لا زالت دون المستويات المثلى على وفق النظرية الاقتصادية، وذلك بسبب وجود فائض في العرض وعلى نحو مستمر في السوق الدولية ولمعظم سنوات الدراسة، مما ترتب على ذلك خسائر مالية كبيرة تكبدتها الدول المنتجة بسبب انخفاض الاسعار.

٢. مهند عزيز محمد الشلال (٢٠١٤) : فقد قدم دراسة حول ((قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة لدول مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠م)، وأنطلق من فرضية مفادها إن ثبات أو تراجع نسبة العجز والدين العام الى (GDP) والناشئ عن وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات يمكن أن يكون معبراً دقيقاً عن مدى تحقيق الاستدامة المالية من عدمها في دول العينة. وأستنتج الباحث أن متغيري معدل النمو ومعدل الفائدة الحقيقيين هي الأكثر تأثيراً على مسار الاستدامة المالية بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، واستحوذت مؤشرات الدين العام على حيز مهم في التعبير عن وجود الاستدامة المالية من عدمها ، وبين أن طريقة القيمة الحالية لقيود الموازنة (PVBC) هي من الطرق المهمة في قياس الاستدامة المالية القائمة على التحليل الديناميكي لسلوك بعض المتغيرات المالية ، وتحقق الاستدامة المالية عندما تكون القيمة الحالية لمجموعة الإيرادات القادمة ناقصاً النفقات أقل من مستوى المديونية الأولى وهذا يعني أن الحكومة تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستقبلية ، ومن ثم قدم عدة توصيات كان من أهمها فيما يخص الاقتصاد العراقي الأحادي الجانب والريعية التي يمتاز بها ، بالإمكان استعمال أنموذج خاص لتقرير الاستدامة فيه هذا الأنموذج يقوم على أساس أخذ الإيرادات المتحققة من مصدر الربح بنظر الاعتبار ، ويمكن في هذا المجال الاعتماد على الأنموذج الذي قدمه (Buiter) لقياس الاستدامة في الدول الريعية وهو الذي يرى إنها تتحقق عندما تتجه القيمة الحالية للعجز الأساس مطروحاً منه الإيرادات المتحققة من المورد الناضب الى مستواه الأولي.

٣. شيماء عبد الهادي حسين الشريف ، 2016 : كانت بعنوان أثر تغيرات أسعار النفط الخام العالمية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2003 - 2014) دراسة مقارنة العراق والسعودية والتي هدفت الى التوصل الى تحليل العلاقة وبيان الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي في كلا الدولتين السعودية والعراق وكذلك تحليل العلاقة بين كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة مع اسعار النفط الخام للاقتصاديين السعودي والعراقي خلال مدة البحث ، وتحليل العلاقة بين كمية الانتاج والصادرات النفطية مع ارتفاع وانخفاض اسعار النفط الخام

، وتمثلت عينتها بالاقتصاديين السعودي والعراقي، وتمّ جمع البيانات وفق المنهج الوصفي وكان من ابرز نتائجها ان هناك علاقة معنوية موجبة بين اسعار النفط الخام العالمية وبين ايرادات الموازنة العامة ونفقاتها العامة في كل من العراق والسعودية خلال مدة البحث ، مع وجود تباين بين تأثيرات تذبذب اسعار النفط الخام تبعا لهيكل الايرادات العامة للموازنة ونفقاتها في كلا البلدين .

٤. عماد حسن حسين ، 2016

كانت بعنوان تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و الاستدامة المالية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، ويهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

١. دراسة تأثير ترشيد الإنفاق العام على الاستدامة المالية وتحليل مؤشراتهما في دول العينة لإعطاء نظرة مقارنة بينها.

٢. قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمالية الرئيسية المؤثرة في الاستدامة المالية لدول العينة (الجزائر - مصر - العراق).

٣. تقديم نظرة مستقبلية لتحقيق الاستدامة المالية، وتحليل مؤشراتها الداخلية في العراق

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي القائم على الجمع بين أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي ، من خلال توظيف أسلوب التحليل الوصفي لعرض البيانات وأسلوب التحليل الكمي الإحصائي ، وكان من ابرز نتائجها هناك تأثير ايجابي في ترشيد الانفاق العام بشكل مباشر في رفع قدرة الحكومة على الاستمرار في الإيفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية ومن ثم تحقيق مستوى عالي في الاستدامة المالية .

ثالثاً : الدراسات الاجنبية التي تمثلت في :

١. دراسة كابورال : (Caborale . G، ١٩٩٥). والتي جاءت بعنوان (الفقاعة المالية واستدامة الدين: اختبار قيد الموازنة الحكومية المؤقت). وقام الباحث باختبار استقراره سلسلتي العجز في الموازنة والدين العام لمجموعة من الدول الاوربية باستخدام بيانات للمدة (١٩٦٠-١٩٩١)م ، وقد استنتج الباحث ان هناك تباين كبير

فيما بين الدول في العينة فيما يتعلق باتجاهات نسبة الدين الى (GDP) ومدى تحقق الاستدامة المالية .

٢. دراسة باين (Payne . J،١٩٩٧) :

والتي جاءت بعنوان (الدليل العالمي على استدامة عجز الموازنة) (Global Evidence for Sustaining the Budget Deficit) هذه الدراسة اختبرت الاستدامة لعجز الموازنة للدول الصناعية السبعة (G-7) للفترة (١٩٤٩ - ١٩٩٤)م وقد اعتمد الباحث على أسلوب هاكاو وروش ، ووجد إن الاستدامة متحققة في ألمانيا و يظهر إنه في كل دولار أميركي زيادة في الإنفاق من هذا البلد ازدادت الإيرادات بكمية مشابهة . أما في حالة فرنسا واليابان وإيطاليا فان عجز الموازنة غير مستدام بسبب عدم وجود التكامل المشترك بين الإيرادات والنفقات ، أما في حالة كندا والولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة البريطانية فان التكامل المشترك موجود فيها على الرغم من وجود حالة في نمو النفقات بشكل أكبر من الإيرادات .

٣. دراسة أكتوم ويكنس : (Uctum M. And Wickens M،٢٠٠٠) :

والتي جاءت بعنوان (سقف الدين والعجز سياسة الاستدامة المالية : تحليل زمني) (Debt Ceiling and Deficit Fiscal Sustainability Policy: A Time Analysis) طبقت هذه الدراسة على عينة من الدول المختلفة وبفترات زمنية مختلفة ، وأهتمت بقيود سقف الدين والعجز ، ووضعت حدود للاستدامة متمثلة في أن تجاوز العجز بنسبة (٣%) من (GDP) وتجاوز الدين نسبة (٦٠%) من (GDP) ممكن ان يرمي الموازنة الحكومية في ممر لعدم الاستدامة مالم يولد فائض أساسي رئيسي ، وجاءت نتائج عينة الدول المأخوذة متباينة في مجال الاستدامة .

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- ١- تعد الدراسة الحالية مختلفة عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع واقع اسواق النفط العالمية وامكانية استدامة الدين العام في البلدان النفطية لأنها منفردة ومتخصصة في تحديد طبيعة العلاقة بين أسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في البلدان النفطية .
- ٢- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث توضيح أسس العلاقة النظرية بين أسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام .
- ٣- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها استخدمت جانبا قياسيا باستعمال برنامج (Eviws11) مختلف عن الدراسات السابقة لقياس أثر العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في دول مختارة السعودية والجزائر مع اشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩).
- ٤- ما يميز هذه الدراسة هو استخدامها للمؤشرات نسبة العجز او الفائض /GDP ونسبة الدين العام /GDP وتتأثر بتقلبات اسعار النفط الخام العالمية ، كما هنالك اختلاف في تناولها للفترة الزمنية مختلفة عن الدراسات السابقة .
- ٥- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها خرجت بنتائج مغايرة عن نتائج الدراسات التي سبقتها ، وهذا الاختلاف يرجع لاستخدامها متغيرين فقط هما نسبة العجز او الدين /GDP .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية العالمية

واستدامة الدين العام

المبحث الأول

الأسواق النفطية (إطارا نظريا ومفاهيميا)

المبحث الثاني

استدامة الدين العام ومؤشراتها

(إطار نظريا ومفاهيميا)

المبحث الثالث

العلاقة بين أسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة

الدين العام

تمهيد :

النفط الخام هو سلعة يُعد الطلب عليها طلباً مشتقاً، لكنها ليست كأبي من السلع الاعتيادية الأخرى فهي سلعة استراتيجية مهمة لاستمرار النمو الاقتصادي وتدوير الصناعات الثقيلة لجميع بلدان العالم وفي مقدمتها الدول المتقدمة .

إن الزيادة في حدة تقلبات أسعار النفط الخام كانت السبب وراء ظهور استدامة الدين العام ، إذ لا مسوغ لوجود هذه الاستدامة في حال غياب التقلب السعري ، لذلك تُعد دراسة الاستدامة المالية للدين العام من الموضوعات الجوهرية في حقل المعرفة المالية ، ولما كان النفط الخام السلعة الأساس ذات الأثر المباشر على المستوى الاقتصادي للدول النفطية ، فإن دراسة تقلبات اسعار النفط تُعد من المسائل الأساسية التي تحظى باهتمام المعنيين في حقل الدراسات المالية والنفطية على حدٍ سواء ، إذ يعاني منتج النفط الخام ومستهلكه من التقلبات الحادة بأسعاره ، والتي تشكل عامل ضغط وتهديد لإيرادات الدول المنتجة للنفط الخام والتي تعتمد غالبية اقتصاداتها على هذا المورد، مما يؤدي الى اضطراب وعدم استقرار برامج التنمية والتطور فيها ، والعوامل التي تؤثر في تغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية تتحدد على نحو عام في عوامل تؤثر في حجم العرض النفطي الدولي الكلي واخرى تؤثر في حجم الطلب النفطي الدولي الكلي ونوع آخر من العوامل هي عوامل تبدو في ظاهرها غير اقتصادية ولكنها تؤثر في نتيجتها في حجم العرض الكلي أو في حجم الطلب الكلي مما تسبب تغيرات في أسعار النفط تبعاً لحجم ذلك التأثير ومدياته الزمنية .

وبناءً على ذلك سنتطرق في هذا الفصل الذي يتكون من ثلاثة مباحث أساسية، اهتم **المبحث الأول** بتوضيح مفهوم الأسواق النفطية والاسعار النفطية، وتحليل العوامل المؤثرة و المفسرة للتقلبات التي تشهدها الاسعار في اسواق النفط العالمية والتقلبات التي شهدتها أسواق النفط خلال القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين فضلاً عن أبرز السمات المشتركة للتقلبات النفطية سواء كانت ايجابية أم سلبية. **أما المبحث الثاني** فتناول الاطار النظري لاستدامة الدين العام، حيث **المبحث الثالث** بتوضيح العلاقة المذكورة بين أسعار النفط العالمية ، ومؤشرات استدامة الدين العام

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية

المطلب الأول : أسواق النفط العالمية World Oil Markets

أولاً- مفهوم سوق النفط العالمية :

تُعد أسواق النفط العالمية من أهم أسواق السلع التي بدأ التعامل فيها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وتطورت التعاملات في هذه الأسواق وظهرت التعاملات الآجلة والالكترونية وغيرها من آليات التعامل بالعقود النفطية ، وأصبحت السوق النفطية من أهم أسواق السلع في العالم ، وتعد هذه السوق من أكثر الأسواق السلعية تعرضاً للدورات الاقتصادية ، فهي تتأرجح بين الانتعاش الاقتصادي تارة والانكماش تارة أخرى ، و يقف وراء ذلك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على هيكل السوق النفطية ، المتمثلة بجانب عرض النفط والطلب عليه ، إذ التوافق بينهما يؤدي إلى التوازن ، والاختلال يؤدي إلى ظهور ما يسمى بـ(الفائض النفطي) .

تُعرف السوق بأنه المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لا تمام عملياتهم التبادلية وعقد الصفقات وقد يشير السوق الى زمان معين ومكان محدد وهذا التعريف من زاوية ضيقة ، ويمكن تعريفه كذلك هو مجموع المشترين الحاليين والمرقبين الذين لديهم الحاجات غير المشبعة والمقدرة الشرائية للأموال والاستعداد لاتخاذ قرار الشراء والمشتري في تلك الحالة قد يكون شخص طبيعي أو معنوي وهذا تعريف الشائع للسوق والاشمل^(١)، فنُعرف السوق النفطية بأنها السوق التي يتم فيها تبادل مصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط ، فضلا عن المشتقات النفطية الاخرى وذلك بسعر معين ، وخلال زمن معين ، أي هو السوق الذي يجسد حالة تفاعل قوى العرض والطلب على السلع النفطية^(٢).

^(١) توفيق عبد الرحيم حسين ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، عمان ، ط١ ، الاردن ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠٠٥ ، ص ١٢٢ .

^(٢) محمد احمد الدوري ، اسباب ظاهرة تدهور اسعار البترول الخام في السوق الدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٨ ، (١٩٨٨)، ص ١٣٢ .

ثانياً/ خصائص الأسواق النفطية :-

١. سوق احتكار القلة : سيطرة عدد قليل نسبياً من الشركات النفطية الكبرى على الصناعة النفطية بكافة مراحلها، حيث تخضع السوق النفطية لنوع من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات المنتجين الكبار ينتج كل واحد منهم نسبة عالية من الناتج الإجمالي يقابلهم عدد كبير من المستهلكين ، التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة، ما يعطيها تأثيراً مباشراً في العرض الكلي ، وهذا ما يطلق عليه سوق التركيز الاحتكاري، وهذا العدد القليل من البائعين يشكلون فيما بينهم كارتل هدفه الرئيس السيطرة على سوق النفط الدولية^(١) .

٢. سوق التكامل الرأسي والأفقي : تتميز سوق النفط بالتكاملين الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية الكبرى، والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية، تنسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مروراً بمرحلة النقل وصولاً إلى المصب، ولا يمكن الفصل فيما بينها. كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أي يجب على الشركة النفطية بغض النظر عن نوعها، أن تكامل فيما بين نشاطات المرحلة (كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية، وغيرها، وصولاً إلى استخراج النفط)^(٢) .

٣. سوق الكارتل والمنظمات والهيئات: ان الأسعار لا تحدد بحرية وإنما يتم ذلك بشكل موجه اذ ان الباعة في سوق النفط لا يقومون بشكل منفرد بتخفيض الأسعار خوفاً من تخفيضات مماثلة يقوم بها منافسهم وكذلك يتردد في رفعها

(١) عزمي رجب ، ، مبادئ الاقتصاد السياسي، بيروت ، دار العلم للملايين، ، ١٩٦٤م، ص ٢٩١-٢٩٢.

(٢) أمينة مخلفي ، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات، اقتصادية (الجزائر :جامعة ورقلة، ٢٠١٢)، ص 54 .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

خوفاً من الا يحذو منافسوهم حذوهم وإنما يميلوا في الأجل الطويل إلى الاتجاه نحو أسعار عالية نسبياً وتحقيق مقادير وافرة من الأرباح^(١).

٤. **عدم مرونة الطلب في الأجل القصير:** ان دخول منتجين جدد للصناعة النفطية ليس سهلاً نسبياً كما تفترض مميزات المنافسة الاحتكارية، بل هو صعب نسبياً كما تفترض مميزات سوق احتكار القلة وذلك لوجود مجموعة من العوائق منها عوائق طبيعية تتعلق بكميات الاحتياطي النفطي المؤكد في الحقول المكتشفة، إذ قد تكون هذه الكميات غير اقتصادية، ومنها عوائق سياسية تتعلق بالسياسات النفطية للدول المنتجة والمستهلكة، او بظروف السوق النفطية، ومنها اقتصادية تتعلق بحجم الاستثمارات ومخاطرها فالصناعة النفطية لا تخلو من عنصر المخاطرة بخاصة في مرحلة الاستكشاف. اضافة الى عوائق تقنية إذ تعد صناعة النفط من الصناعات التي تتطلب تقنية عالية لا يمكن الحصول عليها بسهولة^(٢).

٥. **تأثر السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة :** التغيرات السريعة والكبيرة للأسعار ليس فقط في مدة الصدمة النفطية (الأولى، الثانية، الثالثة) وهي ما يسمى بـ(الصدمة المعاكسة)، وإنما طوال الأربعين سنة الماضية ، للارتباط مع مختلف الأهداف سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية (سياسية وعسكرية) فالعوامل الاقتصادية التي تحكم سوق النفط الدولية ترتبط بصلة وثيقة بالعوامل السياسية التي تحدد اتجاهاتها وترسم خطوطها الدولية، وما هو سائد سابقاً في سوق النفط الدولية من ارتفاع لأسعار النفط الخام، إلا دليل على هذه الخاصية الاقتصادية لهذه السوق، وأن هذه السوق تتأثر بعوامل العرض والطلب، ووضع الاقتصاد العالمي بشكل عام، وما يقام من حروب ، ويمارس من ضغوط سياسية على الدول المنتجة للنفط

^(١) عبد الهادي حسن طاهر ، **تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية**، بيروت، ط١، مطبعة دار الساقى ، ٢٠٠٨، ص١٢٧.

^(٢) أحمد حسين الهيتي ، " **اقتصاديات النفط** ، العراق ، الموصل ، دار الكتب للطباعة و النشر ، ٢٠٠٠، ص١٠٥.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

من أجل زيادة الإنتاج وخفض الأسعار خير دليل على ارتباطه بالعوامل السياسية والعسكرية^(١).

٦. **استقرار ميزان المدفوعات** : أن استقرار موازين مدفوعات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام وثيقة الصلة بثبات أسعار النفط الخام واستقراره في السوق الدولية، فعالية هذه الدول تعتمد في موازنتها على الموارد النفطية التي تحصل عليها، ولا يقتصر ذلك على هذه الدول فحسب بل يهم ذلك أيضاً الدول الصناعية المستهلكة للنفط الخام^(٢).

ثالثاً - تصنيف أسواق النفط الدولية : Classification Of World Oil Market

قبل التطرق الى تصنيف أسواق النفط العالمية لا بد من الإشارة الى تصنيف النفط الخام وفقاً لمقياس الكثافة لمعهد البترول الامريكي (API) وهو المعيار المعتمد في قياس كثافة النفوط ، الى ثلاثة أنواع:

أ-النفط الخام الثقيل :-

وهو النفط الذي تكون كثافته وفقاً لمقياس API تتراوح من (١٠-٢٨) درجة ، ويتضمن هذا النوع من النفط ، زيت الوقود الثقيل والإسفلت (البيتومين) و زيوت التشحيم الثقيلة والشموع. ويستخدم زيت الوقود الثقيل في محطات إنتاج الكهرباء وتحلية المياه بينما يدخل الإسفلت في الطرق والسطوح. وأخيراً هناك زيوت التشحيم الثقيلة وهي تختلف في جودتها ولها استعمالات مختلفة. اما الشموع فهي تدخل في صناعة شموع الإضاءة وتستخدم كعازل للصناديق. ويستخدم زيت الوقود الثقيل كمدخلات لعملية التكرير لاستخلاص منتجات خفيفة ومتوسطة من خلال عمليات التكسير^(٣) .

(١) ربيع محمد علي الأشقر، التطور الراهن للسوق الدولية للنفط الخام وأهميته بالنسبة لتطور اقتصادات

الجمهورية العربية السورية ، أطروحة دكتوراه، دمشق، ٢ أيار/ مايو ١٩٩٢ ، ص٥٠.

(٢) محمد أزهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات، الموصل، ١٩٨٧م ، ص١٨٧.

(٣) يوسف حسن محمد ، الطاقة والصناعات النفطية: أساسياتها واقتصادياتها، الكويت، ط١، شركة مطابع الوزان العالمية، ١٩٨٨، ص ٢٦٥.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

ب - النفط الخام المتوسط :-

وهو النفط الذي تكون درجة كثافته وفقاً لمقياس API تتراوح من (٢٨-٣٤) درجة ، ويتضمن هذا النوع من النفط ، الكيروسين (النفط الأبيض) وزيت الغاز والديزل وزيت الوقود الخفيف . وتستخدم هذه المنتجات في مجالات متعددة بوصفها مصدراً لوقود التدفئة ووقود السيارات والطائرات والسفن والناقلات والمكائن الزراعية والصناعية^(١) .

ج- النفط الخام الخفيف :-

وهو النفط الذي تكون درجة كثافته وفقاً لمقياس API أكثر من (٣٤) درجة، ويتضمن هذا النوع من النفط ، غازات الميثان، الإيثان، البروبان، البيوتان، بالإضافة الى الكازولين الطبيعي والنافثا وهي سوائل سريعة التطاير، وعادة ما يتم فصل الإيثان والميثان لاستخدامها وقوداً للأفران داخل المصفاة وإنتاج الهيدروجين المستخدم في العمليات الكيميائية المختلفة وأيضاً مواد الأولية في الصناعة البتروكيمياوية لإنتاج الاثلين والميثانول وغيرها. اما البروبان والبيوتان فيتم تسليهما الى غاز النفط المسال (LPG) حيث يستخدم وقوداً في المنازل والمصانع. واما الكازولين الطبيعي فهو غاز البنزين المكثف ويستخدم في تصنيع وقود السيارات بعد مزجه بالنافثا ومركبات أخرى ويدخل سائل النافثا أيضاً في الصناعات البتروكيمياوية كما يمكن اعتماد المحتوى الكبريتي لتصنيف النفط الخام ، حيث يصنف النفط الخام وفقاً لهذا المعيار الى نوعين (نفوط حلوة و نفوط حامضة) إذ ان هناك نفوطاً ذات محتوى كبريتي يصل الى (1%) وتسمى النفوط الحلوة (Sweet Crudes) اما النفوط التي تحتوي على اكثر من (1%) فتسمى النفوط الحامضة (Sour Crudes)، وعلى أية حال فإن أغلب المعروض النفطي العالمي هو حامض، حيث ان ما يقارب (60%) من الإنتاج النفطي العالمي و(80%) من الاحتياطيات النفطية المؤكدة هي حامضة^(٢). ويعتبر خامي البصرة (2%) وكركوك (2.1%) من الخامات الحامضة.

^(١) احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، مصدر سابق، ٢٠٠٠، ص ٢٨٩

^(٢) يوسف حسن محمد ، الطاقة والصناعات النفطية: أساسياتها واقتصادياتها ، مصدر سابق، ص ٢٨٩

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الجدول (1) مكونات البرميل النفطي الخام بحسب درجة الكثافة

درجة الكثافة API	النفوط الخفيفة (%)	النفوط المتوسطة (%)	النفوط الثقيلة (%)
API ٥٤٤	٣٠	٤٠	٣٠
API ٥٣١	١٩	٣١	٥٠

المصدر/ احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، العراق، الموصل، دار الكتب للنشر والطباعة ٢٠٠٠، ص ٢١٩

يتم بيع النفط الخام في مجموعة من الأسواق العالمية . وتتمثل هذه الأسواق بالأسواق النفطية التقليدية والاسواق الفورية والأسواق الآجلة والأسواق المستقبلية . وسيتم توضيح هذه الأسواق في أدناه :

١ . الاسواق النفطية التقليدية :

وتعد من أقدم انواع الأسواق النفطية ويرتكز نشاطها في اسواق امريكا الشمالية و أوروبا الغربية خاصة، وبقية مناطق العالم الأخرى وتسيطر الشركات النفطية على هذه السوق بحكم التكامل الافقي والرأسي لهذه الشركات وتنوع مجالات عملها وأنشطتها وفعاليتها النفطية وقد تمثل الشركات طرفي السوق (البائع والمشتري)، إذ تكون في العادة لها ارتباطات مالية مع شبكات مصافي النفط الخام التي تتكون عائداتها كلا "او جزءا" لتلك الشركات^(١) .

٢ . الأسواق الفورية Spot Market

وهي السوق التي يتم فيها بيع وشراء كميات معينة من البترول في فترة لا تتعدى (١٥) يوم، كما تعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي ، وتسمى أيضاً بـ(السوق الحرة أو الآنية) وهي كثيرة في العالم ،والرئيسية منها التي تمثل مؤشراً لحركة الأسواق والأسعار في العالم هي (سوق روتردام في هولندا، سوق جنوة في ايطاليا ، سوق سنغافورة في شرق اسيا، سوق جنوب أوروبا ، سوق نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية)، وقد عرفتها الصناعة النفطية من مدة طويلة إذ أنها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض

(١) اسماء مسني ياسين النعيمي ، منظمة الاقطار المصدرة للبترول اوبك ظل التغيرات الاقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص ١٣٢ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

النفطية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الاجل^(١) اذ يتم اختيار مجموعة من النفوط في السوق الفورية لتشكل الإشارة الى دولها أو يتم اختيارها من قبل المتعاملين في السوق الفورية للقيام بالتعاملات النفطية المختلفة على اساسها^(٢)، فالسمة المميزة لهذه الأسواق هي التبادل الفوري والمباشر للنفط مقابل النقد ، وازدادت اهمية السوق الفورية بعد ان اصبحت الاسعار الفورية أساس التعامل في السوق النفطية العالمية ، وذلك نتيجة حدوث الفائض الكبير في العرض العالمي على النفط الخام ، وبالتالي اشتدت المنافسة بين المنتجين داخل أوبك وخارجها مما زاد من اهمية الأسواق الفورية^(٣) ، وهذه السوق تشكل نسبة غير قليلة من مجموع السوق النفطية إذ تتراوح حدودها بين (١٥ - ٢٠ %) من مجموع الكميات المتبادلة دولياً ، وتمثل عنصر أساسي في التأثير على مستويات الأسعار، وتجري تسمية النفط الخام في هذه السوق عادةً بعد تحديد الموقع الجغرافي الذي استخرج منه وكذلك الكثافة والمحتوى الكبريتي مثل نفط وسط غرب تكساس الخفيف الحلو أو نفط منحدر شمال ألاسكا الحامض^(٤) ، ويطلق على السعر الفوري للنفط الخام بـ(سعر النفط الخام الرطب) والذي يتحقق في السوق النفطي الحقيقي تمييزاً عن سعر النفط المستقبلي بـ(Future crude oil price) والتي تظهر قراءاتها في سوق المستقبلات ، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوباً على الاسعار المعلنة .

٣. الأسواق الآجلة Forward Markets

نظراً إلى خطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيون أسواق الأسعار المستقرة نسبياً بتسليم مؤجل، وهي ما تعرف بالأسواق النفطية الآجلة (السوق الورقية) وتعد من أكثر الأسواق نشاطاً في العالم ، ظهرت أول مرة في تشرين الثاني عام ١٩٧٨ بسبب تقلبات أسعار النفط الخام ، فأنها لم تتسع إلا بحلول التسعينات من القرن الماضي ، وتعرف على أنها اتفاق بين جهتين بائع ومشتري لتسليم كمية محددة من النفط في وقت ومكان وسعر متفق عليه ، كما أسهمت في التقليل من مخاوف المستهلكين عن طريق ضمان التجهيز للكميات المطلوبة من النفط الخام ، وتستخدم في بعض الأحيان

(١) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ٢٨

(٢) احمد حسين الهيتي ، اقتصاديات النفط، مصدر سابق، ٢٠٠٠، ص ٢٩٠

(٣) Nymex, New York Mercantil Exchange, Crude Oil Futures Prices, 2006, p12.

(٤) Go Golf Magazine, Understanding the price of oil, 2004

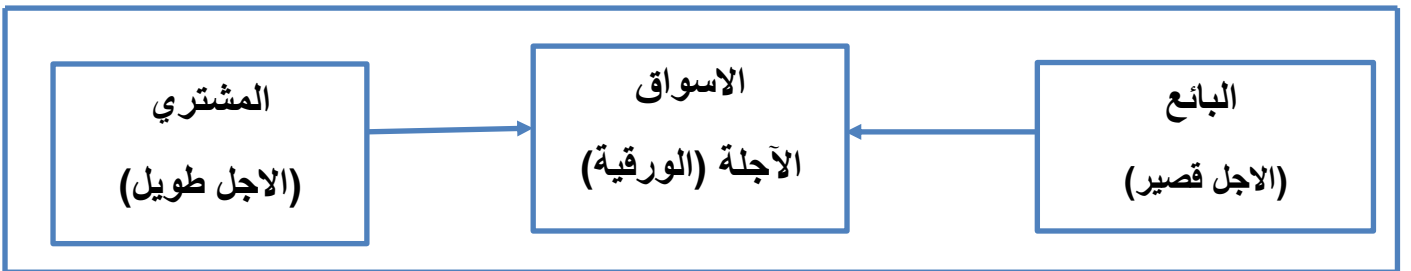
الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

للمضاربة لان المضاربين يجدون فرصة ضخمة في هذه الأسواق لأنها تمكنهم من جني الأرباح عن طريق تداول عقود النفط على الورق فقط حتى يأتي وقت التسليم^(١).
العقد الاجل بشكل عام هو (اتفاق ثنائي بين البائع والمشتري يتم الإتفاق فيه على ان يتم بيع أو شراء كمية محددة من النفط بنوعية محددة وبسعر محدد الان على ان يتم تنفيذ العقد بتاريخ مستقبلي محدد(عادة ٢١يوما)، وفي العقود الآجلة يتم تحديد يوم محدد لتسليم النفط الخام ، ويتضمن العقد الاجل شروطا "متنوعة مثل تحديد مسؤوليات الاطراف بموجب ظروف معينة حيث كل طرف ممكن ان يفشل في الأداء بحدود مقبولة(انعدام التسليم المتأخر وضعف الجودة) ، واجملاً ان العقود الآجلة قد صممت لتكون مرنة بحيث تلبى حاجات التبادل التجاري للأطراف الداخلة فيه).

ولا يتم التداول بالعقود الآجلة إلا من خلال معاملات مالية منظمة تسدد يومياً بناء على قيمتها الحالية في السوق والحد الأدنى للشراء هو ألف برميل ، والأسواق النفطية تعتمد بشكل أساسي على العرض والطلب في المرتبة الاولى ، إذ يتحدد شكل التعاقدات وأنواعها وحجمها وكمها ما بين المنتجين و المستهلكين^(٢).

إن الاطراف المرتبطة بالعقود الآجلة يجب ان تهتم بأداء الطرف الاخر وخاصة عندما تنتج قيمة العقد لصالح طرف معين ، وللتعامل مع مخاطرة عدم السداد فان على الاطراف المتعاقدة تدقيق الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة والتعامل فقط مع الاطراف التي تحافظ على تقييمات ائتمانية جيدة و قد يتم تحديد مقدار ما يشتري او يباع لطرف معين اعتماداً على تقييمه الائتماني ، وفي بعض الظروف قد تطلب الاطراف أيضاً من الاطراف المقابلة وضع ضمانات او ودائع ملائمة لضمان الاداء، ولعل التعامل الابرز والدائم بالعقود الآجلة هو المصرف التجاري او مصرف الاستثمار والذي يمارس دور صانع السوق ويتصل مباشرة بالزبون ، ويوضح المخطط التالي آلية تنفيذ العقد الآجل.

المخطط(1) آلية التداول بالعقد الآجل



Source : EIA, Energy Information Administration, Derivatives and Risk Management in industry oil, Gas and Electricity, 2008.p3.

^(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، ط١، دار احياء التراث العربي ، ٢٠١١، ص ٨٤.

^(٢) Kolb Robert W. Understanding Futures Markets, 5th ed., Blackwell Inc.,1997,p2.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

يمكن ان نميز في الاسواق الآجلة بين^(١) :

أ- السوق البترولية المادية الآجلة : تتم المعاملات في هذه الأسواق بإتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم آجله شهر او اكثر للبترول الخام ، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم (٥٠٠٠٠٠٠) برميل، والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه (شهر).

ب- السوق البترولية المالية الآجلة : هي عبارة عن بورصات ، والمعاملات فيها لاتتم فقط على بضاعة عينية ، ولكن ايضا بواسطة اوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة الألتزامات ، ومن أهم هذه الاسواق هي (سوق نيويورك وسوق سنغافورة وسوق لندن) .

٤. الأسواق المستقبلية Futures Markets

إن زيادة الأسواق الفورية قد مهدت للتقلبات الشديدة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية ومن ثم أتاح الفرصة لنشأة ونمو المضاربة على تلك الأسعار، وقد ظهرت تلك المضاربة منذ منتصف الثمانينات بما يعرف بالأسواق المستقبلية يعرف عقد المستقبليات عموماً (بأنه التزام لشراء أو بيع كمية محددة من الموجود الأساس في وقت محدد في المستقبل مقابل سعر محدد) ، وهذه العقود تكون نمطية من حيث الكمية والنوعية وزمان ومكان التسليم ، والمتغير الوحيد في هذه العقود هو السعر الذي يتم الكشف عنه في السوق المستقبلية، وتوصف الأسواق المستقبلية عادة بـ (أسواق الصفقات الآجلة أو أسواق التسليم بالأجل)، وتسمى أيضا بـ (سوق العقود الآجلة) أو سوق المستقبليات ويجب تمييزها عن الأسواق الفورية والتي تتم فيها عمليات الشراء والبيع بالأسعار الفورية وعلى أساس التداول بالسلع الحقيقية مع التسليم والدفع الآني المباشر، وعقود التسليم الأجل التي تبرم في البورصات المنظمة تسمى بـ (المستقبليات)، وسوق النفط الخام يتضمن على هذا النوع من الأسواق في الوقت الحاضر^(٢) .

ظهرت هذه الأسواق في تشرين الثاني من عام ١٩٧٨ عندما تم تقديم اول عقد لبيع وقود التدفئة من نايمكس ثم توسعت لتشمل تجارة النفط الخام ١٩٨٣ ويحدد سعر الصفقة المستقبلية من خلال اجماع العاملين بالسوق على تخمينات معينه لسعر المادة موضوعة الصفقة لبضعة ايام او اشهر، وأصبحت تجارة النفط الخام على استخدام واسع ضمن هذا النوع من السوق ، وبغض النظر عن

^(١) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق ، ص٢٤٧.

^(٢) ميثم ربيع هادي العامري الحسنوي ، محمد علي إبراهيم، أساسيات اسواق مستقبليات السلع ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد ٥ ، العدد ٢١، تصدرها جامعة كربلاء، ٢٠٠٨، ص ٢٤.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

تفاصيل العقود المستقبلية من حيث أساسها السلعي المادي او المالي فإنها تعتمد على توقعات البائعين والمشتريين إزاء الأسعار المتوقعة في المستقبل (Future Price) (FP) والأسعار الفورية الآنية (Spot Price) (SP)، وتبنى توقعات المضاربيين بائعين أم مشتريين افتراضاً على واقع الطلب والعرض وحجم الخزين والسعر الجاري في السوق الآني من جانب والتوقعات المستقبلية لهذه المتطلبات من جانب آخر، فيصبح بذلك العرض والطلب بالسعر المتوقع في المستقبل (FP) انعكاس لحالة جانبي العرض والطلب في المستقبل ، والأسواق المستقبلية تؤثر في أسعار النفط في الأسواق العالمية سواء بالارتفاع أو الانخفاض ، فالتوقعات المتشائمة تؤدي إلى إضافة علاوة على السعر الفوري من قبل المضاربيين ، بينما التوقعات المتفائلة تعمل على حفز المستثمرين أو المنتجين بمنح خصم على أسعار النفط المستقبلية ، والتداول بالسعر المستقبلي في السوق والذي يحدد على أساس السعر الجاري مع إضافة أو حذف تأثيرات عوامل تكلفة الخزن وسعر الفائدة والمخاطرة ، فإذا كان تفكير المضاربيين في سوق النفط الخام ضمن خيارات استراتيجيتهم هو شراء النفط الآن وخزونه للمستقبل فان عليهم أن يتعاقدوا بعقد أجل ولمدة سنة وفق سعر (Fp) المتفق عليه بين الطرفين وعلى افتراض أن⁽¹⁾:-

$$F_p < P_{t+1}$$

حيث أن F_p :- السعر المتوقع في المستقبل .

P_{t+1} :- السعر الفعلي المتحقق في المستقبل .

فأن الاسعار المستقبلية للنفط الخام تتم من خلال التوقعات للمنتجين والمستهلكين والمضاربيين وتستند تلك الأسعار المستقبلية على أسعار النفط الخام في السوق الفورية ومستقبل الطلب الدولي على النفط الخام في المدى الزمني للصفقات في السوق المستقبلية، وكذلك تعتمد على العرض العالمي من النفط الخام وحجم الخزين الدولي هذا من جانب ، والتوقعات المستقبلية لها وما يرافق ذلك من أحداث سياسية واقتصادية مستقبلية من جانب آخر، مما قد تنعكس على حجم الطلب والعرض الاجماليين وبالتالي مستوى الأسعار المستقبلية⁽²⁾ .

رابعاً: عناصر اسواق النفط الدولية :- تشكلت سوق النفط في أيامها الأولى عندما أصبح النفط مصدراً للإنارة ، واتسع سوق النفط عندما شاع استعمال الإنارة من قبل الفقراء بعد ان كان

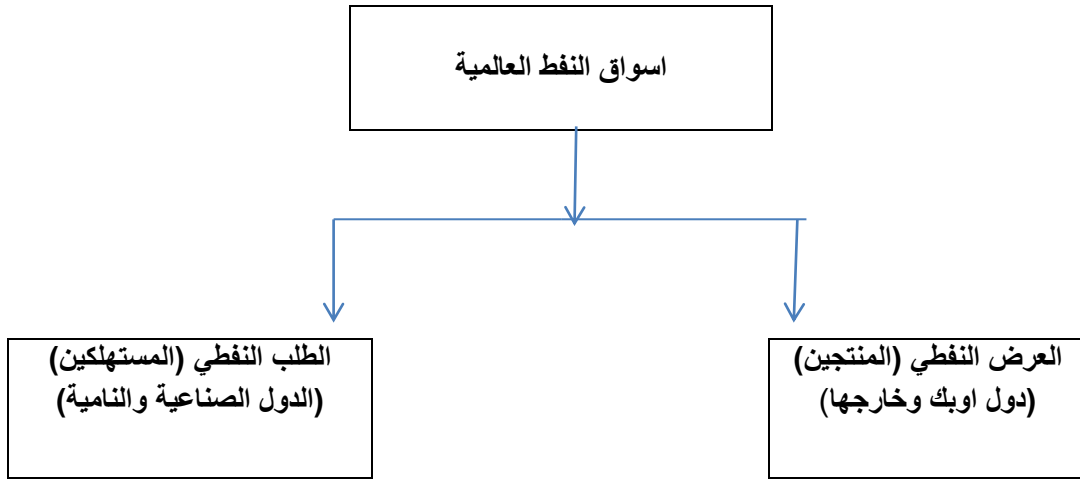
(1) D .hamilton .james/ "understanding crude oil prices" revised 6.Dec.2008/
www.jhamelton@used.edu/ p. 8.

(2) Nymex, New York Mercantil Exchange, A Practical Guide to hedging, 2003, p9.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

مقتصرًا على بيوت الأغنياء ، وبهذه الصورة البسيطة لتطور سوق النفط من أيامها الأولى يمكننا القول بان سعر النفط شأنه شأن أسعار السلع الأخرى يخضع لقاعدة العرض والطلب وأصبح سعر النفط يتحدد تبعاً للعديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة من قبل التكاليف المتعلقة بوسائل الإنتاج والتسويق والضرائب التي تفرض على الاستهلاك وطبيعة السوق ودرجة المنافسة فيه^(١)، ففي سوق النفط هناك مناطق بيع رئيسية ، ومناطق شراء رئيسية، واسواق النفط الرئيسية في العالم تم ذكرها سابقا ، ويمكن رسم مخطط يوضح عناصر السوق الدولية كالاتي :

مخطط(2) عناصر سوق النفط الدولية



المصدر / من عمل الباحث

يوضح المخطط اعلاه عناصر السوق النفطية التي تتكون من المنتجين الذين يمثلون جانب العرض والمستهلكين الذين يمثلون جانب الطلب ونقطة التقائهم في اسواق النفط الدولية ، ويمكن توضيح عناصر سوق النفط كالاتي :

١- عرض النفط بين اوبك وخارجها : يأتي الجزء الاعظم من امدادات النفط الخام في السوق الدولية من جانبين، هما منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، والدول المصدرة خارج اوبك، وبالتالي فإن إدارة عرض النفط الخام تنقسم بين هذين المكونين الأساسيين للعرض العالمي للنفط الخام، ويعتمد مدى تأثير جانب العرض في السوق على مدى التنسيق والتعاون بين هذين المكونين، ويمكن توضيح هذين الجانبين بما يلي :

^(١) محمد شفيق الجندي، النفط - تحرير السعر وتقنين الإنتاج، الكويت، ط٢، جامعة الكويت، ص ٢٦ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

أ- مجموعة دول أوبك "OPEC" :

وهي منظمة دولية تضم اثنتا عشر دولة مصدرة للنفط والتي تعتمد عليه في تحقيق دخولها ، وتسعى هذه الدول إلى زيادة العوائد المالية من بيع النفط في السوق الدولية، وتملك ما يتراوح بين (ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي من النفط) ، وتضم هذه المنظمة سبعة دول عربية (الإمارات العربية المتحدة، ، الجزائر، السعودية، العراق، ، قطر، الكويت، ليبيا) وبقية الاعضاء هم (الغابون ،الأكوادور، ،إيران، نيجيريا، فنزويلا) واغلب الدول الاعضاء في هذه المنظمة هي دول نامية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على عوائد النفط في تمويل ميزانياتها، ولم تحقق المنظمة نجاحا في تحقيق أهدافها من بداية تأسيسها بينما كانت اقل نجاحا في ثمانينيات القرن العشرين عندما كانت الزيادات في الإنتاج تتوافق مع حجم الزيادات في الطلب العالمي ، وفي عام ١٩٧١ انضم إلى المنظمة كل من الجزائر والبحرين وقطر وأبو ظبي . وفي عام ١٩٨١ تم انضمام تونس إلى عضوية المنظمة وارتفع نسبة احتياطي النفط الذي تمتلكه هذه الدول ليكون ٥٠% من احتياطي العالم (١) .

جاء إنشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) رداً على سياسة شركات النفط العالمية، وعلى إثر التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط الخام، فقد جرت مشاورات بين حكومات البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط مع حكومتي إيران وفنزويلا من أجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة لنفوطهم الخام في السوق العالمية، وفي الوقت ذاته بدأت حكومات البلدان المنتجة للنفط تدرك ضرورة إيجاد تجمع نفطي لمواجهة تلك الشركات وحكوماتها الأم تكون له قوته الجماعية من أجل الحفاظ على الثروات النفطية بوصفهم أصحابها الحقيقيين لسيطرتهم على هذا المورد الحيوي، وبدعوة من العراق عقد اجتماع في بغداد يوم (١٤ أيلول ١٩٦٠) ضم ممثلين عن ثلاثة دول عربية وهي العراق، والكويت، والسعودية إضافة إلى إيران وفنزويلا، و صدر في ختامه إعلان مهم تضمن تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك واتخذت من جنيف مقراً لها حتى عام ١٩٦٥ انتقل بعدها إلى فيينا، وسجلت في الأمم المتحدة عام ١٩٦٢ بوصفها منظمة تضمّ دولاً ذات كيان دولي

(١) محمد محروس إسماعيل، الجديد في اقتصادات البترول والطاقة، ط١، ١٩٨٦، ص١٠٩-١١٠ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

معترف به، وبالإضافة إلى الأعضاء الخمسة المؤسسين للمنظمة انضمت إليها في السنوات اللاحقة بلدان أخرى^(١).

تهدف هذه المنظمة الى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء ، وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الاسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل ، ويصل إنتاج المنظمة إلى ٤٠% من الإنتاج العالمي ، في حين يبلغ حجم صادراتها ٥٥% من الصادرات العالمية للنفط ، وترتبط انتاجية منظمة الاوبك ارتباطا وثيقا بتغير الاسعار الفورية لنفوط الدول الأعضاء في منظمة أوبك المشتملة في سلة اوبك ، وبدأت سياسة المنظمة بالتأثير في السوق النفطية في بداية التسعينيات وخاصة بعد نشوب حرب الخليج عام ١٩٩١ ولاسيما الأسعار ، حيث بدأت بالارتفاع مما اضطرت هذه الدول إلى زيادة إنتاجها بمعدلات كبيرة لكبح جماح الارتفاع في الأسعار لذلك أصبح للمنظمة دور بارز من حيث التأثير في السوق النفطية واستمر دورها بالتأثير على تشكيلية جانب العرض^(٢).

ب- **مجموعة دول خارج أوبك** : يزيد عدد الدول المنتجة للنفط خارج أوبك عن ٧٣ دولة نفطية منتشرة في جميع انحاء العالم ، وقد برزت أهمية هذه الدول في السوق العالمية نتيجة لعدم قدرة الدول المنتجة للنفط داخل أوبك السيطرة على السوق النفطية نتيجة الأزمات والطفرات في الأسعار التي حدثت والتي أدت الى تقلبات أسعار النفط فازدادت حصتها في السوق النفطية العالمية ، وتضم الدول التي تنتج النفط بكميات محدودة وان إنتاجها لا يغطي استهلاكها من النفط الخام ، وتتمثل بالدول^(٣) :-

- دول مجموعة بحر الشمال وتضم (المملكة المتحدة والنرويج والمانيا والدانمارك) .
- دول مجموعة بيلاروسيا وبحر قزوين وتضم كل من (ازربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان) .
- دول مجموعات ثانوية منتجة للنفط (كندا والهند والصين ومصر) .

(١) احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

(٢) معهد الدراسات المصرفية ، نشرة نوعية ، الذهب الأسود ، الكويت، السلسلة الخامسة ، العدد ٦ ، ٢٠١٣ ، ص ٤.

(٣) اسماء مسني ياسين النعيمي ، مصدر سابق، ص ١٣٥.

٢ / الطلب العالمي على النفط :-

تعد جميع دول العالم دولاً مستهلكة للنفط لأنه سلعة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها ولكن هذه الدول تتباين في درجة استهلاكها وتأثير السوق فيها تبعاً لطبيعة كل بلد من البلدان المستهلكة ومدى تطور النشاط الاقتصادي لهذا البلد ، وعلى الرغم من جميع المحاولات المبذولة لتقليل الاعتماد على النفط الخام في توليد الطاقة، يرتفع الطلب النفطي باستمرار إلا في حالات خاصة مثل الأزمات الاقتصادية بمعنى إن الطلب النفطي يرتفع غالباً دون إمكانية التأثير عليه وبتتبع مسار استهلاك النفط في العالم يلاحظ انه ازداد بنسبة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية وقد ارتبط ذلك الازدياد ارتباطاً وثيقاً بمدى اتساع نطاق استعمالات المنتجات النفطية ، تعد وكالة الطاقة الدولية من العناصر الأساسية التي تشكل جانب الطلب في سوق النفط وتعبر عن النشاط الاستهلاكي ، انشأت هذه الوكالة ما يسمى بـ(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (OECD)* كرد فعل على ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، وكذلك على ارتفاع اسعار النفط عامي ١٩٧٣ او ١٩٧٤ بهدف توحيد وتنسيق جهود الدول المستهلكة ففي عام 1973 وجه رئيس الولايات المتحدة الامريكية نيكسون الدعوة الى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط (أوروبا، اليابان) لحضور اجتماع في واشنطن لبذل الجهود وتنسيقها لتنمية مصادر الطاقة البديلة في اطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، اذ سعت الوكالة لتحقيق اهدافها المعلنة كتحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية وتحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك ، وتكوين خزين احتياطي من النفط يكفي لاستهلاك يوماً لمواجهة الطوارئ وللتأثير في السوق النفطية ، وتشجيع وتنمية الطاقة البديلة (كالطاقة الذرية) والشمسية وغيرها ، ووضع برنامج طويل المدى بهدف تقليص التبعية للدول المنتجة وتخفيض الاعتماد على الطاقة المستوردة^(١) ، اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية المصدرة للنفط التي تنتج النفط وتصدره الى البلدان المستهلكة وتعد من أقل الدول استهلاكاً للنفط الخام ، ويمكن عدها دولاً (ربعية).

(١) رويج السعيد ، (التطور التاريخي لأسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري ١٩٧٠ - ٢٠٠٩) ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠٠٣ ، ص ٨.
(*) هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر
تضم (استراليا، النمسا، كندا، بلجيكا، ألمانيا، الدنمارك، اليونان، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، ألمانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة) .

المطلب الثاني : الأساس النظري لأسعار النفط الخام

أولاً:- مفهوم سعر النفط الخام :

يُعد هذا الموضوع من أكثر المواضيع إثارةً للجدل وإحاطة بالغموض والسرية ، فيغض النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، نجد أن هناك عدة إعتبارات أخرى تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد القيمة النهائية لسعر النفط، إلى حد أن فهم عملية التسعير، وإدراك المغزى من وراء سعر معين أو غيره كانا دائماً امران يصعب فهمهما على الكثير من خارج الصناعة النفطية، بل وحتى من داخلها .

فالسعر النفطي فهو مشتق من مفهوم السعر، الذي هو عبارة عن قيمة الشيء، معبر عنها بالنقود، وهو قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يعادلها أو يساويها، فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء المنتج ذاته، ومن خلال هذا التعريف، فإن السعر النفطي يعني قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود ، بناءً على ذلك يمكن القول بأن سعر النفط الخام يقصد به قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين، وإن العلاقة بين سعر النفط وقيمتها ليست متعادلة وثابتة فقد مثلت في غالبيتها علاقة غير متكافئة، فقد كان السعر للنفط ولفترات زمنية طويلة أقل بكثير من قيمة سلعة النفط ، وقد أرتبط ذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية لها علاقة بطبيعة هذه السلعة وبكيفية استغلالها إنتاجاً واستهلاكاً^(١) ، ويمكن تعريفه بأنه (الصورة النقدية او القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكى للبرميل المكون من 42 غالون حوالى(١٥٨.٩) لتراً أو معبراً عنه بالوحدة النقدية الامريكية وعلى سبيل المثال ١٠٠ دولار للبرميل ، وعلى الرغم من كل المحاولات والأفكار والإجراءات العملية لإيجاد وحدة نقدية بديلة عبر مسميات الدولار النفطي والدينار النمطي وسلة من العملات الرئيسية وحقوق السحب الخاصة، فقد قدر لهذا البرميل ان يرتبط بالدولار الأمريكي، وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة ، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار ، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة التقلبات مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد السبعينات من القرن المنصرم واستمرارها حتى الآن)^(٢) .

(١) محمد احمد الدوري ، اقتصاد البترول، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٢٥٩ .

(٢) احمد حسين الهيتي، مقدمة في اقتصادات النفط، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٤ ، ص ١٥٣ .

ثانياً / أنواع أسعار النفط الخام : للسعر النفطي أنواع عديدة منها:

١- الأسعار المعلنة (The poste prices):

هو السعر الذي تعلنه شركات النفط الدولية صاحبة الامتياز لأهداف محاسبية مع الدول المنتجة للنفط الخام ، والسعر المعلن لا يعبر عن حالة تفاعل قوى العرض والطلب في السوق الدولية ، بل هو يعكس قيمة برميل النفط الخام كما تراها تلك الشركات ويكون محسوباً بالوحدة النقدية الامريكية ، ولم تكن الدول النفطية الجديدة ، وعلى رأسها دول الخليج العربي أي دور يذكر في تحديد السعر المعلن وذلك حتى عقد السبعينات ، ولم يكن هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب ، وإنما كان سعراً يفرضه الكارثل النفطي العالمي، واستخدام السعر المعلن كأساس لاحتساب الربح والضرائب على الأرباح التي كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة^(١).

٢- السعر المتحقق (Realized Price):

وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحاً منه الحسومات والتسهيلات، اي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري ، أي سعر البرميل النفطي معبراً عنه بالوحدة النقدية محددة بما ينشأ بفعل السماحات أو الحسميات أو التسهيلات التي تقدمها الشركة البائعة للنفط الخام الى المشتري^(٢) . وأهم تلك الحسميات هي^(٣) :

أ- **حسميات الموقع الجغرافي** يقصد بها السماحات أو التخفيضات التي تعطي للدولة النفطية أو منتجها التي لا تتمتع دولها أو بلدانها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق الدولية .

ب- **حسميات المحتوى الكبريتي** : يقصد بها التي تعطي مقابل النفط ذات المحتوى الكبريتي العالي والذي تكون فيه نسبة الشوائب العالية .

(١) عبد الستار عبد الجبار موسى ، العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك **Neymex** ، مجلة الادارة والاقتصاد، المستنصرية ، العدد ٦٤ ، (٢٠٠٧) ، ص ٢١ .

(٢) احمد حسين إلهيتي ، مقدمه في اقتصاد النفط ، بيروت ، ط ١ ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، ٢٠١١ ، ص ١٣٩ .

(٣) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، مصدر سابق، ص ١٠٣ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

ج - حسميات درجة الكثافة: تعطى لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف بنسبة اقل مثل اتفاقية طهران واتفاقية طرابلس عام ١٩٧١.

د - حسميات قناة السويس: تعطى للنفط الذي يصدر مباشرة إلى السوق من دون إن يمر في قناة السويس.

تعتبر هذه الأسعار بالوقت نفسه أسعار فعلية في السوق الفورية للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها (أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية)، وهذه الأسعار هي دائما اقل من الأسعار المعلنة ، ويمكن احتسابه كالآتي^(١):

السعر المتحقق = السعر المعلن - الخصميات

٣- سعر الإشارة او السعر الرجعي (The Refer Prices)

يعني سعر الإشارة أو السعر الرجعي متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة والمتباعدة بالموقع الجغرافي لتشكل مؤشر او اشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة وهي على عدة أنواع منها: النفط العربي الخفيف، نفط اوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت، وهذا النوع من الأسعار ظهر من القرن الماضي إلى جانب السعر المعلن والمتحقق حيث اعتمد لاحتساب قيمة النفط المتبادل بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية المستقلة اتفاقيات المشاركة نتيجة العقد أو المقابلة والتي على ضوءها ثم احتساب العوائد البترولية بين الأطراف المتعاقدة بموجب سعر الإشارة، إن احتساب سعر الإشارة تتم على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدلات الأسعار المعلنة

^(١) نواف نايف إسماعيل ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ، العراق ، دار الرشيد ، ١٩٨١، ص٢١.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

والمتمحقة لعدة سنوات، وقد تمّ اعتماد هذا السعر للعديد من الدول المنتجة النفط الخام مثلاً الجزائر وفرنسا في الاتفاقية المعقودة بينهما في ٢٨ تموز ١٩٦٥، وكذلك فنزويلا مع شركات نفطية أجنبية عام ١٩٦٧^(١).

٤- أسعار التحويل (Transfer of price)

هو السعر الذي يتم الاتفاق عليه بين شركة الأم و إحدى فروعها أو ما بين فروعها لبيع وشراء النفط الخام ، أو عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة، وكأن تبيع اكسون الاستخراج خامها لأكسون للنقل وهذه بدورها تبيعه لأكسون للتكرير في هذه الحالة، فإنه يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على ارباحها النفطية في الدول المسجلة فيها حداً أدنى ويتحقق هذا الغرض، فأن سعر التحويل قد يقل عن الأسعار الحقيقية والمعلنة، لذا فأن الدول المنتجة لم تعترف بهذا السعر، ورفضت استخدامه كأساس لاحتساب مكونات إيراداتها النقدية من النفط الخام كالريع والضرائب.

٥- السعر الفوري أو الآني (The spot prices):

يعرف بأنه هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوراً أو آنيا في السوق النفطية الحرة هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في سوق النفط بين الأطراف العارضة للنفط و المشتري بصورة آنية. وقد ظهر الاهتمام بهذا السعر والعمل به بعد ان اخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية ، والأسواق الفورية كثيرة في العالم والرئيسية منها التي تمثل مؤشراً

(١) ناجي عبدالستار محمود و علي خضير عباس، أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية المنتجة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد (١) كانون الثاني ، 2007 ، ص ٢٥٩.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

لحركة الأسواق والأسعار في العالم هي (روتردام، سوق سنغافورة ، سوق شمال أوروبا)^(١) ، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي (١٠ - ١٥%) من حجم التجارة العالمية للأسعار المعلنة أو الرسمية غير ان الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي ، أدى الى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط واحتدام المنافسة بين المنتجين من داخل وخارج أوبك ، لم يلبث ان دفع بالأسواق الفورية الى مرتبة مهمة بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق النفطية العالمية للنفط وسبباً "رئيسياً" من أسباب عدم استقرار تلك الأسواق ذلك لان الأسعار الفورية على خلاف الأسعار المعلنة أو الرسمية لا تخضع فقط للعوامل الاقتصادية التي تخضع لها أسعار النفط عامة بل تؤثر فيها أيضاً" عوامل أخرى سياسية وتنظيمية مما يجعلها عرضة للتقلب السريع مع انتشار الأخبار والشائعات^(٢) ، وتخضع عملية تسعير النفط لميكانيزمات محددة، فنظام التسعير الحالي تم اللجوء إليه في نهاية عام 1987 ، وبموجبه يتم احتساب أسعار النفوط بواسطة معادلة السعرية تعتمد على أسعار نفوط مرجعية تحدها السوق^(٣)، ويفترض أن تتعكس ظروف الطلب والعرض في كل سوق على الأسعار المرجعية ، وتقوم معادلة التسعير بتقدير سعر نفط معين انطلاقاً من سعر نفط مرجعي وفق الصيغة الآتية^(٤) :

سعر النفط المراد تسعيره = سعر النفط المرجعي (الفوري أو المستقبلي) ± فروقات.

(١) احمد حسين الهيتي ، اقتصاديات النفط ، مصدر سابق، ص ١٢٠

(٢) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٣) علي رجب ، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، الكويت، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 123 ، المجلد 33 ، 2007 ، ص ٣٠.

(٤) جامع عبدالله ، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة : ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ على الاقتصادات النفطية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي (الجزائر، جامعة بسكرة ، ٢٠١١-٢٠١٢) ، ص ٦٦.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

وبالنسبة إلى الفروقات فإن وجودها في المعادلة يهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفوط المشابهة البديلة الأخرى، وتتضمن هذه الفروقات فروقات النوعية وفروقات الموقع الجغرافي، ومن خلال صيغة المعادلة فالفروقات قد تكون علاوة أو خصماً، وبذلك تصبح المعادلة كالاتي :

سعر النفط المراد تسعيره = سعر الخام المرجعي + فروقات النوعية + فروقات الموقع الجغرافي .

أما بخصوص تسمية النفط الخام فتجري عادة بعد تحديد الموقع الجغرافي الذي استخرج منه وغالبا ما يرفق بالكثافة أو المحتوى الكبريتي مثل وسيط غرب تكساس الخفيف الحلو أو منحدر شمال ألاسكا الحامض.

٦- الأسعار الآجلة او اسعار صفقات الاجل الطويل Long-term deals prices -

وتعني الاسعار النفطية التي تتم بموجبها التعاقد الان على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة^(١).

٧- **السعر الارجاعي (Net back price)**:- وهو عبارة عن سعر برميل النفط الخام في ضوء أسعار منتجاته المكررة والتي اطلق عليها البرميل المركب اي (برميل اوبك)^(٢) .

٨- **سعر البرميل الورقي (Barrel Price in Dollar)**:- هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في الصفقات الآنية، وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط ، ويباع لأكثر من مرة^(٣) .

المطلب الثالث/ العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام في السوق الدولية :.

تُعد اسعار النفط الخام من أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية، وإن جميع بلدان العالم وكافة مؤسساته الاقتصادية للدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حدٍ سواء تقوم بمراقبة تلك الاسعار

(١) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط ، مصدر سابق، ص 104 .

(٢) احمد الهيبي ، اقتصاديات النفط، مصدر سابق، ص ١٢١ .

(٣) احمد الهيبي ، مقدمة في اقتصاد النفط، مصدر سابق، ص ١٥٧ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

لما لها من اهمية كبيرة وواضحة في جميع انحاء العالم، وإن أسعار النفط اصبحت من أكثر السلع التجارية الدولية تقلباً منذ عقد السبعينات ولحد الآن لم تشهد استقراراً، بل تميزت بالاضطرابات المتلاحقة وعدم الاستقرار، ويرجع ذلك إلى العديد من الاسباب والمتغيرات التي تأثرت بها، وأهمها المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية أو عوامل المضاربة القائمة على التوقعات وغيرها من العوامل. ويمكن ايجاز اهم لعوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام كالاتي:

أولاً- العوامل الاقتصادية المؤثرة في حجم العرض النفطي الدولي الكلي:-

العرض البترولي هو عرض الكميات المنتجة من النفط الخام في السوق الدولية عن طريق الاطراف العارضة في هذه السوق وهما ، الدول المنتجة للنفط والتي تنتمي لمنظمة أوبك والدول الأخرى خارج أوبك ويسعر معين وخلال مدة معينة^(١) ، ويعد العرض استجابة للطلب، وتوصف مرونة عرض النفط الخام بانها منخفضة وبخاصة خلال المدة الزمنية القصيرة ، لذا فأي تبدلات في جانب الطلب تنعكس بشكل كبير على الأسعار في سوق النفط الدولية ، ويتحدد العرض العالمي من النفط بالإمكانات الانتاجية المتاحة في الحقول النفطية، وهذا لا يعني ان توافر احتياطات نفطية كبيرة ان يصبح من السهل زيادة الانتاج فور ارتفاع الطلب العالمي عليه، لان الانتاج يتطلب عدة امور منها تنمية الحقول النفطية المكتشفة وتزويدها بالوسائل المتطورة والقادرة على استخراج النفط من باطن الارض ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقله

"^(٢) ، أما اهم العوامل المؤثرة في تحديد السعر النفطي من الناحية الاقتصادية كآلاتي :

١. حجم الاحتياطي النفطي (Proven Reserves) :-

يعد حجم الاحتياطي النفطي من العوامل التي تؤثر على مسار أسعار النفط الخام عالميا وفي ضوء الاحتياطي يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام ، وكذلك يبين حجم الاحتياطات النفطية كميات النفط المخزونة في باطن الأرض والتي تم اكتشافها ولم يتم استخراجها أو استغلالها مع إمكانية الاستخراج والاستغلال بالطرق التقنية السائدة ولكن مع اختلاف التكاليف والأموال التي تتفق على عملية الاستخراج وبحسب تباين الآبار من الناحية الجغرافية والموقعية للآبار

^(١) رمضان محمد مقلد ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، مصر، ط ١ ، الدار الجامعية ، ٢٠٠١ ، ص ٥٦

^(٢) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

والأسلوب التقني المستخدم في الاستخراج ، إذ ان الاحتياطيات العالمية كانت تشمل كميات كبيرة في الفترات السابقة، الا انها بدأت تنخفض هذه الاحتياطيات مع زيادة الطلب العالمي على النفط بسبب زيادة النمو الاقتصادي، إذ ان نظرية الندرة لهذا الاحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج النفط ، ومن أكثر الطرق المعتمدة في تقدير الاحتياطي هي الطريقة الحجمية التي تأخذ الصيغة الآتية ⁽¹⁾ .

$$Q_{SD} = FH MB * O$$

حيث إن :

Q_{SD} : الاحتياطي النفطي بالبرميل .

F : المساحة المحتوية على النفط الخام بالأمطار المربعة .

H : متوسط سمك الطبقة الفعلي المشبع بالنفط الخام .

B : معامل التشبع الفعلي للصخور .

O : المعامل الإحصائي الذي يأخذ تغير حجم النفط الخام عند الارتفاع إلى الأعلى

وعادة: $O=1/6$.

ويصنف الاحتياطي النفطي الى انواع عديدة منها:-

أ- الاحتياطي المثبت (Proven Reserves): حسب تعريف معهد البترول الامريكي (API) فان الاحتياطي النفطي المثبت هو (كميات النفط الخام التي تشير البيانات الهندسية والجيولوجية المتاحة بشكل واضح لا يقبل الشك الى امكانية استخراجها مستقبلاً من الحقل مع افتراض استمرار الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحالية)⁽¹⁾.

ب-الاحتياطي المحتمل Probable Reserves :-

يعبر عن كميات النفط أو (الغاز) التي يمكن الحصول عليها في المستقبل والكميات التي تم اكتشافها من الموارد الهيدروكربونية مطروحا منها الاحتياطي المؤكد⁽³⁾.

⁽¹⁾ احمد حسين الهيتي ، مقدمة في اقتصاد النفط ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

⁽²⁾ API and AGA , **Proved Reserves** , Dec. 31 , 1962 , PP.6 –7.

⁽³⁾حسين عبد الله ، اقتصاديات البترول، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ٥٥.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

ج-الاحتياطي غير المكتشف Un-discovered Reserves:-

ويعبر عن كميات النفط والغاز التي يمكن الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها لتحديد كميات الاحتياطي فيها وهذه الكميات عادةً غير معروفة على وجه التحديد . ومن المسائل المختلف عليها بشأن تصنيف احتياط النفط العالمي هو التباين في احتساب الاحتياطي النفطي حيث هناك عدة أنظمة لتصنيف الاحتياطيات النفطية ولا يوجد فاصل واضح بين فئات هذه الأنظمة مع ضرورة الحاجة لتوحيد هذه التصنيفات والمعايير والتنسيق بالشكل الذي يضمن دقة تقدير الاحتياطي النفطي العالمي (1) .

٢. الكلفة الاقتصادية لإنتاج النفط الخام :

هي مقدار ما ينفق على استخراج النفط الخام من الحقل أو البئر النفطي إلى أن يصل بصورة منتجات نهائية للمستهلك ، مما لا شك فيه أن حجم الطلب الكلي على النفط الخام لا يمكن إشباعه من خلال إنتاج بئر واحد ، لأن استغلال الآبار يبدأ بأقل كلفة استخراجية وتقتضي سياسة الاستخراج الناجحة على وفق الشروط الفنية والاقتصادية أن ترتبط نسبة النفط الخام المستخرج من بئر بنسبة الاحتياطي لذلك البئر وإلا فإن أي زيادة في الاستخراج عن ذلك المعدل ستؤدي إلى سرعة استنزاف الاحتياطي وزيادة سرعة نضوب المصدر وكذلك تقليل العمر الإنتاجي للبئر وتبدأ كلفة المستخدم بالازدياد نتيجة للحاجة إلى كلف استخراجية إضافية ، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية بسبب زيادة الطلب العالمي فإن ذلك يتطلب زيادة الكمية المستخرجة من الآبار النفطية ذات الكلفة الحدية العالية (تصبح الآبار ذات الكلفة العالية اقتصادية بعد أن كانت كلفتها الحدية أعلى من سعر النفط الخام) ، ففي حالة المنافسة التامة وعند مستوى توازن العرض والطلب في السوق يحصل المنتج على الربح الاعتيادي ، أما في الأسواق الأقل تنافسية فسيحصل المنتج على الربح الاحتكاري إضافة إلى الربح ، فضلاً

(3)-Warner de Kate & Ceuns , Lucan Var, /The Future of The world oil supply /Ceopties / European Energy Review July – August , 2008/ p. 110 .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

عن الكلفة الحدية لاستخراجه تُعد سقفاً لسعر النفط الخام ، وتنقسم التكاليف على نوعين رئيسيين هما^(١):

أ- التكاليف المباشرة: وتشمل كلفة الاستكشاف والحفر والضخ.

ب- التكاليف غير مباشرة: وتشمل عناصر الكلفة المعروفة (كلفة المستخدم) (رأس المال، الخزين، الإنتاج، السقف الإنتاجي) والتي لا تظهر في حسابات المنتجين للموارد النفطية .

وتسهم أبحاث خفض التكاليف الخاصة بأنشطة الاستكشاف والإنتاج دوراً مهماً في اقتصاديات النفط سواء في دول أوبك (والتي تنخفض فيها كلف الإنتاج إلى أدنى مستوى) أو في المناطق العالية الكلفة ولاسيما في بيئة تتسم بانخفاض الأسعار وقليلة الاستثمارات . ويعتمد خفض التكاليف في هذه الأنشطة على عنصرين مهمين في الصناعات النفطية هما^(٢):

أ. الاستراتيجية: والتي تعني الإدارة الجيدة للصناعة النفطية والمراقبة الدقيقة والتعاون بين مختلف أجزاء الصناعة النفطية وتكون اتجاهات دول منظمة أوبك والتي تخضع الصناعة النفطية فيها للسيطرة الدولة نحو استغلال الحقل الأكثر جودة والأقل تكلفة، حيث أن الصفة المميزة للتكاليف في دول أوبك هي انخفاضها بشكل كبير عن تكاليف الإنتاج في الدول خارج أوبك وتبلغ التكاليف في دول كثيرة من أوبك اقل من ١٢ دولار للبرميل كالعراق والسعودية وإيران ترتفع في بعض الدول اذ تتراوح ما بين (٦-١٥) دولارات للبرميل الواحد كما في الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

ب. التقنية : تلعب التكنولوجيا دوراً كبيراً لخفض التكاليف في عمليات الاستكشاف والإنتاج ومختلف مراحل الصناعة التحويلية والعمل على استخدام أفضل الوسائل التكنولوجية لغرض تحسين المنتجات النفطية وتحقيق الفائدة القصوى من حجم الإنتاج المتحقق بهذه النسب من التكاليف كونه مورداً ناضباً حيث تتميز صناعة التكرير في دول أوبك بصغرها وبساطتها وتكيفها مع توفير الاحتياجات المحلية للمشتقات النفطية وتتكون من وحدات تقطير وإصلاح مع طاقات محدودة في تنويع المنتجات. وتأتي الأهمية في تخفيض هذه التكاليف من أنه كلما كانت

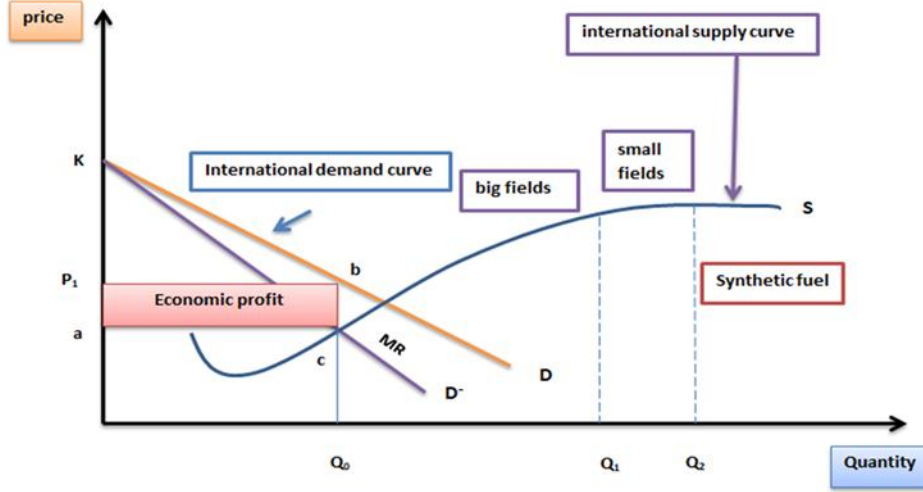
^(١) احمد حسين الهيتي ، مقدمة في اقتصاد النفط، مصدر سابق ذكره، ص ٤٦ .

^(٢) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مصدر سابق ، ص ١٠٧

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

كلفة إنتاج النفط الخام متدنية نسبياً ، انعكس ذلك إيجابياً على عرض النفط والعكس صحيح ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1)

شكل (1) العلاقة بين الكلفة الاقتصادية لا نتاج النفط الخام واسعار النفط



المصدر : عبد الستار عبد الجبار ، دراسة تحليلية لتغييرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية (١٩٧٠ - ١٩٩٨) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠١ ، ص ٤١ .

نلاحظ من الشكل (1) أن منحنى الإيراد الحدي (MR) ومنحنى الطلب العالمي (KD) في سوق احتكار قلة (Oligopoly) فوق منحنى (MR) .

اما منحنى العرض (S) الذي يقطع منحنى الإيراد الحدي في النقطة (C) ، ويلاحظ بان استغلال الحقول الاقل كلفة يبدأ اولاً ولكن حجم الطلب الكلي يقتضي استغلال حقول اخرى كلفتها الاستخراجية اكبر .

ان منحنى العرض الكلي الدولي يقطع منحنى الإيراد الحدي في النقطة (C) والتي تمثل النقطة التي يتساوى منها MC مع MR (MC=MR) اما السعر فيتحدد عند النقطة P1 ، فجميع الحقول التي كلفتها الاقتصادية للاستخراج اقل من السعر (Pt) تحقق ربحاً احتكارياً والعكس صحيح تحقق خسارة استثنائية .

وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية بسبب زيادة الطلب العالمي فتصبح الآبار ذات الكلفة العالية اقتصادية بعد ان كانت كلفتها الحدية دون سعر النفط الخام في السوق

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الدولية، ففي حالة المنافسة التامة وعند مستوى توازن العرض والطلب في السوق يحصل المنتج على الربح الاعتيادي ، أما في الأسواق الأقل تنافسية فيحصل المنتج على الربح الاحتكاري فضلاً عن الربح ، وهكذا فإن الكلفة الحدية لاستخراجه تعدّ سقفاً لسعر النفط الخام مع ملاحظة ان النفط الخام هو مصدر من مصادر الطاقة بمختلف مصادرها وان مستوى سعره اذا ما وصل الى المستوى (K) في الشكل (١) وهو ما يصطلح عليه بسعر الاختناق فان الطلب عليه سيصبح صفراً ويتوجه الطلب الى مصادر الطاقة البديلة التي تصبح كلفة انتاجها الحدية اقتصادية عند السعر (K).

٣ - سعر صرف الدولار الامريكى :

تتم عمليات بيع وشراء النفط الخام في السوق الدولية بالدولار الأمريكي، فإن أي تغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي تنعكس على أسعار النفط الخام، فعند انخفاض سعر صرف الدولار فإنه يسبب ارتفاع أسعار النفط، أما من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر، ويتمثل التأثير المباشر بزيادة حدة المضاربات في عقود النفط الأمر الذي سيرفع أسعار النفط، أما التأثير غير المباشر بعيد الأجل، فإن انخفاض صرف الدولار يغير أساسيات السوق عن طريق انخفاض العرض مقارنة بالطلب بالرغم من ارتفاع أسعار النفط، وينتج بسبب عدم نمو الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة للنفط في المدى الطويل لانخفاض القوة الشرائية فيها، وكذلك ينجم عن ارتفاع تكاليف الشركات العالمية التي تدفع أجور عاملها بالعملات الأجنبية الأخرى، وتستلم عوائدها من النفط بالدولار، أن لا تزيد من استثمارها في طاقة إضافية، مما يخفض عرض النفط ويرفع الأسعار^(١).

يشترط تلخيص ما يأتي إلى وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام وأن استمرار تدهور سعر صرف الدولار سيكلف الدول المصدر للنفط الخام خسائر مالية كبيرة متمثلة بانخفاض إيراداتها النفطية الحقيقية ، كذلك استنزاف احتياطياتها جراء تصدير ضعف الكمية المصدرة سابقاً (قبل تدهور الدولار) اذا ما ارادت الحصول على نفس القيمة النقدية الحقيقية قبل التدهور .

^(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

٤- مرونة العرض السعرية للنفط:

فتتميز مرونة العرض السعرية للنفط بكونها منخفضة في الأمد القصير ، إن لم تكن معدومة بسبب إن العمليات الاستثمارية تتطلب مدة طويلة نسبياً ، في حين نجد أن المرونة السعرية لعرض النفط تمتاز بكونها مرنة نسبياً في الأمد الطويل^(١).

٥- متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والتضخم المستورد :-

تتميز أغلب الدول المصدرة للنفط بانها دول نامية ذات اقتصاد احادي الجانب (اقتصاد ريعي) يعتمد اساسا على إيرادات النفط، وبالتالي فان هذه الدول تعد زيادة إنتاجها وصادراتها من النفط الخام هدفا استراتيجيا لها، من اجل زيادة العوائد النفطية التي تحتاجها في عملية التنمية، وأن زيادة الإنتاج ستؤدي إلى زيادة المعروض النفطي العالمي، ومن ثم انخفاض الأسعار، وسيؤدي انخفاض الأسعار إلى انخفاض مجموع الإيرادات النفطية. ولان هذه الدول بحاجة إلى زيادة تلك الإيرادات، فأنها ستسعى إلى زيادة انتاجها مرة اخرى، وهكذا تستمر زيادة الانتاج وانخفاض الأسعار ما لم تتخذ هذه الدول سياسات نفطية ملائمة ، أما بالنسبة للتضخم المستورد فإن معظم البلدان المصدرة للنفط بلدان مستورده للسلع والخدمات من السوق الدولية وبالتالي فان حالة التضخم تدفعها الى زيادة انتاج النفط لتغطية متطلبات الاستيراد، وهذا يخلق فائضاً في العرض النفطي الدولي يؤدي الى تخفيض اسعار النفط الخام في السوق الدولية^(٢).

٦- حركة خزين النفط الخام :-

يشكل المخزون الاحتياطي الأمريكي واحدا من أكبر العوامل تأثيرا في الأسعار، ففي حالة ارتفاع المخزون وزيادة السحب منه ، يزداد المعروض فتتراجع الأسعار في حال ثبات الطلب عليه ، والعكس في حالة تراجع المخزون الاحتياطي وتباطؤ السحب أو انعدامه إما بسبب زيادة الاستهلاك أو بسبب دخول الدولة في حرب مما يجعلها في حاجة كبيرة إلى النفط ، ويقصد

^(١) وجمدي حمزة داود ، تحليل سياسي الإنتاج والأسعار لمنظمة اوبك ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٢ ، ص ٤٣-٤٤

^(٢) رشيد محمد المعراج ، الاحتياجات الاستثمارية لقطاع النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية في المنطقة العربية، النفط والتعاون العربي، العدد ١٠١، منظمة اوبك، الكويت، ٢٠٠٢، ص ١٧.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

بـ(مخزون النفط الاستراتيجي) هو عبارة عن كميات كبيرة من مخزونات النفط تكفي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لمدة تتراوح من شهر الى ثلاثة اشهر في حالة تعرض الإمدادات الانقطاع لسبب من الأسباب، لقد كان الهدف المعلن من بناء الخزين النفطي هو تلافي انقطاع الامدادات النفطية ولكن الخزين قد اصبح فيما بعد أداة للتأثير على اسعار النفط الخام من خلال التأثير على الحجم الكلي للعرض والطلب على النفط الخام، وبدأ هذا التأثير واضحاً خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين ولازال مستمراً، حيث ان سياسات التخزين تهدف الى خلق فائض في السوق الدولية يدفع الاسعار نحو الانخفاض اذ تحولت الدول المالكة للخزین الى دول تؤثر في حجم العرض النفطي بصورة مشابهة للدول المنتجة للنفط الخام بفعل ذلك الخزین، واصبح الخزین ايضاً مجالاً خصباً للمضاربات النفطية، ويؤدي الخزین النفطي الاستراتيجي العالمي دوراً كبيراً في سوق النفط الدولية، فهو أحد أهم المؤثرات على العرض والطلب العالمي للنفط، لاسيما بعد أن تطور دوره من مجرد خزین طوارئ لسد النقص في الإمدادات النفطية إلى خزین استراتيجي يؤثر في حركة أسعار النفط الخام ويحدد مستوياتها ارتفاعاً وانخفاضاً من خلال التأثير في الحجم الكلي للطلب والعرض النفطي، و يؤثر في سياسات أوبك السعرية والإنتاجية^(١).

٧- العوامل السياسية :

تعد العوامل السياسية من أهم العوامل التي تؤثر على أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر ، إذ تتمثل بالتحالفات واستعراض الدول لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وإظهارها في أوقات السلم والحرب ، إذ تتأثر أسعار النفط بهذه العوامل وتؤثر فيها ، ويبقى أمن الطاقة واجباً وطنياً في عالمنا المتعطش إلى الطاقة واهمها العوامل التي تكون ناجمة عن حروب أهلية أو اضطرابات سياسية او اضطرابات لعمال مصافي النفط ؛ مما يؤدي إلى تراجع الامدادات الى السوق العالمي ويزيد بالتالي احتمال ارتفاع اسعار النفط، وخاصة وان هناك الكثير من الدول المنتجة التي تشهد هذه الاضطرابات السياسية مثل ما يحدث في العراق والسعودية و فنزويلا وغيرها من الدول في الوقت الحالي ، ومثل ما حدث بالماضي من ازمات نفطية في ايران نتيجة الثورة الإيرانية وتغير نظام الحكم في إيران عام ١٩٧٩ والحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ وحرب

^(١) باسل محمد نوري ، وآخرون، تصنيف المخزون النفطي العراقي، شركة نفط الجنوب، دائرة الحقول، البصرة، ١٩٩٢، ص ١٥.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الخليج ١٩٩٠ الثانية، إن هذا الأسباب الطارئة قد أدت إلى انخفاض مفاجئ في الإمدادات أو نقص العرض النفطي الأمر الذي دفع الأسعار بالارتفاع نحو الأعلى بشكل قفزات كبيرة نسبياً وتهديد امن الدول المستهلكة الرئيسة له، لذا نجد إن من أهم مبادئ إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية هي سياسة الخزين الاستراتيجي والبحث عن مصادر جديدة لنفط الخام خارج أوبك وتقليل الاعتماد على نفط أوبك كونها أكبر المنتجين والمصدرين للنفط الخام في السوق العالمية وذلك لمواجهة خطر إمكانية حدوث مثل هذه الأزمات واستخدام أوبك للنفط كسلاح هذا من جانب الجهة المنتجة ، أما بالنسبة للدول الصناعية المستهلكة ، فيعد النفط المحرك الرئيس لاقتصاداتها ، لذا لجأت هذه الدول إلى استخدام الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية في سبيل السيطرة على إمدادات النفط الخام في العالم ، فمثلا الولايات المتحدة في أحداث عام ٢٠٠٣ (الحرب الأمريكية على العراق) فأنها عمدت إلى الحفاظ على القطاع النفطي دون بقية القطاعات الأخرى والتي شهدت دماراً كبيراً مقارنة بالقطاع النفطي^(١).

ثانياً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب العالمي على النفط الخام:

سوف يتم التركيز على نوعين من الطلب، الطلب لغرض الاستهلاك والطلب لغرض المضاربة، ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات حيث إن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، وان الطلب على النفط من أجل الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي، والتي ساهمت بزيادة الطلب على النفط، وان دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط اثر على الطلب العالمي على النفط.

أما الطلب على النفط من اجل المضاربة في الاسواق المستقبلية للنفط فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث اثر دخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بقصد تحقيق ارباح، فعندما يكون المضاربون بهذه الاسواق بحالة نشطة وبصورة كبيرة سترتفع الاسعار والعكس يحدث عندما يحجم المضاربون عن الدخول لهذه الاسواق، والطلب العالمي للنفط الخام يتميز عموماً بأنه غير مرن في المدى القصير، وذلك بسبب عدم توافر مصادر الطاقة البديلة ، وهذا ما يسهم في تغيرات الاسعار حيث من المعروف في النظرية

^(١) يوسف علي الاسدي، يحيى حمود ابو علي ، دور سياسات النفط السعودية في استقرار النفط الدولية .

مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة، عدد ٢٤ المجلد ٦ ، ٢٠٠٩ ، ص ٩ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الاقتصادية إن سعر أي سلعة هو الذي يحدد بدرجة رئيسية حجم الطلب عليها وكذلك اتجاه ذلك الطلب ، فالطلب على أي سلعة يعتمد على عدة عوامل منها سعر السلعة والقوة الشرائية ، ومستوى الدخل، وإمكانية الحصول على السلعة، وكذلك أسعار السلع البديله، لذلك تتباين السياسات التي تنتهجها البلدان المنتجة في التعامل مع طبيعة الطلب على النفط وتبحث البلدان المستهلكة عن بدائل له فضلا عن اتباع سياسات رامية إلى تقليل الاعتماد على النفط وضبط استهلاكها عبر اجراءات مختلفة منها فرض ضريبة الكربون(ضريبة على الاستهلاك) فإذا تتبعنا استهلاك النفط العالمي نلاحظ ازدياده بنسبة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان هذا التزايد مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى اتساع نطاق استعمالات المنتجات النفطية^(١).

وتؤكد البحوث أن الطلب الطاقى سيرتفع دون توقف، وسيشمل ذلك جميع أنواع الطاقة بما فيها النفط الذي سيحتفظ بالصدارة طوال مدة العقود القادمة، ولا تختلف تلك البحوث إلا في حجم الارتفاع الذي سوف يتأثر بكيفية استخدام النفط وبالاعتبارات البيئية^(٢). وعموماً يتأثر الطلب العالمي على النفط بعدة عوامل منها :

١- معدل النمو الاقتصادي العالمي:

ان عجلة الاقتصاد العالمي عندما تدور فإنها بحاجة الى مصادر للطاقة من اجل دورانها وان دول العالم تسعى لتحقيق معدلات النمو في اقتصاداتها سواء كانت دولاً متقدمة ام نامية ، وان مجموع هذه المعدلات تشكل معدل النمو الاقتصادي العالمي هو أحد المحددات الرئيسية لاستهلاك النفط في العالم، فكثيراً ما ترافقت المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي مع المعدلات المرتفعة لاستهلاك الطاقة ، ويرتبط الطلب على الطاقة والنفط الخام ارتباطاً كبيراً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعوداً وهبوطاً، ويعبر عن هذا الارتباط بمرونة الطلب الداخلية بالنسبة للنفط الخام (التغير الحاصل في الطلب على النفط الخام نتيجة للتغير الحاصل في الناتج القومي) التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على معدل التغير في الناتج المحلي(GDP)، وتقدر هذه

^(١) هند مصطفى علي ، أزمة انهيار أسعار النفط واقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ، دراسات استراتيجية خليجية ، العدد ١٠ ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٨ ، ص ١٧ .

^(٢) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق ، ص ٢٥

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

المرونة حالياً بنحو ثلثي الواحد الصحيح، أي أن كل زيادة في الناتج المحلي بمقدار 1% ينتج عنها زيادة في الطلب بنحو 0.7 تقريباً.

ولهذا السبب فإن اغلب الدراسات الخاصة بالطلب على النفط تعتبر وجود علاقة طردية بين التغييرات التي تطرأ على حجم استهلاكه والتغييرات التي تطرأ على حجم الناتج المحلي الإجمالي ، من البديهيات ومن هذا المنطلق فكل تغير في الدخل يقود إلى تغير في الطلب النفطي، وبالأتجاه نفسه. الا ان هذه العلاقة لا يمكن قياسها بهذه البساطة وذلك لان قياس اثر الناتج المحلي الإجمالي على الطلب النفطي لا يخلو من صعوبة، وذلك لان الطلب على النفط يمثل احد العوامل في العملية الإنتاجية التي منها رأس المال (K) والعمل (L) فإن نسبة رأس المال إلى العمل هي (γ) ⁽¹⁾:

$$\gamma = \frac{K}{L}$$

فكلما زادت هذه النسبة كانت مرونة الطلب على النفط الخام كطلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات أكبر ، وفي سبيل الوصول الى اثر معدل النمو الاقتصادي في نمو الطلب على النفط ، يستخدم عادةً مؤشر معامل الطاقة (**Energy Coefficient**) او معامل استهلاك الطاقة والذي هو (حصيلة النسبة المئوية للتغير في استهلاك الطاقة مقسوماً على التغير في الناتج القومي) الا ان هذا العامل يكون في الفترات الاولى للنمو الاقتصادي متزايداً متأثراً بزيادة الدخل والناتج القومي، وفي مراحل لاحقة من الاشباع أي بلوغ مرحلة ومستوى عال من التطور الاقتصادي والاجتماعي فينخفض ذلك المعامل، ويمكن تمثيله بالصيغة الآتية⁽²⁾:

$$\text{معامل الطاقة} = \frac{\text{التغير في قيمة استهلاك الطاقة}}{\text{التغير في الناتج القومي}} \times 100$$

(1) Bassam Fattouh, **The Drivers of Oil Prices**: The Usefulness and Limitations of Nonstructural model ,the Demand–Supply Framework and Informal Approaches Oxford institute for energy studies, 2007 .p4.

(2) Bassam Fattouh, OP. cit , p25.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

٢- اسعار النفط وطبيعة مرونته السعرية :

تعرف مرونة الطلب السعرية بانها التغير النسبي الحاصل في الكمية المطلوبة إلى التغير النسبي في سعرها ، بشكل عام توصف طبيعة العلاقة بين الكمية المطلوبة والاسعار بالعكسية وفقاً لقانون الطلب ولمختلف انواع السلع ، الا ان طبيعة سلعة النفط واسعارها في الاجل القصير توصف بانها منخفضة المرونة ، اي ان ارتفاع اسعار النفط لا يترتب عليها انخفاض بنفس الكمية المطلوبة وايضا انخفاض اسعار النفط لا يترتب عليها ارتفاع الكمية المطلوبة وتوصف هذه الحالة (بالجمود النسبي في الطلب على النفط) حيث تبين الحقائق التاريخية لتطور اسعار النفط والاستهلاك العالمي للنفط ان هنالك ردود افعال محدودة للمستهلكين إتجاه تغير اسعار النفط ، اما في الاجل الطويل توصف العلاقة بانها عالية المرونة وذلك كون التكيف لمتغيرات الحاصلة في السوق في الأجل الطويل يتطلب مددا زمنية قد تستغرق عقداً من السنين أو أكثر، ويستطيع المحتكر أن يستثمر الطلب في الأجل القصير وهو طلب غير مرن نسبياً لصالحه وذلك بفرض سعر أعلى لإنتاجه يعود السبب في ذلك لعدم توفر البدائل الكافية والكفوة عن النفط الخام من الناحية الاقتصادية ولان النفط يعدّ مادة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها، ولأنه يشغل حيزاً كبيراً في كافة المجالات ومنها الخدمية والانتاجية ، في المقابل يحاول المستهلكون الاستجابة لهذه الظفرة في السعر ويعملون على زيادة المعروض بطرق مختلفة مثل، استعمال الخزين النفطي، أو الترشيد في استهلاك الطاقة، أو زيادة حصة البدائل في استهلاك الطاقة، أو كل او بعض تلك الاجراءات مجتمعة؛ و تؤدي تلك الاجراءات في أغلب الاحيان إلى انخفاض سعر النفط الخام، الا ان ذلك يتطلب مدة زمنية ليست بالقصيرة^(١).

٣- توفر بدائل الطاقة:

يقصد بمفهوم بدائل النفط الخام بانه مصدر الطاقة المتوفر الممكن استعماله لاحتلاله محل النفط الخام وخاصة عندما ترتفع الاسعار وبتعبير آخر فانه يعني احلال مصدر اخر محل المصدر الاصلي عند وصول سعر النفط الى مستوى يفوق مستوى كلفه وتطويره ،وان امكانية الحصول على بدائل تحل محل النفط الخام ومنتجاته في الاستعمال بشكل عاملاً مؤثراً على سعر النفط

(١) احمد حسين الهيتي ، اقتصادات النفط ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٩.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الخام في السوق الدولية غير ان هذه البدائل ولكي تحل محل النفط الخام ومنتجاته تخضع الى قيدين هما^(١) :

القيد الأول كلفة الانتاج: ان تكنولوجيا تطوير المورد البديل تعمل حينما يصل سعر النفط الخام الى مستوى يصبح فيه كافياً لتغطية كلفة تطوير المصدر البديل للنفط الخام.

القيد الثاني النمط التكنولوجي: يشكل النمط التكنولوجي السائد قيدياً على احلال بدائل النفط الخام، وبتعبير ادق فان مرونة الطلب الاحلالية للبدائل تختلف من منتج نفطي الى آخر.

إن هذا الأمر وبالتأكيد سيؤدي الى تطوير مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية، وبذلك سيعتمد استخدام النفط لأغراض الطاقة على مقدار الإحلال السريع للتقنيات المطورة للطاقة البديلة. وكما بيّن (Solow) بأنه مع حدوث الإحلال فإن السعر السوقي للمعدن أو بدائله سيتوقف عن الارتفاع^(٢).

يشير الاقتصادي **وليم نورد هاوس** (W.D Nord house) بأن هناك ما يسمى بتكنولوجيا الموقف الخلفي عندما يصل سعر النفط الخام إلى ما يسمى سعر الاختناق (Chock price) وتحدث عملية الإحلال وهو أعلى سعر يصل إليه النفط الخام، بذلك يكون أي سعر لبرميل النفط الخام أعلى من سعر الاختناق أعلى من سعر المصدر البديل للطاقة، ما يدفع المستهلك للطاقة الى شراء البديل الارخص، أي أن الطلب على النفط الخام يكون صفراً، وبمعنى آخر فعند سعر الاختناق يتحول المستهلكون إلى مصادر الطاقة البديلة التي ستصبح اقتصادية عند ذلك السعر^(٣). وادناه شكل (٢) يوضح سعر الاختناق للنفط الخام في السوق الدولية :

(١) هاشم علوان السامرائي ، "النفط سلعة اقتصادية، العوامل المحددة لسعر النفط الخام في السوق الدولية"،

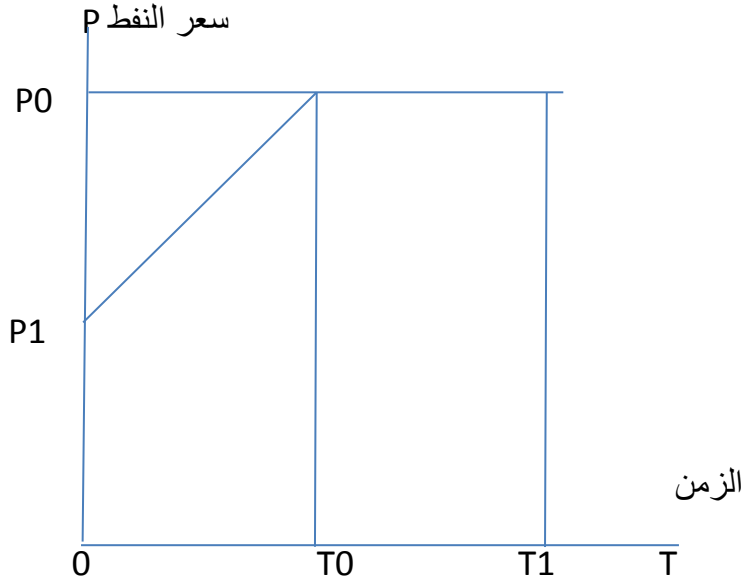
مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، السنة الاولى، بيت الحكمة، ١٩٩٩، ص ١٢.

(٢) Robert M. Solow. **The Economics of Resources or The Resources of Economics**, American Economic Review, Vol: LXIV, No. 2, New York, USA , (1974),P4.

(٣) Roger Perman & others, **Natural Resource & Resources of Economics**, 1st published, Wesley Longman Publishing, New York, 1998., P150.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

شكل (2) سعر الاختناق للنفط الخام في السوق الدولية



احمد حسين الهيبي ، مقدمه في اقتصاد النفط ، بيروت، ط١، دار النموذجية للطباعة والنشر، ٢٠١١ ، ص١٢٦.

ويمكن الاستعانة بالشكل (2) الذي يوضح مسار سعر النفط وعرض المورد البديل. فعندما تكون البدائل تامة المرونة عند السعر (P_0) اي امكانية الحصول عليها بكميات كبيرة فيمكن من خلالها تغطية الطلب الدولي على النفط الخام ففي الشكل (2) يلاحظ انه في المدة ($0 - T_0$) ان سعر النفط الخام (P_1) مستمر بالارتفاع ، وفي نهاية المدة (T_1) يصل سعر النفط الخام إلى النقطة (P_0)، فعند ذلك السعر يتوقف الطلب على النفط الخام وتكون المصادر البديلة قابلة لتغطية الطلب العالمي على النفط ؛ مما يؤدي إلى تحول المستهلكين إلى هذه المصادر التي سوف تكون مرنة وتغطي الطلب على النفط الامر الذي يسهم في تراجع أسعار النفط الخام في السوق الدولية^(١). مما سبق فإن تأثير مصادر الطاقة البديلة في الوقت الراهن على أسعار النفط الخام يكاد أن يكون معدوماً، إذ إن أسعار النفط لا زالت مرتفعة، رغم التطور والتقدم الكبير في مصادر الطاقة الأخرى، ولكن قد يكون له تأثير كبير على أسعار النفط الخام في المستقبل، و بالتالي على إيرادات الدول النفطية .

(١) احمد حسين الهيبي، مصدر سابق، ص١٢٦.

ثالثاً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر النفط الخام

١ - العامل السياسي و الأزمات الطارئة:

يعد العامل السياسي من العوامل المهمة المؤثر في سوق النفط الدولية، فمن جهة الدول المنتجة، فإن معظم إنتاج النفط يتركز في منطقة الخليج العربي، و التي تعد منطقة ساخنة سواء على مستوى الخلافات الداخلية، مثل البحرين والعراق، أو السياسة الخارجية، مثل الخلافات بين إيران من جهة والمملكة العربية السعودية، أو الخلافات السياسية بين إيران و أمريكا و الدول الأوروبية في قضية النووي الإيراني، فإن إي توتر سياسي يحدث في المنطقة ستكون له انعكاسات على عرض النفط والأسعار الذي سيؤثر وبصورة سلبية على الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي. أما من جهة البلدان الصناعية المتقدمة تتميز سياستها ومنذ زمن بعيد بتعظيم مصالحها الاقتصادية ، وبالنظر لأهمية النفط الخام للأمن القومي العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية وبقية البلدان الصناعية المتقدمة كونه ارخص البدائل المتاحة في الوقت السابق الحاضر كما يشكل مصدراً رئيساً للطاقة اللازمة لتشغيل الآلة العسكرية والصناعية فأنها تسعى الى تعظيم استهلاكها من خلال ممارسة الضغوط السياسية على البلدان المنتجة للنفط الخام ومن خلال التحالف مع عدد منها والتلويح بالمقاطعة العسكرية والاقتصادية لعدد آخر، وتبني استراتيجيات دولية بهدف زيادة العرض الدولي وتحقيق فائض عن الطلب الدولي لا بقاء اسعار النفط الخام بمستويات متدنية، ويعتبر التضخم والركود من الظواهر التي تصيب الاقتصاد العالمي مما يؤثر على الطلب العالمي للنفط الخام، لقد تعرض الاقتصاد العالمي خلال الثمانينات إلى حالة ركود ما أدى إلى تراجع كبير في الطلب على النفط واضطرابات في أسواق الطاقة .

لقد لعبت الظروف الطارئة والازمات (الركود والتضخم) دوراً كبيراً في احداث تذبذبات حادة في اسعار النفط الخام على المدى القريب، وخاصة الحروب والاضطرابات السياسية في جانب عرض النفط الخام ومن ثم على أسعار النفط الخام ، فنتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ظهرت الصدمة النفطية الأولى (First Oil Shock) والتي حولت سوق النفط الخام إلى سوق بائعين هذا من جانب وظهور الصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩ خلال الثورة الإيرانية عندما ارتفع سعر النفط الخام إلى (٣٤) دولار للنفط العربي الخفيف من جانب آخر ، أما في عام ١٩٨٣

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

فقد ظهرت الصدمة العكسية وانخفضت أسعار النفط الخام وفقدت دول (أوبك) سيطرتها على تحديد الأسعار ، ويُرجع عدد من المختصين معظم الطفرات السعرية إلى تلك الظروف (١) .

٢- سياسات الحد من التلوث البيئي:-

في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين احتلت مشكلة التدهور البيئي موقع الصدارة في قائمة التحديات التي واجهها العالم، فإن قضية إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون، دفعت بالعاملين في الصناعات النفطية إلى تحول تركيزهم من احتمال نضوب الموارد النفطية وندرة العرض، إلى قضايا تأثير الوقود الأحفوري على التلوث البيئي والتغير المناخي (Climate Change) ، وعلى الرغم من وجود حالة عدم اليقين العلمي في كون انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون يسبب الاحتباس الحراري، فقد تركز الاهتمام على فرض ضريبة في الدول الصناعية على المنتجات التي يؤدي استهلاكها إلى انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون كوسيلة للتأثير في حجم الطلب على تلك المنتجات من خلال الأسعار، وإلى تحميل تكلفة التلوث لمسبب التلوث بما عرف ب(ضريبة الكربون) ، وان فرض هذه الضرائب يهدف إلى زيادة الأسعار التي يباع بها إلى المستهلك النهائي، بمعنى ان الدول التي تفرضها لا تستخدمها للحد من التلوث فقط، بل تستخدمها للضغط على اوبك، والحد من الطلب على النفط، والدليل ان الفحم يعد اكثر تلويثاً من النفط الخام ولم تفرض عليه ضريبة الكربون .

يعد النفط باعتباره احد انواع الوقود الاحفوري باعثاً لغاز ثاني اوكسيد الكربون، وبالتالي فالنفط ومشتقاته كانت مشمولة بضريبة الكربون ، إذ قررت المفوضية الأوروبية تثبيت انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون في دول الاتحاد الأوروبي عند مستوياتها كما انها واصلت بفرض ضريبة الكاربون تدريجياً بمعدل (١٠) دولار للبرميل ، ولقد تضاعفت الضرائب على النفط في دول الاتحاد الاوربي خلال المدة ١٩٨٥ - ١٩٩٨ وتبلغ ما يعادل ٦٠% من قيمة المشتقات الرئيسية الثلاثة البنزين، ووقود الديزل وزيت التدفئة بالمقارنة مع نسبة ٣٧% من قيمتها عام ١٩٨٥، ان الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية تهدف الى زيادة اسعار البيع للمستهلك النهائي وبالتالي تحد من نمو الطلب على النفط الخام وتسبب ترشيد الاستهلاك، واللجوء الى المحافظة (Conservation) على المدى القريب الناجمة عن ادخال تقنيات جديدة كالعزل الحراري الذي

(1) The Economist, “**Fuelling inflation**”, (March 11th-17th 2000) ,P97.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

يقال من كمية الوقود اللازم للتدفئة، وادخال تقنيات على محركات وسائط النقل تؤدي الى خفض كمية الوقود اللازمة لقطع مسافات كانت تقطع بكمية وقود اكبر^(١).

ومما سبق نستنتج أن العوامل التي ذكرناها سابقاً تؤثر في اسعار النفط ، وتبعاً لذلك ستتأثر الإيرادات النفطية ، والتي ستؤثر على حجم الإيرادات النفطية التي يمكن استخدامها في التنويع الاقتصادي ، ولكن تأثير هذه العوامل بنسب مختلفة إذ أن إنخفاض تكاليف انتاج النفط غير التقليدي (النفط الصخري) كانت العامل الرئيس في الانخفاض الكبير في اسعار النفط الخام في السوق الدولية في نهاية سنة ٢٠١٤ واستمر الى اواسط سنة ٢٠١٥ والذي تسبب بانخفاض كبير في الإيرادات النفطية ، ادى إلى خفض الموازنة العامة للبلدان النفطية بشكل عام ، و إذا استمر هذا الانخفاض لمدة طويلة فإنه يسهم في إبطاء عملية التنويع الاقتصادي لتلك البلدان بسبب الاعتمادية على الإيرادات النفطية في ذلك .

^(١) ماجد عبد الله المنيف ، الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ١٨ ، العدد ٦٤ ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧.

المبحث الثاني

استدامة الدين العام ومؤشراتها (الأطار النظري)

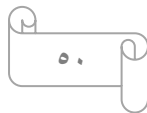
أن الواقع الذي نعيشه يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك إن وجود الدين العام أصبح أمراً واقعاً لأغلب البلدان المعتمدة على مورد واحد، وأن على الدول أن تتعامل مع ذلك ، لا تتخلى عن فكرة اللجوء للدين العام ، ويرى صندوق النقد الدولي أن وضع حداً آمناً للدين العام المحلي أمراً حتمياً، يجنب العديد من دول العالم أن تقع في أزمات عنيفة بسبب الدين ، ومن ثم يصبح وضع حد أمان للدين العام أو ان توجد مؤشرات لمراقبة الدين العام الداخلي ، وقد اختلفت المفاهيم الخاصة بذلك الحد ، فالبعض يطلق عليه الحجم الأمثل للدين العام الداخلي والبعض الاخر يطلق عليه الحد الأمن ، ان غالبية الأقتصاديين يرى أن تستند إدارة الدين العام الى ما يعرف بـ(استدامة الدين العام) لأنه امرأ بات من الصعب التفكير فيه للعديد من الحكومات ، فقد دار جدل دائم على المستويين النظري والتطبيقي حول جدوى اللجوء للدين العام وآثاره الايجابية والسلبية ، إلا أن المنطق يقول بأنه لا يجوز أن يترك اللجوء الى الدين العام بلا ضوابط حيث يجب مراقبة مستوى الدين العام وأعبائه بحيث يتأكد صانع السياسات الاقتصادية من أن مستوى الدين في الحدود التي تعظم الاستفادة منه ومن آثاره الإيجابية وتقلل من آثاره السلبية ، وسيحاول المبحث الاول التركيز على ماهية الدين العام وسياسته وادارته، ومن ثم الانتقال لتحديد ماهية الاستدامة والعوامل المؤثرة عليها والاساليب المتبعة في قياسها وخصوصا ما يتعلق منها بمؤشرات الدين العام .

المطلب الأول / ماهية الدين العام وإدارته

اولاً : مفهوم الدين العام :-

الكثير من الآراء التي درست مفهوم الدين العام والتي كانت على قسمين يتمثل الاول بالباحثين والخبراء الاقتصاديين أما القسم الثاني فتمثل بالمنظمات الدولية المهتمة بمشكلة المديونية .

يمثل الدين العام القائم في مدة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك المدة والذي لم يسدد بعد وينشأ الدين العام كنتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالاقتراض، وتفترض الحكومات محلياً من



الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

المصارف التجارية أو المصرف المركزي أو من المؤسسات المالية وغير المالية فضلاً عن الجمهور، وتقترض الحكومات من الخارج أيضاً من خلال الاسواق الدولية من المؤسسات الخاصة أو العامة أو الاقليمية أو الدولية، ويترتب على الاقتراض سواء إكان محلياً أم خارجياً تكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة وحجم الاقتراض، وعادة ما يكون حجم الاقتراض بمقدار تمويل العجز في الموازنة .

يقصد بالدين العام **Public Debt** مجموع ما حصلت عليه الدولة من قروض داخلية وخارجية وفوائدها حتى تاريخ معين ، فعندما تعجز الموارد المالية المحلية عن تغطية متطلبات الإنفاق الحكومي فيتم اللجوء إلى الإقتراض الداخلي عبر أدونات وسندات الخزينة ، أو الاقتراض من الجهاز المصرفي ، أو الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية (1) .

وذهب بعض الكتاب الى أن الدين العام (عبارة عن دين الحكومة المركزية أو الاتحادية أو دين مجموعة النظام الحكومي شاملاً المستوى دون الوطني والمحلي أو ما يسمى الحكومة العامة (General Governmen) وقد يشمل الشركات العامة وسواها مما يتبع للدولة ، ويتراكم نتيجة تمويل العجز الحاصل في موازنات تلك الدول بسبب الاقتراض (2)، ويعرف الاقتصادي بول سامولسون **Paul Samulson** الدين على أنه التعبير المحاسبي الذي يعني الزيادة في الموجودات والانخفاض في المطلوبات (3)، وعرف آخرون الدين العام بأنه "مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية او الخارجية ، وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط معينة" ، والذي يؤخذ على هذا التعريف أن الدين العام من الجائز أن يكون مالياً عينياً ، والصفة الاخيرة شائعة في الوقت الحاضر ولاسيما في القروض الدولية (4) ، بينما نجد أن تعاريف المؤسسات الدولية تشير إلى كافة التزامات الدولة ، فوقاً لصندوق النقد الدولي يمثل الدين الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة ، وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها

(1) Michael , H , " **Public Sector Economics for developing countries** " , University of the West Indies Press , Jamaica , 2001,p129.

(2) (Maguire, Steven, "**State And Local Government Debt :An Analysis, Congressional Research Service**", USA April 14,2011,p19.

(3) فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية الاسباب والاثار، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد العاشر ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٩ .

(4) حيدر وهاب عبود ، دراسة في الطبيعة القانونية للقروض العامة ، بغداد ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ ، ص٤ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة . ويؤكد البنك الدولي في تعريفه على مبدأ شمولية الدين العام ويعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير **الدين العام** على أنه (تلك الديون التي تسدها الدولة المدينة لمقرضها سواء أكانوا من الخارج أم الداخل بعملة اجنبية أم بسلع وخدمات وتكون مدة سدادها الاصلية أو الممتدة اكثر من سنة والتي تعد التزام مباشر على شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضمانها)، ويركز البنك الدولي على الدين الخارجي إذ يُعد الدين الخارجي مجموع الدين العام الطويل الأجل ، والدين الطويل الأجل المضمون من لدى الحكومة ، والدين الخاص الطويل الأجل غير المضمون. واللافت للنظر أن المؤسسات الدولية تميل للتركيز على طابع شمولية الدين وتحديد مكوناته العامة ضمن التعريف⁽¹⁾.

ويمكن ان يعرف **الدين العام** ايضاً بأنه صافي التراكم في عجوزات الموازنة (بعد طرح الفائض) خلال الزمن⁽²⁾، وكذلك يعرف الدين العام على أنه اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام بتسديد أقساط وفوائد القرض (في حالة القرض الخارجي) أو اطفاء سندات القرض مع تسديد فوائده (في حالة القرض الداخلي) خلال مدة زمنية معينة، وابتداءً من تاريخ معين وبفائدة محددة في عقد القرض وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين، والدين العام دائم الارتباط بالعجز الذي هو الفرق بين النفقات والايرادات في سنة معينة ، والعجز الحكومي هو تدفق (Flow) اي لا يمكن قياسه الا خلال مدة معينة، وهنا فأن العجز المتدفق في اي سنة يضيف الى الخزين من الدين في حين ان الفائض يخفض خزين أو رصيد الدين ، ومن الجدير بالذكر ان الزيادة المستمرة في الدين العام لمدة طويلة تؤدي الى زيادة العبء المالي من خلال التزايد المستمر في فوائد خدمة هذا الدين⁽³⁾ يتبين من التعاريف أعلاه أن **الدين العام** يمكن تعريفه هو عبارة عن مبالغ نقدية او عينية تستدينها الدولة من المقرضين سواء كانوا دين داخلي (مواطنين أم اجانب ام مقيمين) ام دين

⁽¹⁾ سمير ابو مدللة و مازن العجلة ، ، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية، غزة، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، العدد الاول ، ٢٠١٣ ، ص١٠.

⁽²⁾ Campbell R. McConnell , and Stanley L.Brue , Macroeconomics , Seventeenth Editon , McGraw - hill - Irwin , newyorK , 2008,p 208.

⁽³⁾ ROBERT E.HALL , AND MARC LIEBERMAN , ECONOMICS , 4E , MC GRAW-HALL , NEW YORK , 2010 , p 401.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

خارجي (مؤسسات ام شركات ام دول) او غيرهم مقابل أن تتعهد برد اصل مبلغ الدين مع فوائده التي استحققت خلال مدة القرض ، ولا يصدر القرض الا بقانون من السلطة التشريعية يتضمن شروطه ومدته وفوائده وأحكامه الرئيسية ، فضلاً عن أن الدين العام يعبر عن اجمالي الديون المترتبة على دولة ما في لحظة ما وتكون مقيمة بعملات اخرى اي ليس بعملتها المحلية، وعليه فإن إجمالي الدين العام يتكون من الديون المحلية الداخلية والديون الاجنبية الخارجية .

ثانياً / سياسة وإدارة الدين العام :

هناك تعريفات كثيرة لسياسة الدين العام (**Public Debt Policy**) ومن أبرزها : (هي اداة تستخدم لتقويم تمويل هيكل رأس المال والتأثير في آليات الاقتراض الداخلي والحفاظ على الدين العام في الاجل الطويل وفي بعض الأحيان تنطوي على عملية اصدار الديون)⁽¹⁾، أو (إنها توضح المبادئ التوجيهية للحكومة لإدارة برامج الدين والقيود التي تؤثر في مقدار ونوع الدين الصادرين عن الدولة)⁽²⁾.

إن الخطوة الأولى لواقع سياسة الدين العام يكون من خلال وضع أهداف سياسة الدين العام، وعلى النحو الآتي⁽³⁾:-

1. ينبغي أن تستهدف سياسة الدين العام الرفاهية الاجتماعية عن طريق الاختيار بين الاستهلاك الحكومي في الحاضر والمستقبل .
2. تغيير الدين العام مما يسمح بالحفاظ على مستوى النفقات الحكومية في مراحل الدورات الاقتصادية .
3. الاقتراض الحكومي يمكن استخدامه باستثمارات من شأنها أن تؤثر في الرفاهية الاجتماعية لمختلف الاجيال، وهكذا فإن الاجيال القادمة سوف تتمتع على حد سواء بثمار الاستثمارات ومن ثم يتعين سداد الديون .

(1) GFOA Recommended practice , **Dept Mangement Policy** , 2003 , p. 1 .

(2) Rowan Miranda and Ron Picur , **Benchmarking and Measuring Debt Capacity**, GFOA , 2000 , P.1.

(3) Internatinal Centre for policy studies , **Ukraine needs comprehensive public debt policy** , 2001 , p. 1 .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

٤. توسيع سوق الأوراق المالية الحكومية ، والذي سوف يمثل مصدراً اضافياً لإيرادات القطاع الخاص .

٥. إن الهدف الرئيس لسياسة الديون هو تهيئة الظروف لاستخدام الدين وإيجاد السياسات والإجراءات التي تقلل من خدمة الدين وتأمين التكاليف والحفاظ التام والكامل على الذمة المالية للحكومة وتقديم التقارير .

أما إدارة الدين العام ترتبط بالسياسة المالية والنقدية للدولة، إدارة النقد، تنفيذ الموازنة، الاطار القانوني، الترتيبات الادارية للمؤسسات، الاستقرار المالي، تطوير الأسواق والبنى التحتية^(١).

ويمكن تعريف إدارة الدين العام بأنها(عملية وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة الدين الحكومي بغية زيادة مبلغ التمويل المطلوب من أجل تطوير كفاءة سوق الأوراق المالية، وتحقيق أهداف التكاليف والمخاطر (أدنى تكاليف وأقل مخاطر) وأهداف أخرى في ادارة الدين الحكومي) ، ويشترك القائمون على ادارة الدين العام مع مستشاري السياسة المالية العامة والسياسة النقدية في اهتمامهم بأن تظل مديونية الدولة عند مستوى يمكن تحمله وبوجود استراتيجية موثوق بها لتخفيض مستويات الدين المفرطة، ويجب أن يتأكد القائمون على ادارة الدين من أن سلطات المالية العامة تدرك اثر احتياجات الحكومة التمويلية ومستويات ديونها على تكلفة الاقتراض ويُعد كل من نسبة خدمة دين القطاع العام، ونسب الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي والى الإيرادات الضريبية من بين امثلة المؤشرات التي تتناول مسالة امكانية استمرار الدين^(٢) .

ويلاحظ في بعض اقتصاديات العالم ان معدلات الانفاق المرتفعة مقارنة بمحدودية الإيرادات وتذبذبها قد خلقت مستويات عالية من الدين العام وهذا لا يدعو الى سياسة سليمة لإدارة الدين العام بهدف تخفيض اعبائه وابقائه في حدود معقولة فحسب بل يتطلب اصلاح النظام الضريبي لزيادة إيراداته ايضاً، وكذلك ترشيد الانفاق الحكومي ليس فحسب لما قد ينجم عنه من ضغوطات تضخمية وتوسع في نشاطات القطاع العام بل ايضاً لان الارتفاع في الإيرادات النفطية التي

(1) Ishfaq, Mohammed, "Public Debt Measures and Management Strategy" Government of Dubai, department of finance, paper No (3), 2010 ,p15.

(2) International Monetary Fund and the World Bank , Guide liens for Public Debt Management , Washington , D.c. , International Monetary Fund ,2014, p4.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

غالباً ما تكون وراء الزيادة في الانفاق قد يكون قصير الاجل؛ مما يؤدي ذلك الى التزامات انفاق حكومية غير قابلة للاستدامة في الامد المتوسط والبعيد مع الاشارة الى اهمية استغلال الموارد الاضافية في الاستثمار الرأسمالي وتقليص الدين العام.

وتتضمن سياسة ترشيد الانفاق والحد من مزاحمة القطاع الخاص عمليات تخصيص واعادة هيكله شركات القطاع العام لرفع كفاءتها وتخفيض عبئها على الميزانية أيضاً .

ان إدارة الدين العام لها عدة اوجه ايجابية وسلبية محتملة ، فالدين الحكومي طويل الأجل يمكن أن يكون مفيداً من حيث كونه يستهدف تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خيارات استثمارية حكومية رشيدة ، الامر الذي يُعد عنصراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والدين العام الذي ينفق بأسلوب انتاجي على مشاريع البنية الاساسية وتخفيض الفقر ، يمكن أن يحول من دون نشوء حالة دين متآزمة .

من المهم للبلدان النامية أن تحتفظ بالأهلية الائتمانية التي تسهل حصولها على القروض من أجل تمويل التنمية الاقتصادية ، كما أن تعسر الحكومات في الوفاء بالدين يمكن أن يكون له أثر سلبي على الأئتمانات المتاحة لمقتضي القطاع الخاص في البلدان النامية أيضاً. وقد تلجأ حكومات البلدان التي تواجه اعباء خدمة دين الى تقليص انفاقها على الخدمات ، وهذا يمكن أن يؤدي بالدين الحكومي المتعسر الى ابطاء النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، بل الى زيادة الفقر ، والاستخدام الحكيم للتمويل عن طريق الدين مسألة حتمية اذا كان المراد تنشيط النمو الاقتصادي وخفض الفقر، وثمة تعريف شائع يستخدم لتحديد ما إذا كان دين بلد ما يفرض عبئاً مفرطاً على اقتصاده أو لا وينص على أن "الدين يصبح غير محتمل عندما يتراكم بمعدل اسرع من قدرة المقترض على خدمته"⁽¹⁾ . وبالتالي إن سياسة وإدارة الدين العام لا تنطبقان إلا على الديون التي تدعمها الدولة، وهذه السياسات قابلة للتغير وكثيراً ما تستند إلى التطورات الجديدة ، وتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة الدين العام بالنقاط الآتية⁽²⁾ :

١- تقليل التكاليف التي تخضع لمستوى معين من المخاطر الى أدنى حد ممكن.

(١) الامم المتحدة، ادارة الدين الخارجي وحالة الدين في منظمة الاسكوا، ٢٠٠٥، ص٩ - ١٠

(2) Jensen, Ove & Bloommestein, "Advances in risk management of government debt", Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) 2005, p15.



الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

٢- إطالة أجل استحقاق الديون من أجل زيادة مدفوعات الفائدة.

٣- تزويد الدولة بالاحتياطات المالية من أجل تسوية التزاماتها بأقل الكلف .

المطلب الثاني / الاطار الوصفي لتعريف استدامة الدين العام

أولاً / تعريف الاستدامة :

لقد أصبح مصطلح الاستدامة واسع النطاق ويمكن تطبيقه تقريباً على كل وجه من وجوه الحياة على الأرض ، بدءاً من المستوى المحلي الى المستوى العالمي وعلى مديات زمنية مختلفة ، وإن مصطلح استدامة الدين العام او المالية العامة (الحكومية) هو أحد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية ولا يوجد إتفاق على تعريف محدد لهذا المصطلح.

والاستدامة لغوياً تعني (**القدرة على البقاء والاستمرار**) ، وتعرف الاستدامة مالياً بأنها (القدرة على تجنب الإستدانة بأفراط من قبل الحكومة أو هي الكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض الأساس ليس في الأجل القصير وإنما في الأجل الطويل الملائم بشكل كبير لتغطية دينها الحالي)^(١) ، وكذلك عرفت بأنها (السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، فالدين لا يعد مشكلة طالما لا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الاموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود ايجابي حقيقي على الناتج المحلي الاجمالي، و يساعد في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج، و يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية، وحتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، أما إذا استخدمت الاموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب ومعاشات التقاعد، فأن الدين العام لا يُعد مستداماً، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة) ، وعُرف صندوق النقد الدولي الاستدامة هو (الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه ، دون الحاجة الى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً)^(٢).

^(١) المصدر نفسه، ٢٠٠٥ ، ص ٤ .

^(٢) أمروة فتحي السيد البغدادي ، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، 2010 ، ص ٢٠ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

المقصود بالاستدامة للدين العام هو (الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الافلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية أو قدرة السلطات المالية على توفير المال العام بصورة دائمة ومزمنة وعلى نحو واف تستطيع من خلاله الحكومة المضي في الانفاق على الخدمات العامة)^(١).

وتعرف اسكوا استدامة الدين العام بانها (القدرة على تحقيق إيرادات صافية كافية على تغطية الدين المتراكم والتزاماته)^(٢)

وتعرف بأنها (تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة، وتمويل برامج الانفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد)^(٣).

في الحقيقة ان التعاريف السابقة تضم مجموعة من العناصر والمتضمنات التي تمثل واجهة تعبر عن حقيقة الاستدامة وهذه المتضمنات تشير الى انها مصطلح طويل الاجل اي انه مرتبط بمحصلة التغيرات في الاجل الطويل ولا يستثني حدوث بعض التقلبات في الامد القصير ، كما انها دائماً مسألة قرار يعبر عن اتجاه مستقبلي للإيرادات والنفقات والفائدة تنطوي على عدم تأكد كبير قد يؤدي الى اخطاء في التقدير لذلك قد تفقد الاستدامة نتيجة لقرار بتغيير بعض المتغيرات المالية ، وتوصف بعض السياسات المالية بالاستدامة مع عدم امكانية الترجيح بين السياسات المستدامة فيما بينها^(٤).

وبشكل عام يرى الباحث ان تحقق الاستدامة للدين العام نمط من التدابير الضريبية التي تعتمد عليها وتنفذها الحكومة لجميع النشاطات المختلفة في أطار مدى معين دون تقويض لقدراتها

(١) سعود بن هاشم جليدان ، الاستدامة المالية للاقتصادات العالمية، 2013 ، ص ١.

(٢) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - أسكوا ، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا : التوقعات النقدية والمالية ، العدد (٣) ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٦ .

(٣) مروة فتحي السيد البغدادي ، مصدر سابق ، ص ٤٠٨ .

(٤) Ber Dahlby , Sustainability Fiscal Policy in Alberta ,Wecentre ,For Economic Research in formation on Bulletin 13 , AL berta , 1993,p2-3.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

المستقبلية على الإنفاق أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية للحفاظ على التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة ، مع مراعاة الأغراض المالية والإقتصادية والإجتماعية.

ثانياً / العوامل المؤثرة على استدامة الدين العام

تخضع استدامة الدين العام لمجموعة من العوامل الاقتصادية والتي تمارس نحوها تأثيرات مختلفة (إيجابية وسلبية) مباشرة وغير مباشرة وأهم تلك العوامل هي :

١- سعر الفائدة :-

يرتبط كل من سعر الفائدة واستدامة الدين العام بعلاقة سلبية مباشرة ناشئة عن حقيقة أن ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض في قدرة البلد على إصدار الديون نظراً لارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء أكانت هذه الديون داخلية أم خارجية الأمر الذي يعني تحمل الدولة لأعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما يؤثر سلباً على استدامة الدين العام ، وإذا ما استبعدنا تأثيرات السياسة النقدية فان سعر الفائدة بدوره يخضع لعاملين اساسيين هما الادخار الخاص والاستثمار الخاص ، إذ يتأثر سعر الفائدة سلباً بالادخار الخاص، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار و الاستهلاك ، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجاباً بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يخضع بدوره لمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي بلد من جهة أخرى والجدير بالذكر هنا ان الاستثمار الخاص يمارس تأثيرات على معدلات النمو الاقتصادي ايضاً^(١) .

في الحقيقة ان حاجة الدولة لمزيد من الدين يدفعها دائماً الى رفع معدلات الفائدة على سندات الدين وبهذا غالباً يؤدي الى ما يسمى (بأثر كرة الثلج) والناشئ عن ارتفاع تكلفة الديون الامر الذي يضطر الدولة الى مزيد من الاقتراض لخدمة الدين وذلك في حالة عدم القدرة في تحقيق فائض في الموازنة الذي يعمل على خفض هذه الديون او ايقاف نموها على اقل تقدير.

٢- معدل النمو الاقتصادي :-

يُعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى اليها الحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، وفي ضوء ذلك فيما يخص العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي

^(١) مروة فتحي السيد البغدادي، ، مصدر سابق ، ص ٤١٩ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

والاستدامة المالية فان العلاقة طردية وتكون عن طريق قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي الى تقليل الفجوة بين الايرادات والنفقات من جهة ، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة ثانية ، الامر الذي يعني عدم الحاجة الى الانفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة المالية ، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص (1) .

٣- الدين العام (الداخلي والخارجي) و خدمة الدين

أن سياسات الإنفاق و الإستدانة التي تطبقها الدولة لابد أن تُصاغ على النحو الذي يضمن عدم إضطرار الدولة الى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها ، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام، هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبياً ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون (2) ، ولكي يكون الدين العام للدولة مستداماً ،لابد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة الى أخرى، حسب قوة الهيكل المالي للدولة ، وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه متركزاً في الديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل . فالدين قد يكون غير مستدام على المدى القصير إذا كانت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة ، إذا تجاوزت (60%) للدول المتقدمة و(50%) للدول النامية قد تَضطر الدولة الى الاقتراض من أجل خدمة الدين ، لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستداماً على المدى الطويل، والعكس صحيح ، وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير والطويل الأجل ، وكذلك تعتمد الإستدامة على هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكاً للدائنين

(2) RoLand Sturm and Markus M.Muller : **public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain** , Canada ,Germany, and the united states, Longman, Newyork, U.S.A 1999 ,P6.

(2) Scot . T. fullwier ,**Interstrates and fiscal sustainability** , IMF , Working paper

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

في الداخل (دين محلي) أو الخارج (دين خارجي) ، إذ غالباً ما تكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني لأنها تعتمد على التسديد بالعملة الوطنية (المحلية) ، فضلاً عن قدرة الدولة في تغيير شروط الدين إن أمكنها ذلك ⁽¹⁾ .

فضلاً عن ما سبق فإن هناك عوامل أخرى تمارس تأثيرات على استدامة الدين منها الهبات والتبرعات التي تحصل عليها الدولة من الدول والمؤسسات المالية الدولية وكذلك الدور المحوري للإيرادات والنفقات الحكومية والفجوة بينهما التي تعد من المتغيرات الأساسية في التأثير في استدامة الدين في أي بلد .

رابعاً / الحد الآمن للدين العام لتحقيق الاستدامة :-

تعتبر عملية إدارة الحد الآمن للدين العام في الدول عملية اقتصادية هامة وذات طبيعة خاصة، فتشارك وزارة المالية والبنك المركزي والوزارات المعنية مثل التخطيط والتنمية الاقتصادية والاستثمار، وكذلك الخبراء الماليين والاقتصاديين داخل الدولة، في تحديد نسبة الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، وتوجب اتفاقية " ماسترخيت الخاصة بعضوية الاتحاد الأوروبي على من يرغب في العضوية في الاتحاد الأوروبي أن يلتزم بتطبيق مجموعة من الشروط ليكون حجم الدين يكون ، مقبولاً وآمناً، من بينها⁽²⁾:

١- أن تكون نسبة الدين العام اقل من 60% الى حجم الناتج المحلي الإجمالي .

٢- ألا يزيد نسبة العجز في الموازنة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن باستطاعة الدولة أن تتجاوز النسب المحددة والمقررة للعجز والدين بموجب تلك القواعد بشرط أن تصل إلى معدلات النمو الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من 5% لضمان تحقيق الاستدامة المالية .

⁽¹⁾Ayumu yamauchi , **Fiscal Sustainability – cas of Eritrea**, IMF ,Working paper ,

2004,w p,10417.

⁽²⁾ مروة فتحي السيد البغدادي، مصدر سابق ، ص ٤٤

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

المطلب الثالث: مؤشرات استدامة الدين العام :-

يلاحظ منذ عام ١٩٨٥ الى يومنا هذا أن الإستدامة للقطاع العام للمدد المتوسطة والطويلة أصبحت متزايدة مع إعتبرات للتوسع، ويعزى ذلك للضغوط على خدمات القطاع العام ، وقد إزدادت خلال القرن الحادي والعشرين. وأن من بين القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل ، هي قضية استدامة الدين العام للدولة ، والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين القائم عليها، وللحكم على مدى استدامة الدين العام في اي دولة هنالك عدة معادلات يمكن اللجوء اليها ومن أبسطها أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو عجز الموازنة العامة ومعدل نمو المديونية، لأن ذلك يعني أن زيادة قدرة الدولة على تحمل فوائد الدين العام وأقساطه عبر السنين . وهذا يشير الى أن عجز الموازنة العامة يكون قابلاً للاحتمال إذا كان ما ينتجه الاقتصاد في سنة مطروحاً منه نفقات (خدمة الدين) فوائد الدين العام أكبر من عجز الموازنة الأولى، أي إن الاقتصاد يستطيع دفع فوائد الدين العام ويتبقى لديه إيرادات إضافية لتسديد اقساط الدين العام المستحقة . فما يهم ليس مستوى العجز والدين العام وإنما نسبته للناتج المحلي الإجمالي ، فإذا كان اتجاه هذه النسبة هو الانخفاض فان وضع المديونية يكون قابلاً للإدارة والاستدامة^(١).

تم تطوير مؤشرات استدامة المديونية للمساعدة في اكتشاف المخاطر ، وبالتالي المساعدة في إدارتها . وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة المديونية في السيناريوهات ، فإنها تساعد في تقييم ثقل مديونية أي دولة وإمكانية تحولها الى دولة ذات مديونية شديدة او مثقلة بالديون . ويتم استخدام المؤشرات في اطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن اتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها ، كما تستخدم مع متغيرات اقتصادية اخرى مثل النمو المتوقع ومتغيرات مالية اخرى مثل اسعار الفائدة وحدود التبادل . وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات ، إلا أنه توجد مشاكل مفاهيمية في تحديد المستويات الحرجة او حتى المجالات المقبولة والمحبذة لهذه المؤشرات ، وعلى الرغم من أن تحليل المؤشرات يتم عبر الزمن وبالعلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فإنها تشكل نظاماً للإذار المبكر من الازمات المحتملة ، ومقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن أن يوضح وجود مشاكل خدمة المديونية . كما يمكن مقارنة مؤشرات

^(١) علي البلبل ، اهداف وسياسات الاقتصاد الكلي، بحوث صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٤ ، ص12.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

مجموعات متجانسة من الدول للكشف عن مجالات لهذه المؤشرات تعكس الاقتراب من مستويات أدت الى مصاعب مديونية في بعض الدول ، وبالتالي يمكن استخدامها في هذا الإطار كمؤشرات انذار مبكر ، وتساعد المؤشرات في تحديد ثقل المديونية واكتشاف مخاطرها وتحديد كيفية ادارتها⁽¹⁾. ولكي يكون الدين العام للدولة مستداماً لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة الى أخرى حسب قوة الهيكل المالي للدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه متركزاً في الديون القصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وفيما يأتي بيان لأهم هذه المؤشرات :

المؤشر الأول : مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي : يعد من مؤشرات التدفق

والذي يعبر عن مدى خطورة الدين العام من خلال ارتباطه بالمتغير الأكثر تأثيراً في الاقتصاد والمتمثل بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهو تعبير دقيق عن قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد على الايفاء بديونه ، وان ارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على ان معدل نمو الدين اصبح يفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد، ويقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام، ولكن لا يعني ذلك أن هذا الرأي صحيح . ويُعد اهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يُظهر قدرة الحكومة على السداد كما أنها تدل على تدهور أو تحسن وضع الحكومة⁽²⁾ .

ويشير الاقتصادي (Domar) الى المخاطر التي يتعرض لها البلد عندما يرتفع متوسط سعر الفائدة للقروض على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، على اعتبار أن ارتفاع سعر الفائدة سوف يقود الى اقتطاع مبلغ يفوق مقدار الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي فيؤدي ذلك الى حصول تراجع في الاقتصاد الوطني للبلد وقصور في الموارد المالية المتوافرة لديها ، ويمكن معرفة مقدار اعتماد الدولة على الديون الخارجية في تمويل الاحتياجات الاساسية الخاصة بالاستهلاك والاستثمار من خلال مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي ،

⁽¹⁾ بلقاسم العباس ، إدارة الديون الخارجية ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثلاثون ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤ .

⁽²⁾ OLIVIER BLANCHARD , AND OTHERS , THE SUSTANABILITY OF FISCAL POLICY : NEW ANSWERS TO AN OLD QUESTION , OECD ECONOMIC STUDIES , NO 15 , 1990. pp6.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الذي يعكس قدرة الدولة المالية لمواجهة الالتزامات الخارجية^(١). وتصنف البلدان وعلى وفق مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الى ثلاث مجموعات^(٢) :

المجموعة الاولى : يكون عبء المديونية معتدلاً عندما تقل النسبة عن ٥٠% .

المجموعة الثانية : يكون عبء المديونية مرتفعاً اذا تراوحت النسبة ما بين ٥٠-١٠٠% .

المجموعة الثالثة : يكون عبء المديونية متفاقماً اذا زادت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي عن ١٠٠% .

ويقسم هذا المؤشر للدين العام الى عدة أقسام :

١- مؤشر نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يوضح هذا المؤشر نسبة

الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من انتاج السلع المحلية إلى الانتاج لأغراض التصدير ، ويمكن للبلد أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة على حين أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة ، إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج ، على الرغم من بساطة هذا المؤشر إلا أن له أهمية كبرى تتمثل في إعطاء صورة إجمالية لعبء الدين العام المحلي، وقد تم الاعتماد عليه كأساس للانضمام الى الإتحاد الاوربي وفقاً لمعاهدة (ماستريخت) عام (١٩٩٢)، إذ تشترط المعاهدة أن لا تزيد نسبة الدين العام المحلي والخارجي عن (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي ، فتجاوز النسبة يُعد مؤشراً على دخول الحكومة في أزمة مديونية^(٣)، بمعنى تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي يعد مؤشراً إستراتيجياً يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للحكومة ، والتحقق من الإلتزام بالضوابط الأولية لتحقيق الإستدامة التي تستند إلى أهمية عدم إستمرار الحكومة بالإقتراض لتمويل أعباء الديون السابقة . وفي ضوء ذلك ، سوف نستعرض أهم مؤشرات الدين الداخلي وكالاتي.:

أ- مؤشر فوائد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: - يدل هذا المؤشر على درجة ثقل

^(١) رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية (الاسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة الرؤية العربية) ، مصر ، ط١، مطبعة مكتبة مديولي ، ١٩٨٧ ، ص١٤٩ .

^(٢) . التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٩ .

^(٣) RoLand Sturm and Markus M.Muller , op.cit, p.7

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

عبء الفوائد للدولة، ومن الممكن تفسيره أيضاً كإمكانيات متوفرة في الدولة لمجابهة النفقات غير المنتجة في الاقتصاد^(١).

ب- مؤشر خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي : يعد من مؤشرات التدفق التي تستعمل لتقييم الملاءة المالية في الاقتصاد ، ويعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على الايفاء بالتزاماته في الحدود الدنيا ، في الواقع ان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني ان البلد بحاجة الى استتفاذ الكثير من موارده لمواجهة او لخدمة دينه.

ج- مؤشر الفوائد إلى دخل الموازنة المحلية :

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد في أطار تحصيل الدخل في دولة ، وتستعمل هذه النسبة عامة كتسامح الدخل العام مع زيادة النفقات غير المنتجة ، ويحاول الاقتصاديون إيجاد علاقة بين معدلات نسبة الفائدة أو التكلفة الحقيقية للدين ، ومتغيرات الاقتصاد الكلي تتواجد في الزمن بهدف مشاهدة قابليات التأثير من جهات النظر الأخرى^(٢).

٢- مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تُعد هذه النسبة من أكثر المؤشرات دلالة ، لارتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسة لأي دولة، وتوضح هذه النسبة عبء المديونية العامة في الدول المقترضة، وتشير إلى قدرة اقتصادات هذه الدول على مدى تحمل اعباء هذا الدين ويحسب هذا المؤشر من خلال الطريقة الآتية^(٣) :

$$\text{(اجمالي الدين القائم / الناتج المحلي الاجمالي)} \times 100\%$$

أن ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فان ذلك يؤدي إلى قيام الدول بصفة مستمرة بتحويل أجزاء كثيرة من ناتجها المحلي الإجمالي الى الدول الدائنة وفاء بالتزاماتها الخارجية، ومن ثم يتزايد اعتماد هذه الدول على التمويل الخارجي في علاج مشكلاتها الاقتصادية ، وإن

^(١) بلقاسم العباس ، إدارة الديون الخارجية ، المعهد العربي للتخطيط ، مصدر سابق، ص ١٩.

^(٢) الإنتو ساي ، مؤشرات الدين العام ، ت ٢ / ٢٠١٠ ، ص ١٢

^(٣) علي عدنان داود ، مديات فاعلية سياسة وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة ،

العراق ، بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ ، ص ٤.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

من الضروري الإشارة الى مؤشرات الدين العام الخارجي وتطورها من خلال إيجاد العلاقة بين كلفة الدين وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال مدة زمنية محددة ويمكن عرضها كما يأتي :

أ- مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات :

إن مؤشر نسبة الدين العام الخارجي للصادرات يعد بمثابة المؤشر الأفضل ، لان الصادرات هي أحد المصادر الأساسية للنقد الأجنبي ، ويمكن عدّه مؤشر استدامة، اذ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ان الديون باتت اكبر من موارد البلد الأساسية، من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين .

وتجدر الإشارة إلى ان البلدان التي تستخدم المديونية لغرض الاستثمار قد تظهرها المؤشرات أنها تعاني مديونية مرتفعة لكن مع ارتفاع النمو والصادرات الناجمة عن مردود الاستثمار، فان هذه المديونية قد تنخفض لاحقاً، وإذا كانت المديونية تتضمن نسبة كبيرة من القروض الميسرة ، فان خدمة المديونية لا ترتفع كما لو كانت الفائدة مرتفعة، ولكي يؤخذ بالحسبان العبء الداخلي (تكلفة الفرصة البديلة)، فيفترض حساب القيمة الحالية للمديونية بعد خصم تدفقات خدمة المديونية، باستخدام سعر فائدة تجاري ، ويعني ارتفاع هذه النسبة ان البلد يتجه نحو مسار غير مستدام^(١) .

ب- مؤشر صافي الاحتياطيات الدولية / الدين الخارجي

هو مؤشر سيولة معرف على أساس مخزون الاحتياطي من العملات الأجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية، إلى الديون قصيرة الآجل ، واستناداً إلى هذا المؤشر، فإنه كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، أي امكانية البلد على مواجهة اعباء الديون ، و يحتفظ البلد بهذه الاحتياطيات عادة كونها صمام أمان يلجأ اليه للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياساته الاقتصادية عند حدوث عجز طارئ او مؤقت في ميزان المدفوعات ، ويعد حجم الاحتياطيات الدولية دالة في مستوى الدخل القومي والتقدم الاقتصادي للبلد ، والاحتفاظ بها ينطوي على كلفة هي كلفة الاحتفاظ بالسيولة ،إن حجم الاحتياطيات الدولية في البلدان النامية

(١) بلقاسم العباس ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

عادةً ما يكون ضئيلاً ، وبذلك تكون نسبتها إلى الديون الخارجية ضئيلة أيضاً ، بمعنى ضعف امكانية هذه البلدان على مواجهة اعباء ديونها (1) ، ويستعمل هذا المؤشر مع الدين الخارجي كنسبة مئوية لسرعة تراكم الإحتياطيات ، في مثل هذا الحال يقصد بذلك السنوات المطلوبة لتسديد الدين الخارجي الحالي بسرعة تساوي سرعة التراكم ، وان السبب وراء ضعف الاحتياطيات في هذه البلدان يعود إلى (2) :-

- أن هذه البلدان قد استنزفت احتياطياتها لمواجهة أزمات النقد الأجنبي
- نمو حجم الديون الخارجية بمعدلات كبيرة .

ج- مؤشر إستهلاك الدين / مدفوعات الدين الخارجي :

وهذا المؤشر عبارة عن نسبة دوارة (Revolving Ratio) ويدل على إعادة تمويل الدين بواسطة إصدارات دين جديدة ، فأذا زاد هذا المؤشر على (١٠٠%) لا يتم تمويل الدين بواسطة دين جديد ، ويقاس هذا المؤشر مستوى إستهلاك الدين كنسبة من مدفوعات الدين الخارجي (3) .

المؤشر الثاني: مؤشر الموازنة العامة :-

تُعد الموازنة العامة ذات أهمية بالغة كونها تمثل برنامج عمل الدولة من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية ، التي تسعى الى تنفيذه ، كما تُعد الاداة التي تستطيع من خلالها وضع تقديرات للإيرادات والنفقات ، وعن طريقها يمكن أن تعرف مقدار العجز في موازنتها . إذ عندما تزيد النفقات العامة على إيراداتها يحدث عجز في الموازنة العامة وهو يعرف بـ (العجز النقدي) وفي هذه الحالة تسعى الدولة الى تغطية هذا العجز إما بالافتراض الداخلي أو الخارجي ، وهذا العجز هو نتيجة عدم تغطية الإيرادات للنفقات ، وهو غير العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافا اليه أو مطروحا منه صافي حيازة الأصول المالية ويمثل صافي حيازة الاصول المالية الفرق بين مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض الهيئات والشركات

(1) مصدر نفسه، ص ١٦ .

(2) الأنتوساي، مؤشرات الدين العام ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

(3) المصدر نفسه، ص ١٤ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

وغيرها ، وما تتيحهُ من قروض لبعض الجهات ، وبين المتحصلات المتمثلة بالأقساط المسددة من القروض ، ومن حصيلة بيع بعض الأصول المالية المملوكة للدولة من حصيلة الخصخصة. يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، من أجل حساب هذا المؤشر نعتمد على تحليل هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة⁽¹⁾ .

إذ تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على إتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدين العام، إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق العام الأخرى بالموازنة العامة ، مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات حتمية⁽²⁾ ، فان هذا المؤشر للموازنة العامة يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات نسبة الدين العام للنتائج والإستدامة المالية ، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق ذلك. ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الإستدامة المالية أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي خلال مدة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنوياً .

المطلب الرابع : العلاقة الرياضية البينية بين الموازنات المالية وإستدامة الدين العام:-

إن عبء الدين العام والفوائد الناشئة عنه أصبح يشكل اليوم قضية اختلال هيكل في الدول ذات العجز المستمر، لذلك كان من الضروري إيجاد مؤشرات توضح امكانية الدول على ابرام او إصدار ديون جديدة ، وفي الأدب الاقتصادي يتم اللجوء الى هذا النوع من المؤشرات والتي تعبر عن الكميات المتوقعة او التقديرية من أجل تحديد امكانية المحافظة على ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي والتعرف على قابلية التعديل المالي ، إذ إن القرارات المالية غالباً ما تفرض التزامات طويلة الاجل تسعى مؤشرات الاستدامة المالية الى اظهار النتائج المترتبة عليها بناء على المعلومات المتوفرة في السنوات المختلفة ، وهنا فان الدين العام الصافي يعبر عن تراكم العجزات المالية الماضية والذي يضيف الى ارصدة الموازنات المستقبلية كلف متمثلة بدفع

⁽¹⁾ نيفين فرج ابراهيم ، آثر عجز الموازنة العامة في مصر على الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، القاهرة ، جامعة الازهر ، كلية التجارة ، ص ٩٨ .

⁽²⁾ Roland Sturm and Markus M.Muller : public deficits...op.cit.p.6.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الفوائد على الدين العام المتوقع ، ومن ثم فإن عدم التوازن المالي ينشأ عن تراكم دين جديد عن طريق عبء النفقات القادمة واللازمة لخدمة الدين ، ولذلك فإن هذا النوع من المؤشرات يعتمد على تطوير نماذج اقتصادية للتعبير عن العلاقات المالية، ويمكن التعبير رياضياً عن العلاقة البيئية المتواجدة بين الموازنات المالية والدين العام ودفع الفوائد كما يأتي⁽¹⁾ :

$$B_t = (1+r_t) B_{t-1} + D_{t...}.....(1)$$

عندما :

$$B_t = \text{الدين الحكومي في السنة } t \text{ (المصدر الأول من أدون الخزنة)}$$

$$r = \text{معدل الخصم}$$

$$D_t = \text{العجز او الفائض المالي الأولي}$$

وباعادة كتابة المعادلة رقم (1) للفترات $t+1$ ، $t+2$ ، $t+3$الخ

وبعد اجراء بعض التعديلات على المعادلة نحصل على قيد الموازنة الحالي الاتي :

$$B_{t-1} = \sum B^{j+1} D_{t+j} + \lim_{j \rightarrow \infty} B^{j+1} B_{t+j}.....(2)$$

$$\text{عندما : } B = 1 / 1+r$$

$$\text{و } B^{j+1} = \text{عامل الخصم المطبق بين الفترتين } (t) \text{ و } (t+j)$$

وعليه فإنه من خلال المعادلة رقم (2) فإن تحقيق الإستدامة يتطلب أن تزيد القيمة الحالية لفائض الموازنة الأولي المستقبلي عن القيمة الحالية للعجز الأولي المستقبلي بما يكفي لتغطية الفارق بين حجم الدين العام في أول المدة والقيمة الحالية لحجم الدين العام في نهاية المدة . ولكي يتحقق هذا فإنه يجب أن لا تقوم الحكومة بسداد الدين من خلال الإستدانة لسداد مدفوعات الدين ، وبذلك يتحقق قيد الموازنة الزمني عندما يؤول حجم الدين العام إلى الصفر في نهاية المدة ، كما في المعادلة:

$$\lim_{r \rightarrow 0} (t, t + T)^{-1} B T + t + 1 = 0 \dots \dots (3)$$

(1) OLIVIER BLANCHARD , AND OTHERS , THE SUSTANABILITY OF FISCAL POLICY : NEW ANSWERS TO AN OLD QUESTION , OECD ECONOMIC STUDIES , NO 15 , 1990 ,p256.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

وبالتالي فإن شرط الإستدامة وفقاً لقيود الموازنة الزمنية يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة العامة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام.

وهو ما جاء به كل من (Mendoza) و (Oviedo) حيث أوضحنا أن تحقيق الإستدامة مرتبط بالقدرة على سداد الديون ، والمرتبطة بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل⁽¹⁾ ، وبالأخير من العلاقة أعلاه ينشأ الشرط الأساسي للاستدامة ، والذي يحدد علاقة الاتساق بين متغيرات السياسة المالية (نمو الدين ، نمو الناتج المحلي الاجمالي ، العجز الاساس ، سعر الفائدة) .

⁽¹⁾ عمرو محمد محمود سليمان، إدارة الدين العام ، الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية الى مفهوم الاستدامة

الاقتصادية ، القاهرة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال / قسم الاقتصاد ، ص ٢٨٦ .

المبحث الثالث

أسس العلاقة النظرية بين أسعار النفط العالمية ومؤشرات أستدامة الدين العام

تواجه البلدان النفطية تحديات اقتصادية مركبة نتيجة انكشاف الموازنة والاقتصاد على اسعار النفط الخام المرتبط أساساً بعوامل خارجية تحكم اسواق النفط العالمية، وقد ادت العجزات المالية المتراكمة والتزايد الحاد في معدلات الدين العام الى إعادة النظر في استدامة المالية العامة والمرتبطة بمقدرة الحكومة على الوفاء بديونها المستحقة بشكل مستمر دون التعرض لخطر الافلاس، مما يلزم صناع القرار في هذه البلدان على اعادة تصميم السياسة المالية بالشكل الذي يحد من تسلل دورات الرواج والكساد، التي تشهدها أسواق النفط بإستمرار إلى الاقتصادات الوطنية، وناقش في هذا المبحث اتجاه ومدى تأثير اسعار النفط العالمية على مؤشرات الاستدامة في الاقتصاد النفطي.

أولاً / أثر تقلبات اسعار النفط الخام على عجز أو فائض الموازنة العامة:-

يتصف سوق النفط عالمياً بعدم الإستقرار وكثرة التقلبات في سعره وذلك نتيجة تأثره بعوامل متعددة، حيث أن النفط يعتبر سلعة عالمية في مداها وذات أهمية استراتيجية بالنسبة لكافة دول العالم مهما كان مستوى تطورها على إعتبار أن جميع دول العالم تعد دولاً مستهلكة للنفط ولكن بدرجات متفاوتة في مقابل مجموعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وتعتمد الدول النفطية على الربح النفطي في تمويل الموازنات العامة لها، وهذا يعني إنها دول ريعية وليست انتاجية، وان توزيع الربح النفطي يختلف بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط وبين الدول المستهلكة له تبعاً لارتفاع أو انخفاض اسعار النفط الخام، اذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاعل نصيب الدول المنتجة من ذلك الربح والعكس صحيح، وهذا بدوره يؤثر سلباً وإيجاباً في تمويل واعداد الموازنات العامة لها ، بحيث إن إرتفاع سعر النفط يصب لمصلحة الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها ووارداتها المالية مما يؤثر إيجابياً في عملية إعداد الموازنة العامة وتحقق فائض في الموازنة ، على عكس الدول المستهلكة حيث يكون هذا الإرتفاع لغير صالحها مما يزيد من الأعباء المالية عليها، كما يؤثر في إعداد الموازنة العامة لها، ويكون الوضع

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

معاكسا في حالة إنخفاض سعر النفط أي يتحقق عجزاً في الموازنة^(١)، كما إن ظاهرة التقلب في سعر النفط أصبحت متكررة وبشكل مثير للقلق على المستوى الدولي، وذلك لتأثيرها الكبير في أغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط ولا سيما التي يُعد فيها النفط مورداً مالياً رئيساً للعملة الأجنبية كجمهورية العراق^(٢).

إن عدم استقرار أسعار النفط ناتج عن عدد من العوامل الخارجية، والتي تتعلق بالنمو في الاقتصاديات، وما يترتب عليه من زيادة الطلب، وعوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الإستثمارات على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط، فضلاً عن أسباب غير إقتصادية ذات طبيعة سياسية وأمنية مثل الأعمال التخريبية أو حتى تصرفات إحتكارية للشركات المسؤولة عن النفط^(٣).

لذلك إن تقلبات أسعار النفط تؤثر ايجابياً او سلبياً على السياسة المالية ولا سيما الموازنة العامة للدولة وتحقق عجز أو فائض من خلال آثرين هما :

الآثار الإيجابية : والتي تحصل عندما ترتفع اسعار النفط وتتعاظم الإيرادات النفطية ، وبالتالي سوف يتحقق الفائض في الموازنة العامة نتيجة الزيادة في الإيرادات، وبالتالي يزداد الانفاق العام فينتج عنه تحسن في معدلات النمو الاقتصادي ، وتعزيز للمدخرات من خلال إنشاء صناديق للاستقرار المالي وتعزيز الاحتياطات لدى البنوك المركزية و يخفّض من مديونية القطاع العام ، و تفعيل السياسة المالية وتحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول وزيادة تنظيم الأسواق المالية مع ضرورة توفر الإفصاح والشفافية بالقدر الكافي في تلك الأسواق خاصة والدولة عامة^(٤).

^(١) السوب كريستوف، بسام وفتوح، " تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمي) وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي العدد ٣٧ ، ٢٠١١ ، ص ٤٩-٥١.

^(٢) سحر محمد ،الليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠١١ ، ص ٧-٩.

^(٣) زيتوني الطاهر ، الافاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الاعضاء في مواجهته ، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد٣٧، ٢٠١١ ، ص ٩-١٩.

^(٤) ندير أمير جاسم الصائغ ، العلاقة بين مخاطر أسعار النفط وقرارات الموازنة العامة للدولة في عينة من الدول العربية، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الآثار السلبية: إن انخفاض اسعار النفط سوف يؤثر على الاوضاع المالية وخاصةً الموازنة العامة للدولة إذ سوف يتحقق عجز في الموازنة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، وبدوره يؤثر على حجم الاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي حيث يتم استثمار جزء لا يستهان به من العوائد النفطية في البلدان المنتجة للنفط ، على الرغم من أن عوائد هذه البلدان ذات عوائد نفطية كبيرة مما يُجعل من الصعب ضبط السياسة المالية عن طريق الانفاق عند حدوث تراجع اقتصادي، لأنها ذو كثافة سكانية و تتحمل الدول جميع الالتزامات الاجتماعية مثل توفير الخدمات العامة^(١). من خلال ما سبق يتبين لنا أن أي اضطرابات يشهده سوق النفط؛ بسبب إختلال عدد من العوامل السوقية والتي تتمثل في محدودات العرض والطلب على النفط سيؤدي إلى إحداث آثار سلبية على إقتصاديات الدول وبرامج التنمية فيها، لذلك فإن الدول ذات الهيكل الإقتصادي المعتمدة على النفط سوف تتعرض سياساتها المالية لحالة من عدم الإستقرار؛ وذلك بسبب تذبذب الإيرادات العمومية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط^(٢).

كما إن أسعار النفط تؤثر بصورة مباشرة على الإيرادات العامة لا سيما الإيرادات النفطية والنفقات العامة. مما يعني ارتباط الموازنة العامة في معظم الدول النفطية بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط دولياً ، وتمارس العائدات النفطية تأثيراً مباشراً على الموازنة العامة للدولة النفطية سواء كان ذلك بالارتفاع او بالانخفاض ، فأى تغير يطرأ على الإيرادات النفطية أو اسعار النفط ينعكس على الموازنة العامة بتحقيقها لفائض او عجز^(٣)، وان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط الخام والانفاق العام سواء كان ذلك بصورة مباشرة عن طريق زيادة العوائد النفطية أو

^(١)حسين عبد المطلب الاسرج ، تأثير الازمة الاقتصادية على الإقتصاد العربي ، المركز الاعلامي لدولة الامارات

العربية المتحدة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٨.

^(٢) مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق “ ندوة عن التضخم ودور السياسات المالية

والاقتصادية في ٣٠ ايلول، بغداد، العراق ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ، ٢٠٠٦.

^(٣) حيدر حسين آل طعمة وهاني مالك عطشان ، النفط وانماط الانفاق العام في الإقتصاديات الربعية ، مجلة

جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٩ ، عدد ٢٠ ، ٢٠١٧ ، ص ٨.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة الدخل والاستثمارات ، وهذه يعني القرارات الاقتصادية في البلدان النفطية مرتبطة بتقلبات النفط الخام^(١).

بعد بيان الآثار السلبية والإيجابية للعلاقة بين اسعار النفط الخام والموازنة العامة كان (عجزاً ام فائضاً) للدولة، نأتي على بيان أثر اسعار النفط على النفقات العامة والايادات العامة وكالاتي:

١- أثر أسعار النفط على النفقات العامة :

إن التقلبات في أسعار النفط والإنفاق العام تدل على وجود علاقة طردية تجمع بين أسعار النفط والإنفاق العام في الدول النفطية، حيث ان زيادة الايرادات النفطية بفعل زيادة اسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع مستوى القدرة على تمويل الموازنة العامة والذي ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وتحسن في الدخل الحقيقية ومستويات المعيشة لفئات واسعة من السكان ، و من المؤكد أن يوجه جزء من الزيادة في هذه الدخل نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، مما يؤدي إلى انتقال الموارد ليتحول العنصر القابل للانتقال نحو قطاع السلع المحلية ، و أن الزيادة في تدفق الايرادات النفطية يحسن وضع الدول النفطية أمام المجتمع الدولي وتجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية تفتح أمامها سبل الاقتراض الدولي لاسيما عندما تتراجع تدفقات الإيراد النفطي فيتم الاقتراض عند تراجع تلك التدفقات أملاً في عودتها لغرض المحافظة على مستوى دخل الفرد^(٢) ، ولقد أصبحت الموازنات الحكومية للدول النفطية تبنى على أساس إيرادات قطاع النفط وكانت الحكومات خلال فترات الفورة النفطية تزيد من حجم الإنفاق على كل مشاريع البنية التحتية ، وزيادة الإنفاق على الايرادات السلعية

^(١) طاهر كاظم جواد الدليمي وعلي احمد درج الدليمي ، ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٥) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٠ ، العدد ٢١ ، ٢٠١٨ ، ص ٤ .

^(٢) مايج شبيب الشمري ، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراق وضرورة الإصلاح الاقتصادي ، مجلة الغزي للعلوم الادارية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٥ .

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

والخدمية؛ مما جعل بعض الدول المنتجة للنفط ولا سيما الخليجية تعيش كافة أشكال ومظاهر الترف والتبذير^(١).

ويبقى خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع متمثلاً بالانخفاض المفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط ، خصوصاً بالنسبة للدول التي تسمى بـ (الدول الريعية) ، والتي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط ويكمن هذا الخطر في تأثيره على اوضاع المالية العامة اذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة، أما في الدول المستوردة وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمن طويل في المعدلات العالية لأسعار النفط؛ مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الانفاق العام، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول ، لذا فإن الدول التي تعتمد معظم إيراداتها على الصادرات النفطية لغرض التمويل العام والانفاق الحكومي فإنها يُجب ان تعامل بشكل أكثر إيجابية في مجال توزيع الحصص^(٢).

٢- أثر اسعار النفط على الإيرادات العامة :-

إن لتقلبات أسعار النفط أثر كبير على الإيرادات العامة سواء بالإيجاب في حالة الارتفاع أو التراجع عند الانخفاض. حيث إن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة الطلب دون أن يكون لها مقابل سلعي هذا الأمر خلق نوعاً من الفوضى في الاقتصاد، وكانت نتيجة لهذا ظهور السوق الموازية التي تنعدم فيها نظام الرقابة، ومع تعاضد الموارد النفطية اصبحت موارد الجباية كالضرائب و الرسوم وغيرها موارد عادية أو ثانوية وهذا ما جسدتها الخطط التنموية التي تنتهجها الدول المنتجة للنفط مما كان لها اثر في بلورة النظام الجبائي ، والذي فيه نوع من التراخي فيما

^(١) وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات الجزائر ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر، ٢٠١٢ ، ص ٨٤.

^(٢) سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب الشريدة ، مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36 ، 2013 ، ص ٢.

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

يُخصّ الضرائب و محاربة الغش الضريبي بسبب زيادة اسعار النفط التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة⁽¹⁾ .

ثانياً : أثر سعر النفط على الدين العام :-

ان تقلبات اسعار النفط تؤثر بصورة غير مباشرة على المديونية من خلال عجز الموازنة الناجمة من انخفاض اسعار النفط العالمية ، وان من اهم اسباب المديونية هي قلة الادخار المحلي مقارنة بطموحات الخطط الاقتصادية، إذ إن القروض تنمي هذا الادخار فيرتفع الإنتاج وتحسن الصادرات و يُسهل لاحقاً سداد الديون ، فمشكلة السياسات المالية في هذا التحليل الذي يشجع في نهاية المطاف على الاستدانة لا يمت بصلة واقع المديونية في الدول النفطية، فلا تشكو هذه الدول من ضعف مدخراتها بقدر ما تعاني من عدم فاعلية السياسات المالية والاقتصادية في توجيه الأموال العامة نحو الاستثمار النافع ، كما لم يخصص الجزء الأكبر من القروض للتنمية بل لشراء معدات عسكرية وتمويل مشاريع ضعيفة الإنتاجية فلا علاقة لأزمة الديون بالتنمية . فقد عرفت البلدان المنتجة للنفط على اختلاف مستوياتها الاقتصادية تطوراً ملموساً في الستينيات دون حاجة فعلية للتمويل الخارجي .

لذلك لم تكن مشكلة المديونية طافية على السطح، الأمر الذي يجر إلى الاعتقاد الشديد بأن التنمية ليست سبباً لاستفحال الأزمة بل إن تعثر التنمية هو الذي قاد إلى ذلك، فلو استخدمت الموارد الذاتية والقروض لتدعيم النمو الاقتصادي لما تفاقمت الديون لأن النمو سيكون كفيلاً بتحرير المجتمع من التزاماته المالية.

إن الأسباب المحتملة للتقلبات قصيرة الاجل ترجع إلى انخفاض الطلب على الصادرات كزيادة اسعار الواردات والكوارث التي تصيب اسعار النفط إلى اخره أكثر مما ترجع التقلبات الى الانخفاض في مستوى الاستثمار المحلي مما تدفع الدولة إلى الاقتراض لتمويل الموازنة بالعجز دون مواجهة خطر الضغوط التضخمية أو انعدام توازن موازين المدفوعات ، وتقتضي السياسة المالية في اقتصاد نفطي تحديد ركيزة للإنفاق على المدى القصير والمدى المتوسط لفك الارتباط

⁽¹⁾ خبابة عبدالله ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مصر ، ط ١ ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٩ ، ص

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

بين الموازنات وتقلب أسعار النفط ، وينبغي أن يكون مسار السياسة المالية متسق مع هدف تحقيق استدامة أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط والمدى الطويل . وفي هذا السياق مفهوم الدخل الدائم من المورد النفطي يقوم على اعتماد سعر للنفط يقارب متوسط الأمد البعيد يقدر على اساسه الدخل النفطي الذي يخصص للموازنة وما زاد على ذلك ايام الانتعاش النفطي يوضع في صندوق للاستقرار المالي وقد وجد أن سعر النفط للأمد البعيد حوالي 63 دولار عام 2016 بدولارات عام 2013 من الاتجاه العام للسعر بين عامي 1970 و 2013 وعند إضافة البيانات الأخيرة ينخفض بعض الشيء ويتأثر قليلاً بنقطة الابتداء عام ١٩٧٤ او ١٩٧٠ ، ومفهوم الدخل النفطي الدائم يفترض استثمار اموال صندوق الاستقرار في الخارج، وعادة بأدوات الاستثمار المالي لضمان السيولة، ولهذا لا تستثمر أموال صناديق الاستقرار في الاستثمار الحقيقي، ومما يقترح في هذا السياق تخصيص ما زاد من إيرادات النفط عند ارتفاع سعره بين نفقات المديونية وصندوق الاستقرار، لكن العراق لا يستطيع تكيف الأنفاق العام باعتماد سعر النفط للأمد البعيد، وليس من المعقول انتزاع جزء من موارد النفط يستثمر في الخارج بأسعار فائدة منخفضة والاقتراض، في نفس الوقت، لإدامة المستوى الضروري من الأنفاق العام^(١).

إذا كان البلد النفطي يمتلك احتياطات نفطية كبيرة تستمر لسنوات طويلة، يدور أحد التساؤلات الرئيسية حول أفضل إطار يمكن أن يساعده على إدارة تقلب إيرادات النفط في المدى القصير والمدى المتوسط وبوجه عام، فإن النماذج القائمة على فرضية الدخل الدائم تنفع في وضع ركيزة استدامة الدين العام في البلدان النفطية على المدى الطويل، ويشير نموذج فرضية الدخل الدائم إلى أن السياسات المالية العامة متوسطة الأجل في البلدان النفطية، إذا ما تم تنفيذها على النحو المبين في السيناريو الأساسي، سوف تكون متسقة بصفة عامة مع استدامة المالية العامة في الأجل الطويل. وينبغي أن تكون سياسة المالية العامة متسقة مع هدف تحقيق استدامة أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط والمدى الطويل، بينما تأخذ في حسابها تحقيق العدالة بين الأجيال والحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

توصف البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بانخفاض النمو الاقتصادي، ولازال سعر النفط في جميع تلك البلدان باستثناء عدد قليل منها، يتحكم في مسار الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات

^(١) منتدى ستار تايمز ، أسباب المديونية الخارجية ، الاقتصاد والاعمال <http://www.startimes.com>

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأسواق النفطية وإستدامة الدين العام

الخارجية والمالية العامة، وفي بعض البلدان النفطية وخاصة العراق تمثلت هذه الخصائص بضمور الصناعة والكفاءة الواطئة للاستثمار العام وتفاقم مشكلات نقص الخدمات العامة وتزايد عجز البناء التحتي نسبة إلى السكان ، ومن الواضح ان سهولة تمويل الأنفاق العام بالمورد النفطي، لما فيه من ترصيات سياسية واجتماعية، اورث ضعفاً مؤسسياً في صعوبة تدبير إيرادات من خارج النفط. وكلما ازداد عدد الجماعات الضاغطة على القرار المالي، مثل العراق والتشكيلات التوافقية للسلطات فيه، يتوسع الأنفاق العام بنمط يسمى اثر الشراهة او أثر الأنفاق (**Voracity Effect**) وتتخفص كفاءته. وفي تلك البيئة السياسية والخصائص المعروفة للاقتصاد النفطي يحفز ارتفاع سعر النفط نحو مزيد من الأنفاق في حين تواجه الحكومة صعوبات جمة لا تسمح بخفضه إلى مستويات مناسبة عند انخفاض سعر النفط⁽¹⁾ .

(1) Budina , Nina and Wijnbergen, Sweder van , Managing Oil Revenue Volatility in Nigeria: The Role of Fiscal Policy, AFRI_427-460.qxd, 2008' P432.

الفصل الثاني

**تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام واستدامة الدين
العام في البلدان النفطية المختارة السعودية والجزائر مع
اشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)**

المبحث الاول

**تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة
الدين العام في السعودية**

المبحث الثاني

**تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة
الدين العام في الجزائر**

المبحث الثالث

**تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة
الدين العام في العراق**

تمهيد

تُعد أغلب اقتصادات البلدان النفطية ومن ضمنها السعودية و العراق والجزائر من الاقتصادات المعتمدة على الإيرادات النفطية، وهو ما يُسمى بال**اقتصادات احادية الجانب**، وذلك ما جعل الطبيعة غير المستقرة لأسعار النفط وخضوعها لظاهرة الصدمات تُعكس على الاداء الاقتصادي العام و ضعف السياسة المالية و الحد من فاعليتها ، ولأجل معرفة واقع العلاقة بين تقلبات اسعار النفط و مؤشرات استدامة الدين العام وأثر ذلك على الأداء الاقتصادي العام في بلدان العينة ، وقمنا بالتركيز في هذا الفصل على **ثلاث مباحث اساسية**، يتناول **الاول** تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية، و**يتناول الثاني** تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر، و**يتناول الثالث** تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق على التوالي ، وهنا سندرس في هذا الفصل الواقع الحالي عن فاعلية مؤشرات استدامة الدين العام واثرها على الأداء الاقتصادي العام تحت تاثير ظاهرة الصدمات النفطية المتمثلة بتقلبات اسعار النفط .

المبحث الاول

تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (2000 - 2019)

المطلب الاول : تطور انتاج النفط الخام في السعودية:-

يتميز الاقتصاد السعودي شأنه شأن اقتصادات الدول العربية النفطية باعتماده الكبير على انتاج وتصدير النفط الخام، وتحتل السعودية المركز الاول في الانتاج والتصدير النفطي من بين الدول العربية، اذ شكلت صادراتها النفطية ما يقارب (93.3 %) من اجمالي الصادرات العالمية (منذ 1970 وحتى 2006) ، ومن اهم حقولها الانتاجية هي حقل الغوار، إذ يشكل نسبة (43%) من الانتاج السعودي، وحقل القطيف وحقل الدمام علاوة على ذلك امتلاكها حقولاً بحرية مهمة مثل حقل السفانية، والذي يشكل نسب من الانتاج السعودي (21%)^(١) .

لقد تصدرت السعودية أنتاج النفط الخام دولياً وكانت بالمرتبة الأولى إذ بلغ متوسط إنتاجها اليومي (11035) مليون برميل و يشكل (13.6%) من مجموع الإنتاج الدولي وهو يتناسب مع حجم احتياطياتها المثبتة التي هي بالمرتبة الأولى ايضاً، وهذا لا ينطبق على بقية بلدان أوبك فنجد إن إيران التي تأتي احتياطياتها المثبتة بالمرتبة الثانية كان متوسط إنتاجها اليومي قد بلغ (4049) مليون برميل و يشكل (5%) من مجموع الإنتاج الدولي وتأتي بالمرتبة الرابعة بين الدول المنتجة للنفط الخام على الصعيد الدولي ، أما العراق فبسبب الظروف السياسية التي مر بها فلقد جاء بالمرتبة الرابعة عشر بين الدول المنتجة للنفط الخام على الصعيد الدولي^(٢) .

ويلاحظ من الجدول (2) والذي يوضح تطور انتاج النفط في السعودية، ففي عام 2000 بلغ الانتاج السعودي من النفط (8095.0) الف ب/ي ، وانخفض في عام 2001 و 2002 حيث بلغ انتاج المملكة السعودية (7889.0) و (7093) الف ب/ي بسبب تقلبات اسعار النفط الخام.

^(١) حامد عباس المرزوق، اتجاهات الانفاق العام في الدول العربية الريعانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كمية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، ص ١٦١.

^(٢) عبد الستار عبد الجبار موسى ، حصة أوبك من إنتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، عدد ٦٥ ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٠.

ومن ثمّ عادت للارتفاع في الاعوام (2003- 2005) حتى وصل الى (9353) الف ب/ي ويرجع سبب الارتفاع الى ان السعودية تسعى لسد النقص الحاصل في انتاج العراق من النفط الخام لمروره في وضع استثنائي على الرغم من زيادة انتاجه خلال السنة (١) ، كما وشهد الانتاج خلال سنة 2006 انخفاضا بلغ (9208) الف ب/ي ويرجع سبب ذلك الى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام ، واستمر الانخفاض في الانتاج النفطي السعودي الى عام 2007 حتى وصل الى (8810) الف ب / ي وعلى الرغم من انخفاض الانتاج إلا انه يعد الانتاج الاعلى بين الدول العربية المنتجة للنفط الخام .

عاد الانتاج النفطي الارتفاع في عام 2008 إذ بلغ (9197) الف ب /ي مقارنة بالسنة السابقة ويعزى سبب الزيادة الى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع سعره ، بينما في عام 2009 كان الانتاج النفطي يتجه نحو الانخفاض إذ بلغ انتاجه (8184) الف ب/ي بسبب تأثر الاقتصاد السعودي بالأزمة المالية وانخفاض اسعار النفط الخام . واستمر الانخفاض في الانتاج النفطي حتى عام 2010 إذ بلغ الانتاج (8166) الف ب /ي ، وعلى الرغم من الارتفاع الحاصل في الاسعار النفطية مما دفع بالمملكة العربية السعودية الى تطوير عمليات الانتاج ، إذ أطلقت شركة ارامكو السعودية عام 2009 نظاماً إلكترونياً بالغ التطور للمحاكاة المتوازية للمكانم ، عُرف بنظام (Giga Powers) ، وهو الجيل الثاني من النظام الإلكتروني الذي كان يستخدمه علماء التنقيب ودراسة المكانم في أرامكو السعودية المعروف باسم (Powers) وبعد النظام الجديد الذي أتاحتها الشركة لجميع المستخدمين من مهندسيها، لدعم أعمال دراسة خصائص مكانم النفط والغاز في الحقول النفطية، قادرة على تسجيل أرقام قياسية جديدة بفضل قدرته على محاكاة المكانم العملاقة عند مستويات دقة توازي وتوفير نماذج الحقول الكاملة للمكانم العملاقة في السعودية ، كما تدعم هذه التقنية حلولاً للتحديات المتعلقة بتطوير الحقول الجديدة ، واختيار مواقع الآبار، وتحسين عملية تحديد المستويات المثلى للإنتاج (٢) .

(١) صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد ، ٢٠٠٥ ، ص ٩ .

(٢) مؤسسة النقد العرب السعودي ، التقرير السنوي 47 ، 2011 ، ص 335-343 .

شهدت الأعوام (2011 - 2012) ارتفاعاً في الانتاج النفطي السعودي ، إذ بلغ الانتاج خلال هذه الاعوام (9311 و 9763) الف ب/ي بسبب ارتفاع الطلب العالمي لا سيما من دول اسيا الاخرى ودول افريقيا ودول منطقة المحيط الهادي ^(١) . وانخفض الانتاج النفطي في عام 2013 انخفاضاً ملحوظاً حتى وصل الى (9640) الف ب/ي ، والسبب في ذلك الانخفاض في اسعار النفط الخام ^(٢) ، ففي الاعوام (2014 - 2016) حقق الانتاج النفطي زيادة، إذ بلغت (9701 , 10193.0 و 10460.0) الف ب/ي ، ويعود السبب الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الطلب العالمي، إلا ان تراجع الطلب العالمي بعد ذلك وهبوط اسعار النفط الخام ادى الى انخفاضه من جديد في عام 2017 اذ بلغ الانتاج النفطي السعودي في تلك السنة (9959.2) الف ب/ي .

عاود الانتاج النفطي السعودي الارتفاع مرة اخرى في عام (2018) إذ بلغ (10317.3) الف ب/ي ، يرجع سبب الارتفاع إلى أن السعودية تسعى لسدّ النقص الحاصل في انتاج العراق والبحرين في تلك الفترة .

^(١) مؤسسة النقد العرب السعودي ، التقرير السنوي 47 ، 2013 ، ص ١٣٢ .

^(٢) صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2014 ، ص 100 .

جدول (2)

تطور الانتاج النفطي السعودي للمدة (2000- 2018) الف ب/ي

الانتاج النفطي السعودي	السنوات
8095.0	2000
7889.0	2001
7093.0	2002
8410	2003
8897	2004
9753	2005
9208	2006
8810	2007
9197	2008
8184	2009
8166	2010
9311	2011
9763	2012
9640	2013
9701	2014
1019.0	2015
10460.0	2016
9959.2	2017
10317.3	2018

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2003، 2008،
(2012،2015،2019)

المطلب الثاني : تطور مؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (2000 – 2019)

شهد الاقتصاد السعودي خلال السنوات القليلة الماضية تطورات اقتصادية مهمة نتيجة لتقلبات مستويات أسعار النفط . وقد انعكس الانخفاض أو الزيادة في الإيرادات النفطية على مؤشرات استدامة الدين العام وقطاعات الاقتصاد السعودي بشكل عام، وتكون الدين العام نتيجة لزيادة نفقات الحكومة على إيراداتها لمدة معينة فتتعرض الحكومة من اجل تغطية هذه النفقات ، اذ تلجأ الحكومة للاقتراض لتمويل هذا العجز فيتكون الدين العام، ويحدث العجز في الموازنة غالباً في أوقات الركود أو الكساد إذ تقوم الحكومة بزيادة النفقات على الإيرادات الحكومية لانعاش الاقتصاد وتجاوز حالة الركود او الكساد ويتم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض ، ويمكن الكشف عن هذه التطورات من خلال المؤشرات الآتية:-

أولاً : تطور الناتج المحلي الإجمالي:-

تعدُّ المملكة العربية السعودية من الدول العربية التي تقع ضمن منطقة الخليج العربي وتمتلك امكانات نفطية كبيرة وتتمتع بموقع متقدم في التأثير على مراكز الأسواق النفطية واطرافها في السوق الدولية، ولقد ارتبطت أهم التغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية في السعودية باكتشاف واستغلال النفط الخام والغاز اللذان يعدان من اهم منتجات الطاقة من العصر الحديث وقد بلغت مساحة السعودية (٢٢٥٠٠٠٠) كم^٢. في حين بلغ عدد سكانها ولغاية عام (٢٠٠٠) (١٩،٧١٥) مليون نسمة ، وقد شهدت المملكة تغييرات هيكلية كبيرة في نشاطها الاقتصادي حيث تحولت من اقتصاد بسيط يعتمد على صيد الاسماك والزراعة والرعي الى اقتصاد متحضر يعتمد على استخراج النفط والغاز والتي ارتكزت عليها بقية القطاعات الاخرى التي تكون هيكل الاقتصاد السعودي، أما على الصعيد الدولي فقد برزت أهمية موقعها على الخارطة العالمية حيث تحتل المرتبة الاولى من حيث حجم الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي على مستوى الشرق الأوسط، ولذلك فهي دولة منتجة وعضوة فاعلة في منظمة الاقطار المصدرة للنفط(اوبك) كما وترتبط بعلاقات وطيدة مع كثير من الاقطار والمنظمات العالمية فيما يخص استغلال وتجارة المشتقات النفطية (١) .

(١) شيلان صباح عزيز الشيرواني، سياسات تسعير المنتجات النفطية في اسواق أقطار عربية مختارة للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،٢٠٠٢، ص٤٩.

ففي المملكة العربية السعودية يرتبط النفط وعائداته في التنمية ، شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية النفطية ، إذ يستعمل النفط كمصدر للطاقة ومادة اولية في الاستهلاك المحلي ، وعن طريق توفيره للعائدات المالية من بيع الفائض منه في الاسواق العالمية ، مما يتولد عنه زيادة الدخل الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وما يتبع ذلك من إنفاق هذا الدخل على سلسلة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تؤثر في الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، وما يترتب عنه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية ، ويمكن توضيح التطور في الناتج المحلي الاجمالي السعودي من خلال مرحلتين :

المرحلة الاولى : تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000 - 2010):

يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة محددة، فهو يعطي صورة واضحة عن واقع الاقتصاد ومسار تطوره، في حين يمثل متوسط نصيب الفرد من الناتج مؤشراً للنمو الحقيقي، ويمكن توضيح مسار الناتج المحلي الاجمالي للسعودية من خلال بيانات الجدول(3) إذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي من (188442) مليون دولار في عام 2000 إلى (183012) مليون دولار في عام 2001 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.9-%)، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض في عائدات الصادرات النفطية بسبب انخفاض في اسعار سلة خامات اوبك ، فضلاً عن ذلك تراجع الاداء الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ بعد احداث ١١ ايلول وانعكاسها السلبي على معدل نمو الاقتصاد العالمي ، وما صاحب ذلك من اضطراب الاسواق المالية وتقليص حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية الى الدول النامية ومنها الدول العربية (١) .

اما في عام 2002 فقد ارتفعت نسبة النمو الى (3.0%) مقارنة مع العام السابق ، حيث بلغ (188551) مليون دولار، وفي عام 2003 شهد تحسناً ملحوظاً ،اذ بلغ (214573) مليون دولار اي بمعدل نمو سنوي (13.8%) مقارنة مع العام السابق ، ويعزى هذا الارتفاع إلى

(١) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ ، ص ١١

ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة كميات انتاجه وتصديره ،ومن ثمَّ الى زيادة قيمة العوائد النفطية لدولة السعودية (١) .

يتضح من بيانات الجدول (3) ان الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعاً مستمراً منذ عام 2004 وحتى عام 2008 ووصل معدل النمو ذروته في عام 2008 إذ بلغ (35.4%) نتيجة لتجاوز اسعار النفط 50 دولار للبرميل ، لكنه انخفض في عام 2009 وحقق اعلى معدل نمو سالب للمدة بلغ (17.44-%) نتيجة لتأثر الازمة المالية العالمية ، الا انه استعاد عافيته بعد سنه واحدة فقط وعاد لتحقيق معدلات نمو مرتفعة عام 2010 اذ بلغ الناتج (526812) مليون دولار وبمعدل نمو مرتفع موجب بلغ (22.8%)، ويرجع هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع اسعار النفط الذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد السعودي وتحقيق فائض كبير في الموازنة العامة (٢) .

المرحلة الثانية : تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد للمدة (2011 - 2019):

حقق الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي ارتفاعاً مستمراً في قيمته خلال المدة (2011- 2014) حتى وصل الى (669507 ، 711049 ، 746647 ، 756350) مليون دولار على التوالي ، وبعد ان استعاد عافيته من ازمة الرهن العقاري عاد ليحقق معدلات نمو موجبة طيلة سنوات المدة (2011 - 2014) وبمتوسط نمو نسبته (9.9%) ، ويعود هذا التحسن في قيمة الناتج المحلي الاجمالي إلى ارتفاع مستويات أسعار النفط الخام والإنتاج ، حيث تأثرت السوق النفطية بعدة عوامل خلال تلك الفترة ، إذ ازداد الطلب العالمي على النفط الخام بمقدار ٢.٥ مليون برميل يوميا مدفوعا بالطلب من الاقتصادات الصاعدة والصين ، وقد تزامن ذلك مع الانقطاعات الكبيرة في انتاج النفط في ليبيا وايران والتي ادت إلى فقدان السوق النفطية لأكثر من ٢ مليون برميل يوميا حيث قامت السعودية بسد جزء كبير منها بزيادة انتاجها

(١) صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ ، ص ١.

(٢) الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاوربية تقرير الاقتصادي السنوي ، اعداد مركز البحوث والدراسات السعودي لمؤسسة النقد السعودي ، لعام ٢٠١١ ، ص ٦٠-٦٢ .

الفصل الثانيتحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام واستدامة الدين العام في البلدان النفطية المختارة

من النفط الخام ، وقد ادت هذه التطورات عموماً إلى استقرار أسعار النفط بدرجة كبيرة، إذ تراوحت بين ١٠٠ و ١٢٠ دولار للبرميل للفترة من ٢٠١٠ وحتى اغسطس ٢٠١٤ (١).

إما في عامي (2015 و 2016) فقد انخفض معدل النمو السنوي الى السالب (-13.5 و -1.4%) حيث بلغ الناتج (654270 و 644935) مليون دولار، ويعود هذا التراجع الى انخفاض اسعار النفط وانخفاض الطلب عليه ،مما ادى الى انخفاض الصادرات النفطية ومن ثم الى انخفاض الايرادات النفطية .

اما المدة (2017- 2019) فقد تحسن فيها اداء الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمدة السابقة لها ، إذ ارتفع مقدار الناتج من (688586) مليون دولار عام 2017 إلى (792967) مليون دولار عام 2019 وبمعدلات نمو سنوية موجبة متباينة بلغت (6.8% و 14.2% و 0.8%) للمدة المذكورة ، يعزى ذلك الى التذبذب الحاصل في اسعار النفط العالمية.

(١) احمد آل درويش واخرون، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، تقرير ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ص٥.

جدول (3)

تطور الناتج المحلي الاجمالي في السعودية دولار

السنوات (1)	الناتج المحلي (2) الاجمالي بمليون دولار	معدل النمو % (3)
2000	188442	-----
2001	183012	-2.9
2002	188551	3.0
2003	214573	13.8
2004	250339	16.7
2005	315337	25.97
2006	356155	12.94
2007	383871	7.8
2008	519797	35.4
2009	429098	-17.44
2010	526812	22.8
2011	669507	27.0
2012	711049	6.20
2013	746647	5.0
2014	756350	1.3
2015	654270	-13.5
2016	644935	-1.4
2017	688586	6.8
2018	786522	14.2
2019	792967	0.8

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2014 ، 2019 ، 2020 .

• العمود (3) من عمل الباحث

ثانياً / تطور مؤشرات العجز في الموازنة العامة في السعودية للمدة (2000 - 2018)

في عام (١٩٣٠ - ١٩٣١) صدرت اول موازنة للسعودية ، تبدأ من شعبان (١٩٣٠) وتنتهي في نهاية شهر رجب (١٩٣١) ، وكانت هذه الموازنة منشورة في جريدة ام القرى وتتضمن النفقات العامة فقط وارقامها صغيرة جداً ، وتعد بالقروش ، والريال السعودي في ذلك الوقت يعادل عشرة قروش ، وفي عام ١٩٤٧ صدرت موازنة جديدة تحتوي على جدول يتضمن الإيرادات والنفقات ، وقدرت بعملة الريال السعودي ، وبدأت الموازنة في المملكة العربية السعودية

من اليوم العاشر من برج الجدي وتنتهي في اليوم التاسع من برج الجدي للعام التالي ، وكانت قبل ذلك تبدأ من شهر رجب من كل عام وتنتهي بنهاية شهر جمادي الثاني من العام التالي (1) . يمكن توضيح مؤشرات عجز الموازنة من خلال ما يلي :

١ - تطور الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي :-

يؤدي اختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد من خلال اعتماده على سلعة أولية في التصدير إلى اختلال في هيكل الموارد المالية للدولة ، ويؤدي أيضاً إلى اضمحلال دور الموارد المالية الأخرى كالضرائب والرسوم وغيرها في تمويل الموازنة وسد النفقات العامة، وينطبق هذا الاختلال على واقع الإيرادات العامة في السعودية كغيرها من الدول النفطية التي تعتمد على تصدير النفط كمورد أساسي للإيرادات العامة، وللتعرف على تطور الإيرادات العامة وتحليل قيمها ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من خلال مرحلتين .

المرحلة الاولى : تطور الإيرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000 - 2010) :

يمكن توضيح تطور الإيرادات العامة خلال هذه الفترة ، بالاستعانة بالجدول (4) نجد ان الإيرادات العامة عام 2000 بلغت (68909) مليون دولار ، أما نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (36.6%) ، تراجعت الإيرادات العامة الى (60842 و 56800) مليون دولار في عامي 2001 و 2002 على التوالي ، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (11.7% - و 6.6%-) على التوالي ، كما تراجعت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي الى (33.2% و 30.12%) على التوالي ، وإن سبب هذه التراجع يعود الى اتخاذ الإيرادات النفطية مساراً متذبذباً لتأثره بالأسعار العالمية للنفط الخام .

شهدت الأعوام من (2003 - 2006) زيادة في الإيرادات العامة بمعدلات نمو مرتفعة وغير مسبوقه إذ بلغت (37.5% ، 33.8% ، 43.8% ، 19.4%) على التوالي ، أما نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي فسجلت نسب متزايدة للمدة نفسها، إذ بلغت

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ٤٤ ، ص ٢٩٧ .

(36.41% ، 41.8% ، 47.7% ، 50.4%) على التوالي ، سبب ذلك ان الإيرادات النفطية خلال تلك المدد شهدت زيادة مطردة .

شهد عام 2007 انخفاضاً في الإيرادات العامة إذ انخفضت الى (171413) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (4.6%) ، وكذلك بالنسبة للإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (44.6%) . لكن عاودت الإيرادات العامة الارتفاع في عام 2008 إلا أن الزيادة لم تستمر فقد تراجعت في عام 2009 لتأثر الاقتصاد السعودي بالأزمة العالمية 2008/2007 .

أما خلال المدة 2010 عاودت الإيرادات العامة الارتفاع وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (45.8%) ونسب مساهمة الناتج تصل الى (37.5%) وهذه ما يوضحه الجدول (4) .

المرحلة الثانية : تطور الإيرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011- 2019)

سجلت الإيرادات العامة أعلى حصيلة لها عامي (2011 و 2012) ، إذ بلغت (298004 ، 332395) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (50.9% و 11.5%) على التوالي، وقد ازدادت نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في هذه المدة على الرغم من زيادة إيراداتها نتيجة الاضطراب السياسي في ليبيا عام 2011 الذي أدى الى انخفاض الانتاج بمقدار (1.5) مليون برميل في اليوم اي ما يعادل (1.8%) من المعروض العالمي ، إذ كانت السعودية هي صاحبة الدور في سدّ النقص من خلال زيادة انتاجها إلى أكثر من مليون برميل يومياً هذه ادى الى زيادة الإيرادات النفطية، وهذا أدى بدوره الى زيادة الإيرادات العامة الى اعلى ما يمكن^(١).

في عام 2013 انخفضت الإيرادات العامة الى (307342) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (7.5%) ، اما نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت ايضاً تصل الى (41.1%) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، أما في الاعوام (2014- 2016) وصلت الإيرادات العامة من (277370 - 138522) مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (-9.7% ، -40.9% ، -15.5%) ، إذ تراجعت نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي

^(١) صندوق النقد الدولي ، المملكة العربية السعودية قضايا مختارة ، التقرير القطري لعام ٢٠١٣ ، ص ٥ .

الاجمالي من (36.7 % ، 21.5%) ويعزى سبب الانخفاض الى تأثرها بانخفاض اسعار النفط الخام والطلب العالمي عليه ، إذ وصلت اسعار النفط الخام الى ما دون (\$50) للبرميل .

عادت الايرادات العامة للارتفاع مرة اخرى في الاعوام (2017- 2019) لتصل الى (184403 و 241500 و 242667) مليون دولار على التوالي ، وبمعدلات نمو منخفضة بلغت (33.1% ، 30.0% ، 0.5%) على التوالي ، اما نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من (26.8 % ، 30.6 %) ، ويعزى سبب ذلك الى التذبذب الحاصل في اسعار النفط العالمية وهذه يؤثر بدوره على الايرادات العامة وبشكل خاص الايرادات النفطية.

جدول(4)

تطور الايرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية (دولار)

السنوات (1)	الايرادات العامة(2)مليون دولار	معدل النمو % (3)	الايرادات العامة/ GDP (4)
2000	68909	-----	36.6
2001	60842	-11.7	33.2
2002	56800	-6.6	30.12
2003	78133	37.5	36.41
2004	104611	33.8	41.8
2005	150489	43.8	47.7
2006	179649	19.4	50.4
2007	171413	-4.6	44.6
2008	293598	71.3	56.5
2009	135527	-53.8	31.6
2010	197537	45.8	37.5
2011	298004	50.9	44.5
2012	332395	11.5	46.7
2013	307342	-7.5	41.1
2014	277370	-9.7	36.7
2015	163876	-40.9	25.0
2016	138522	-15.5	21.5
2017	184403	33.1	26.8
2018	241500	30.1	30.7
2019	242667	0.5	30.6

المصدر :- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2014 ، 2019 ، 2020).

- العمود (3) من عمل الباحث .
- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(3) .

الفصل الثاني تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام واستدامة الدين العام في البلدان النفطية المختارة

اما بالنسبة لمؤشر نسبة الايراد العام من الناتج فتشير النسب المذكورة في الجدول (4) إلى تباين هذه النسبة تبعاً لتباين الايراد العام وترتبط معه بعلاقة طردية فتزداد النسبة مع زيادة الايرادات العامة وتنخفض بانخفاضها.

٢- تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:-

تمثل النفقات العامة في الاقتصاد السعودي الاداة الرئيسية في تحفيز النشاط الاقتصادي ، فهو أداة للتوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، والذي يستهدف لتحقيق التنمية المستدامة وتوجيه الموارد نحو تحقيق الاستخدامات التي تحقق اقصى المنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية لضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئات ذات دخول محدودة ، وتركز على التنمية وتطوير قدرات العنصر البشري من خلال زيادة الانفاق العام وخاصة في مجال التعليم والصحة والبنى التحتية وتنمية دور القطاع الخاص في المشاريع العامة لإدخال عنصر المنافسة في السوق؛ مما يقلل تكاليف الخدمات وزيادة جودتها ، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للملكة لتمويل مشاريع الخدمات العامة ومواجهة الطلب المتزايد عليها يمكن النظر للإنفاق العام ونسبته المئوية من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لبيان حجم الحكومة ومقدار تدخلها في النشاط الاقتصادي^(١) ، ويمكن توضيح ذلك من خلال مرحلتين .

المرحلة الأولى: تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي المدة (2000 - 2010)

توضح بيانات الجدول(5) مستوى تطور النفقات العامة ، إذ ازدادت النفقات العامة من (62836) مليون دولار عام 2000 الى (68037) مليون دولار عام 2001 وبمعدل نمو سنوي (8.3%) وجاء هذا التوسع في الانفاق بسبب زيادة الانفاق على الرعاية الصحية، وتحسين المستوى المعيشي للسكان^(٢) .

^(١) مركز المعلومات والدراسات ، الاهمية الاقتصادية للميزانية العامة لرجال الاعمال في المملكة ، ٢٠٠٧ ، ص٣.

^(٢) احمد حسن الهيتي ، اثر ادوات السياسة المالية في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الاردني للمدة (١٩٧٠ - ٢٠٠٩) ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد ٢٧ ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦ .

فقد تراجعت النفقات العامة في عام 2002 الى (62267) مليون دولار ، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (8.5%) ، وكانت نسبة النفقات العامة (33.0%) من الناتج المحلي الاجمالي بسبب انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض النفقات العامة .

شهدت الاعوام 2003 و 2004 زيادة في الانفاق الحكومي إذ بلغت (68533 و 76053) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (10.0% و 10.10%) ، كما تراجعت نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي من (31.9%) الى (30.4%)، ويرجع سبب ذلك الى زيادة الايرادات النفطية مما ادى الى زيادة الرواتب والاجور واتجاه الحكومة الى تنفيذ المشاريع الاستثمارية خلال تلك المدة^(١).

واستمر الارتفاع في النفقات العامة خلال الاعوام (2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010) بشكل تصاعدي ، إذ بلغت (92393 ، 104886 ، 124333 ، 138685 ، 159049 ، 174369) مليون دولار على التوالي ، وبمعدلات نمو متباينة بلغت (21.5% ، 13.5% ، 18.5% ، 11.5% ، 14.7% ، 9.6%) على التوالي ، أما نسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض تقدر ب(29.3% ، 29.4% ، 32.4% ، 26.7% ، 37.10% ، 33.10%) على التوالي ، بسبب ارتفاع اسعار النفط ، وبالتالي ارتفاع الايرادات الى مستويات قياسية ساهمت في زيادة الانفاق العام والتركيز في الانفاق على الاستثمار في المشاريع التنموية وزيادة النفقات العسكرية والامنية الاخرى وارتفاع مخصصات بدل غلاء المعيشة ، وعلاوة على ذلك زيادة اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات والبعثات الدراسية لتحسين فرص نمو الاقتصادي المستدام^(٢)

المرحلة الثانية: تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي المدة (2011 - 2019):-

وأما في السنوات (2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014) وصلت النفقات العامة الى (220453 ، 232881 ، 248560 ، 304161) مليون دولار وبمعدلات نمو متباينة بلغت (26.4% ، 5.6% ، 6.7% ، 22.4%) على التوالي ، وبنسب تصل إلى

^(١) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ٤٥ ، ص ١٢٦ .

^(٢) مصدر نفسه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(32.9% ، 32.7% ، 33.3% ، 40.2%) سبب ذلك يعود إلى زيادة الإيرادات البترولية بدورها ادت الى الزيادة في الانفاق الكلي مثل (الخدمات الصحية ، التعليمية ، والاجتماعية ، البلدية ، والمياه والصرف الصحي ، الطرق ، والتعاملات الالكترونية ، دعم البحث العلمي ، ومشروعات البنية الاساسية) وبمعنى اخر هناك علاقة تناسبية واضحة بين الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية ، وبمعنى ادق النمو الحاصل في حجم النفقات العامة يتناسب طردياً مع النمو الحاصل في العوائد النفطية المكون الرئيسي لمجمل النفقات العامة ⁽¹⁾ .

تراجعت النفقات العامة في عامي 2015 و 2016 من (267011) مليون دولار إلى (221470) مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (-12.2% ، -17.0%) ، اما نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت الى (40.8% ، 34.3%) ، ويعزى سبب ذلك الى الانخفاض الحاصل في اسعار النفط الخام وانخفاض العائدات النفطية والتي اثرت بشكل مباشر على النفقات العامة لكون السعودية اقتصاده اقتصاد ريعي وتعتمد موازنته على الإيرادات النفطية .

عادت النفقات العامة الارتفاع مرة اخرى في الاعوام (2017 ، 2018 ، 2019) وصلت الى (248000 ، 274773 ، 279467) مليون دولار وبمعدلات نمو انخفضت بشكل تنازلي بلغت (11.10% ، 10.8% ، 1.7%) على التوالي ، اما نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي متباينة بين الارتفاع والانخفاض (36.0% ، 34.9% ، 35.2%) على التوالي ، يعزى سبب ذلك إلى التذبذب الحاصل في اسعار النفط العالمية وهذا يؤثر بدوره الإيرادات النفطية وبالتالي النفقات العامة .

⁽¹⁾ هيام خزعل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) البصرة ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ، ٢٠١٢ ، ص١٧ .

جدول (5)

تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية دولار

السنوات (1)	النفقات العامة (2) بمليون دولار	معدل نمو % (3)	النفقات العامة / GDP (4)
2000	62836	-----	33.3
2001	68037	8.3	37.2
2002	62267	-8.5	33.0
2003	68533	10.0	31.9
2004	76053	10.10	30.4
2005	92393	21.5	29.3
2006	104886	13.5	29.4
2007	124333	18.5	32.4
2008	138685	11.5	26.7
2009	159049	14.7	37.10
2010	174369	9.6	33.10
2011	220453	26.4	32.9
2012	232881	5.6	32.7
2013	248560	6.7	33.3
2014	304161	22.4	40.2
2015	267011	-12.2	40.8
2016	221470	-17.0	34.3
2017	248000	11.10	36.0
2018	274773	10.8	34.9
2019	279467	1.7	35.2

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2014 ، 2019 ، 2020).

• العمود (3) من عمل الباحث

• العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

وبالعودة إلى بيانات الجدول (5) اعلاه وبخصوص مؤشر نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي

الاجمالي فتشير بيانات الجدول إلى تزايد هذه النسبة في أغلب سنوات الدراسة وارتبطت بعلاقة

طرديّة مع القيم المطلقة للإنفاق العام فتزيد بزيادة الانفاق وتتنخفض بانخفاضه.

٣- تطور نسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000 - 2019)

تُعد الموازنة العامة لأية دولة أداة ضرورية من ادوات تحديد وتنفيذ وتوجيه السياسات الاقتصادية وفق رؤيتها العامة واستراتيجيتها التنموية ، وبعد أن تمت دراسة بنود الموازنة العامة في عينة الدراسة بشقيها (الإيرادي والانفاقي) يمكن الوقوف على الصورة العامة للمركز المالي للدولة من خلال صافي فائض أو عجز الموازنة العامة والمؤشرات المتعلقة بها والموضحة في الجدول (6)، ويمكن توضيح ذلك من خلال مرحلتين .

المرحلة الأولى : نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000 - 2010):

شهدت الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية وضعي العجز أو الفائض خلال مدة الدراسة، إذ تبين لنا الجدول (6) يبين إن الموازنة العامة سجلت فائضاً في عام 2000 بلغ (6073) مليون دولار ، وبنسبة (3.22%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وكان ذلك بسبب زيادة الإيرادات العامة بشكل عام والإيرادات النفطية في تلك المدة بشكل خاص بسبب انتعاش اسعار النفط العالمية .

حققت الموازنة العامة في عامي (2001 و 2002) عجزاً بلغت قيمته (-7195 و -5467) مليون دولار ، إذ كان معدل النمو السنوي سالباً (-218.5% ، -24.0%) ، أما نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (-3.9% ، -2.9%) بسبب التقلبات في اسواق النفط وبالتالي تراجع الإيرادات النفطية المورد الرئيس في الموازنة ، وهو ما يفسر انخفاض نسبة تغطية الإيراد العام للإنفاق العام.

وقد أدى الارتفاع الملحوظ في الإيرادات خلال عام 2003 الى تحقيق فائض جاري في الموازنة العامة بلغ (9600) مليون دولار ، وبمعدل نمو سنوي سالب (-275.6%) ، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (4.5%) نتيجة انعكاس ارتفاع اسعار النفط بشكل ايجابي على اجمالي الإيرادات ، حيث ان اجمالي الانفاق قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال هذا العام^(١) .

(١) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003 ، ص ١١ .

أما خلال المدة (2004 - 2006) فنلاحظ ان الموازنة شهدت فائضاً إذ بلغت اعلى قيمة للفائض في عام 2006 وصل الى (74763) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي قدر بـ(28.7%) وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (21.0%) مقارنة بسنة 2003 ويعزى سبب الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية نتيجة لزيادة كل من الانتاج والصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية .

وخلال المدة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩) تأثرت الموازنة العامة للدولة بالأزمة المالية العالمية ، إذ تراجعت أسعار النفط بشكل كبير وبالتالي تراجع الايرادات النفطية المورد الرئيس في الموازنة ، وهو ما يفسر انخفاض نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي من (29.8%) عام 2008 إلى (-5.5%) عام ٢٠٠٩ لتشهد الموازنة على أثر هذا الانخفاض في الايرادات عجزاً بلغ (-23522) مليون دولار.

ويعود الفائض في الموازنة العامة عام (2010) ليلبغ (23168) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي مقداره (-198.5%) ، وأما نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (4.4%) بسبب عودة اسعار النفط للاستقرار، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام .

المرحلة الثانية : نسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011 - 2019)

حققت الموازنة العامة في الاعوام (2011 - 2013) فائضاً مقداره (77551 و 99514 و 58782) مليون دولار بمعدلات نمو منخفضة بلغت (234.7% ، 28.3 % ، -40.9%) ، اما نسبة الفائض للناتج المحلي الاجمالي كانت متباينة بلغت (11.6% ، 14.0% ، 7.9%) يعود سبب ذلك الى ارتفاع الايرادات العامة في المملكة العربية السعودية نتيجة انتعاش اسعار النفط الخام .

أما في الأعوام (2014 - 2019) حيث سجل هذا المؤشر عجزاً قياسياً سنة 2015 بلغ (-15.8%) من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدلات نمو سنوية متفاوتة بين الموجبة والسالبة بلغت (145.6% ، 285.5% ، -19.5% ، -23.3% ، -47.7% ، 10.0%) ، يعزى السبب الى انخفاض الايرادات العامة، وعدم قدرته على تغطية نفقاتها لأن المملكة لا تزال تعتمد

على حد كبير على الإيرادات النفطية مما يجعلها في وضع حساس تجاه التقلبات في أسعار النفط والطلب العالمي عليه والسبب كذلك تكلفة حرب اليمن لها دور بزيادة النفقات العسكرية او الحربية (١).

جدول (6)

تطور العجز او الفائض في الموازنة العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية
دولار

السنوات (1)	العجز او الفائض (2) مليون دولار	معدل التغير % (3)	نسبة العجز او الفائض / GDP (4)
2000	6073	-----	3.22
2001	-7195	-218.5	-3.9
2002	-5467	-240	-2.9
2003	9600	-275.6	4.5
2004	28558	197.5	11.4
2005	58096	103.4	18.4
2006	74763	28.7	21.0
2007	47080	-37.0	12.3
2008	54913	229.0	29.8
2009	-23522	-115.2	-5.5
2010	23168	-198.5	4.4
2011	77551	234.7	11.6
2012	99514	28.3	14.0
2013	58782	-40.9	7.9
2014	-26791	-145.6	-3.5
2015	-103135	285.0	-15.8
2016	-82948	-19.5	-12.9
2017	-63597	-23.3	-9.2
2018	-33273	-47.7	-4.2
2019	-36800	10.6	-4.6

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005، 2009 ، 2014 ، 2019، 2020) .

- العمود (3) من عمل الباحث .

- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط ، الرياض ، التقرير الاقتصادي السعودي ، ٢٠١٩ ، ص ٧٠.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العجز او الفائض من الناتج فتشير النسب المذكورة في الجدول (6) إلى تباين هذه النسبة تبعاً لتباين عجز او فائض الموازنة وترتبط معه بعلاقة طردية فتزداد النسبة مع زيادة عجز او فائض الموازنة وتتنخفض بانخفاضها.

ثالثاً/ تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية:-

يمثل الدين العام اجمالي حجم الديون القائمة من داخل المملكة او خارجها ، وهذا الاقتراض سواء كان داخلياً أو خارجياً قد يكون لتغطية نفقات الدولة أو لتمويل مشاريع داخلية أو خارجية، ويمكن توضيح تطور الدين العام من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000- 2010):

يمكن توضيح تطور الدين العام في السعودية من خلال الجدول (7) إذ نلاحظ ان الدين العام اخذ بالارتفاع خلال المدة (2000 – 2003) إذ يبين ان في عام 2001 ارتفع اجمالي الدين العام بمقدار (133661.7) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (713.5%) ، ونسبته من الناتج بلغت (73.0%) عما كان عليه اجمالي الدين العام في عام (2000) والذي كان منخفضاً حيث بلغ نحو(16430) مليون دولار بعد ذلك نلاحظ ارتفاع حجم الدين العام خلال الاعوام (2002 – 2003) ، حيث يتراوح بين (146735.9 ، 176289.99) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي مرتفع قدره ب(9.8% ، 20.1%) ونسبتها من الناتج الاجمالي كانت مرتفعة ايضاً (77.8% ، 82.1%) وان سبب ذلك يعود الى لجوء الدولة الى الاقتراض الداخلي لتمويل الزيادة في النفقات العامة (العجز في الموازنة العامة) نتيجة التقلبات في السوق النفطية.

تمكنت المملكة العربية السعودية من تقليل حجم الدين العام بدءاً من عام 2004 الى عام 2010 حيث كان في عام 2004 يبلغ (165339.0) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (6.21%) ، ونسبته (66%) من الناتج المحلي الاجمالي ، اما في عام 2010 وصل حجم الدين الى (44533.06) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (25.8%) ونسبته انخفضت الى (8.5%) من الناتج المحلي الاجمالي ويرجع ذلك الى الارتفاع الحاد في اسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2010 إلى تراجع كبير في الدين العام .

المرحلة الثانية : تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011-2019):

إما خلال المدة (2011 - 2019) فنلاحظ من الجدول (7) إن إجمالي الدين العام انخفض خلال المدة (2011 - 2014) إذ بلغ نحو (36133.06 ، 22359.5 ، 11802.7، 16031.5 مليون دولار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية سالبة (18.9%- ، 38.1%- ، 28.3% ، 26.4%-) على التوالي ، ونسبتها من الناتج انخفضت من (5.4%، 1.6%) واصبحت المملكة ثالث اقل دولة مدينة في العالم بنسبة (3%) من اجمالي الناتج المحلي .

ولكن ارتفع حجم الدين العام من (37936 - 180780) مليون دولار خلال الاعوام (2015-2019) وبمعدلات نمو متباينة وموجبة بلغت (221.4% ، 122.5% ، 40.0% ، 26.3% ، 21.0%) ، ونسبتها ارتفعت من (5.8%) الى (22.8%) من الناتج المحلي الاجمالي ويرجع سبب ذلك الى الانخفاض الحاد في اسعار النفط وبدء حرب اليمن في تلك الاعوام؛ مما أدى إلى تزايد العجز في الميزانية العامة ، وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي وصلت 22 في المئة .

جدول (7)

تطور الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية

دولار

الدين العام / الناتج المحلي الاجمالي (4)%	معدل النمو % (3)	الدين العام السعودي مليون دولار(2)	السنوات (1)
86.7	-----	16430	2000
73.0	713.5	133661.7	2001
77.8	9.8	146735.9	2002
82.1	20.14	176289.99	2003
66.0	-6.21	165339.00	2004
38.9	-25.9	122573.00	2005
27.3	-20.7	97232.5	2006
18.5	-26.8	71136.5	2007
12.0	-11.9	62675.7	2008
13.10	-4.2	60028.8	2009
8.5	-25.8	44533.06	2010
5.4	-18.9	36133.06	2011
3.1	-38.1	22359.5	2012
2.1	-28.3	16031.5	2013
1.6	-26.4	11802.7	2014
5.8	221.4	37936	2015
13.0	122.5	84421.3	2016
17.2	40.0	118200.5	2017
18.10	26.3	149328	2018
22.8	21.0	180780	2019

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، الإحصاءات السنوية ، ٢٠١٩ .

- العمود (3) من عمل الباحث
- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)
- تم تحويل المبالغ من الريال السعودي الى الدولار الأمريكي وحسب سعر الصرف الرسمي .

وبالعودة إلى بيانات الجدول (7) أعلاه وبخصوص مؤشر نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي فتشير بيانات الجدول إلى تزايد هذه النسبة في أغلب سنوات الدراسة وارتبطت بعلاقة طردية مع القيم المطلقة للدين العام فتزايد بزيادة الدين وتتنخفض بانخفاضه.

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (2000 – 2019)

مارست المملكة العربية السعودية الأكثر تلقياً للعوائد النفطية في العالم سلوكيات الدولة الريعية بامتياز من خلال مؤشرات استدامة الدين العام التي عكستها مؤشرات السابقة، سواء كان عجزاً او فائضاً أو دين عام ، ونحاول في هذه المطلب عمل مقارنة بين كلا المتغيرين وايجاد العلاقة بينهما من خلال مرحلتين :

المرحلة الاولى : تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام للمدة (2000 – 2010)

وفي المملكة العربية السعودية، وكما يبين الجدول (8) الذي يستعرض اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام كل من العجز او الفائض كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، نلاحظ إن هذين المتغيرين شهد تطوراً كبيراً وبمعدلات عالية لمعظم سنوات الدراسة .

يتضح لنا من الجدول (8) فخلال الاعوام (2000 – 2002) ان كل من سعر النفط الخام والعجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي اتخذت مساراً تنازلياً ، اما الدين العام كنسبة من الناتج اتخذ مساراً تصاعدياً ، ففي عام 2000 بلغت اسعار النفط (27.6) دولار مقابل الفائض كنسبة من الناتج يقدر بـ(3.22%) ، اما نسبة الدين العام للناتج بلغت (86.7%)، والسبب في ذلك كانت اسعار النفط تتجه نحو الارتفاع وهذا الارتفاع كان يشار اليه بقفزة الضفدع تعني ان تستقر الاسعار حول مستوى معين وفجأة تصبح كل العمليات المتعلقة بإنتاج النفط من استخراج وتخزين وتكرير، وتسويق ، وتوزيع ، ونقل الى مراكز الاستهلاك المختلفة ،اصبحت تمثل مشكلة حقيقية تجعل الاسعار تقفز الى ما يشبه الصدمة او الطفرة الى مستويات أعلى ، اما في العامي (2001 و 2002) بلغت اسعار النفط (23.1 ، 24.3) دولار، والعجز كنسبة من الناتج بلغ (3.9% ، -2.9%) ، اما نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي بلغت (73.0% ، 77.8%)، ويعزى سبب ذلك الى تأثر الأسعار بأحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 الذي كان لها دور فاعل في انخفاض الأسعار فبعد الارتفاع الفوري للأسعار الناتج عن عمليات المضاربة بعد الاحداث اخذ مستوى الأسعار في الأسبوع الأخير من سبتمبر بالانخفاض، مما ادى الى

انخفاض الايرادات النفطية والتي ادت بدورها الى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة بالمقابل ازدادت نسبة الدين العام للنتائج .

يبين الجدول (8) أن هناك ارتفاع في اسعار النفط وفائض في الموازنة العامة خلال الاعوام (2003 - 2008) ويتراوح ما بين (28.2 - 94.4) دولار على التوالي بالنسبة لأسعار النفط ، أما بالنسبة للفائض تتراوح قيمته ما بين (4.5 % - 29.8 %) على التوالي ، ولكن بالمقابل انخفاض في نسبة الدين العام للنتائج وصل الى (77.8 % - 12.0 %) على التوالي و يرجع هذا الارتفاع في الاسعار إلى زيادة الطلب العالمي على النفط ، وكذلك المخاوف من حدوث انخفاض في الامدادات النفطية بسبب الاضطرابات التي تحدث في مناطق الشرق الاوسط ، وبدأت حركة الاسعار مرتفعة مما ادى ذلك الى زيادة الانتاج والصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية وهذه بدوره ادى الى زيادة الايرادات العامة وخاصة الايرادات النفطية، وحدث فائض في الموازنة العامة للدولة وتقليل الدين العام بشكل كبير خلال تلك الفترة .

أما في عام 2009 انخفضت اسعار النفط بلغت حوالي (61.0) دولار ، وكذلك بالنسبة للموازنة العامة حققت نسبة العجز/GDP (5.5-%) ، ولكن نلاحظ ارتفاع الدين العام للنتائج بلغ نحو (13.10%) بسبب الازمة المالية العالمية التي أدت الى تراجع العوائد النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد السعودي في تغطية النفقات العامة، وبذلك تعتبر السبب الرئيسي في زيادة الدين العام.

وفي عام 2010 ارتفعت اسعار النفط الخام بمقدار (77.4) دولار ، اما بالنسبة للموازنة حققت نسبة من الفائض للنتائج(4.4%) ، أما الدين العام كنسبة من الناتج انخفض بمقدار (8.5 %) ، نتيجة لارتفاع اسعار النفط الذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد السعودي وتحقيق فائض كبير في الموازنة العامة وتخفيض قيمة الدين العام .

المرحلة الثانية : تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام للمدة (2011-2019)

شهدت الاعوام (2011 - 2013) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بالنسبة لأسعار النفط والفائض في الموازنة والدين العام ، إذ يبيّن الجدول (8) ان اسعار النفط كانت متباينة تتراوح ما بين (107.5 ، 105.9) دولار للبرميل ، ولكن بالمقابل هناك نسبة من الفائض في الموازنة

العامة تتراوح قيمته ما بين (11.6% - 7.9%) ، اما بالنسبة للدين العام انخفض من (5.4% - 2.1%) ، نتيجة الالتزام العالي الذي قدمه أعضاء منظمة أوبك (بحصص الانتاج) واستمرت بالارتفاع طيلة تلك المدة نتيجة التوقعات الايجابية بشأن النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط وكذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكي و بدوره ادى الى حدوث فائض في الموازنة العامة السعودية وبالتالي انخفض الدين العام في تلك المدة .

شهدت الاعوام (2014 - 2019) إنخفاضاً في اسعار النفط بلغ حوالي (96.2 ، 64.0) دولار ، اما الموازنة فقد حققت نسبة من العجز الى الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة بلغت قيمته حوالي (3.5% - ، 4.6%) ، أما الدين العام كنسبة من الناتج ارتفعت إلى (1.6% ، 22.8%) ، ويعزى ذلك إلى تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي إلى أدنى مستوى له خلال سنوات العشر المنتهية والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، مما كان له انعكاسات سلبية على الطلب العالمي على النفط الخام في هذه الاعوام، وكذلك بسبب جائحة كورونا في نهاية عام 2019 مما ادى الى الانخفاض الاسعار في تلك المدة ، مما ادى الى تزايد العجز في الميزانية العامة ، وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وصلت 22 في المئة.

نستنتج من ذلك بالنسبة لمؤشر نسبة العجز أو الفائض من الناتج فتشير النسب المذكورة في الجدول (8) إلى تباين هذه النسبة تبعاً لتباين اسعار النفط وترتبط معه بعلاقة طردية ، فتزداد النسبة مع زيادة الاسعار وتنخفض بانخفاضها أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام من الناتج فتشير النسب المذكورة في الجدول نفسه إلى تباين هذه النسبة تبعاً لتباين الاسعار النفطية وترتبط معه بعلاقة عكسية فتتخفض النسبة مع زيادة الاسعار وتزداد بانخفاضها.

جدول (8)

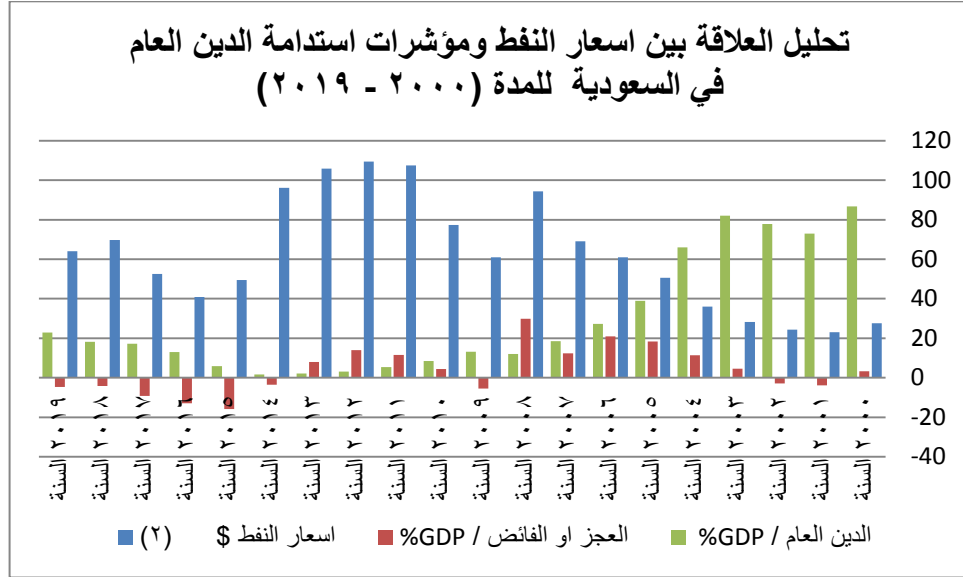
تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية
للمدة (2000 – 2019)

السنوات (1)	اسعار النفط \$ (2)	العجز او الفائض / %GDP (3)	الدين العام / %GDP (4)
2000	27.6	3.22	86.7
2001	23.1	-3.9	73.0
2002	24.3	-2.9	77.8
2003	28.2	4.5	82.1
2004	36.0	11.4	66.0
2005	50.6	18.4	38.9
2006	61.0	21.0	27.3
2007	69.1	12.3	18.5
2008	94.4	29.8	12.0
2009	61.0	-5.5	13.10
2010	77.4	4.4	8.5
2011	107.5	11.6	5.4
2012	109.5	14.0	3.1
2013	105.9	7.9	2.1
2014	96.2	-3.5	1.6
2015	49.5	-15.8	5.8
2016	40.8	-12.9	13.0
2017	52.6	-9.2	17.2
2018	69.8	-4.2	18.10
2019	64.0	-4.6	22.8

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد ، الاعوام(2015- 2019)

العمود (3 ، 4) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (6 ، 7)

شكل (3)



المصدر : من عمل الباحث استناداً الى جدول (8)

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (2000 - 2019)

المطلب الأول: تطور انتاج النفط في الجزائر:-

تعد الجزائر من الدول النامية النفطية والتي تعتمد بصورة رئيسة على القطاع النفطي الذي تقوده الدولة، لقد كان انتاج النفط في الجزائر وحسب ما هو موضح في الجدول (9) حيث كان الانتاج عام (2000) بلغ (796.0) الف ب /ي ، وخلال الفترة من عام 2001 الى عام 2002 شهدت القدرات الانتاجية للجزائر ارتفاعاً تدريجياً ، فتضاعفت من (842.4) الف ب /ي عام 2001 الى (850.0) الف ب/ي عام 2002 ، يعزى ذلك بالدرجة الأولى الى القرارات الصائبة التي اتخذتها دول منظمة اوبك على مدار السنوات بشأن الحصص الانتاجية ، التزاماً منها بسياستها الهادفة الى استقرار السوق النفطية، والعمل الدائب للوصول إلى مستويات اسعار عادلة للدول المنتجة والدول المستهلكة على حدٍ سواء⁽¹⁾ ، واستمر الارتفاع في الانتاج النفطي الجزائري خلال الاعوام (2003 - 2006) حتى وصل الى (1426) الف ب /ي نتيجة الاضطرابات السياسية في عدد من دول اوبك ، لسد النقص الحاصل في انتاج العراق وفنزويلا ونيجيريا لمروه في ظروف استثنائية .

إن التطورات التي شهدتها القرن الحادي والعشرين والاحداث العالمية لم تكن بمعزل عن السوق النفطية والقوى المؤثرة فيها، بسبب قوة العلاقة فيما بين الاقتصاد العالمي والسوق النفطية بشقيه العرض والطلب النفطي وتأثيراتها في الأسعار، وتجلت هذا بشكل واضح بعد الأزمة العالمية التي حدثت عام 2008 المعروفة باسم(أزمة الائتمان او الرهن العقاري) * ، وما رافقها من انهيارات في البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الامريكية ولأن السوق النفطية تخضع للكثير من الترابط والتعقيد من خلال عملية التعاملات في البورصات والأسواق المالية ، فضلاً عن

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ ، ص٥.

^(*) أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة منتصف عام ٢٠٠٧ والتي فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديداً للاقتصاد المالي العالمي .

تقديرات وتوقعات المضاربيين ، فان إفرزات الأزمة كانت واضحة على اسعار النفط من خلال شدة المضاربات في السوق، ولم تقتصر التأثيرات في السوق النفطية فقط وإنما شملت معظم بلدان العالم سواء كانت المتقدمة أم النامية كلاً حسب قوة اقتصاده وتأثيراته على الاقتصاد العالمي ، وصاحبها دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود وتقلص في الطلب العالمي على النفط ، أدت إلى انخفاض متوسط انتاج النفط الجزائري من (1398) الف ب/ي عام 2007 الى (1190) الف ب/ي عام 2010 ، وهو ما أثر على صادرات الجزائر من المحروقات .

وخلال عام 2011 ارتفعت القدرة الانتاجية للجزائر حيث قدرت ب (1257) الف ب/ي بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام ، وعاد الانتاج النفطي الجزائري الانخفاض خلال الاعوام (2012- 2018) ، إذ انخفض من (1203.0) الف ب/ي الى (1068.0) الف ب/ي، والسبب في ذلك ان ارتفاعات الاسعار منذ عام 2008 وحتى منتصف عام 2014 ، شجعت ومهدت لدخول النفط غير التقليدي بصورة كبيرة جداً وان معظم الزيادات في انتاج النفط الصخري كانت من الولايات المتحدة الامريكية التي تعد من اكبر الدول المستهلكة للنفط إذ قدرت زيادة انتاج النفط الصخري من (2.2)م ب ي عام 2012 الى (4.2) م ب ي عام 2014 وهي مستمرة في الانتاج⁽¹⁾ ، ان ارتفاع اسعار النفط شجع بصورة كبيرة على تدفق الانتاج من دول خارج منظمة الاوبك ، بسبب التطورات التكنولوجية الحديثة المتمثلة بالحفر الافقي والتكسير الهيدروجيني والتي ساعدت على البحث في المياه العميقة والاسكا، وهي تقنيات مرتفعة التكاليف ولكن بفعل التقدم التكنولوجي شهدت تخفيضات كبيرة في عمليات الاستكشاف والانتاج في دول عديدة منها كندا والمملكة المتحدة والنرويج والبرازيل والارجنتين وكولمبيا فضلاً عن ارتفاع الاسعار فوق حاجز \$100 للسنوات القليلة الماضية كان كفيلاً لتغطية التكاليف، وتحقيق الربح الاقتصادي للشركات العالمية جميعها في صناعة النفط ، وقد حاولت منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) السيطرة على انتاج وتسعير النفط الخام دولياً لكنها كانت، ولاتزال تخفق في تحقيق ذلك بسبب اعتماد اعضائها (ومن ضمنها الجزائر) على إيرادات النفط الخام كمصدر رئيس ،

⁽¹⁾ جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية ، صندوق النقد العربي، (٢٠١٥)، ص ١٤ . <http://www.amf.org.ae/ar/>

الفصل الثاني تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام واستدامة الدين العام في البلدان النفطية المختارة

ومكون أساس للنواتج المحلي الاجمالي؛ مما يجعل مسألة تخفيض الانتاج للمحافظة على مستوى الاسعار أو رفعها تواجه صعوبة كبيرة ^(١).

جدول (9)

تطور انتاج النفط الخام في الجزائر للمدة (2000 – 2018) الف ب/اي

الانتاج النفطي الجزائري	السنوات
796.0	2000
842.4	2001
850.0	2002
1110.8	2003
1311	2004
1352	2005
1426	2006
1398	2007
1356	2008
1216	2009
1190	2010
1257	2011
1203.0	2012
1203.0	2013
1193.0	2014
1157.0	2015
1020.0	2016
993.3	2017
1068.0	2018

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الاعوام (2005، 2009، 2013، 2017، 2019)

^{١)} M.C. Cafferty Ian, **Oil price falls – what consequences for monetary policy**,(2015),p5.

المطلب الثاني : تطور مؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (2000 – 2019)

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من القرن الماضي العديد من المشاكل الاقتصادية ، وأهمها الاختلالات الهيكلية والأزمات المالية وثقل عبء الديون الخارجية، التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، مما دفع بالحكومة الجزائرية الى وضع استراتيجية شاملة للإصلاحات الاقتصادية وبدأت الجزائر في عام (1989) م بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، فقد تعهدت الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، مما تطلب الاتفاق مع كل من الصندوق والبنك الدوليين للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسداد العجز الخارجي من العملات الأجنبية، وفي عام (1994) م توجهت الجزائر إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها المتوسطة والطويلة الأجل، لذا مر برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل منذ عام (1989) م، لفهم ديناميكية مؤشرات الدين العام وعلاقتها بالأسعار النفط الخام ينطلق في واقع الأمر من مجموع صافي الموازنة العامة وكذلك اجمالي الدين العام وسيتم التطرق الى التطور الحاصل في مؤشرات استدامة الدين العام في هذا البلد للمدة (2000- 2019) :

أولاً : تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000 – 2019) :-

اعتمد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عليه آثار في الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإيرادات العامة ، و مدى توفر النقد الأجنبي ، ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الاجمالي من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000-2010)

تشير المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول(10) أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كان في حالة زيادة مستمرة خلال هذه المرحلة ، إذ انتقل من أدنى مستوى له (54772) مليون دولار في عام (2000)م الى أعلى مستوى له (161159) مليون دولار عام (2010)م ، وسجل معدل التغير لـ(GDP) بالأسعار الجارية حالة من التذبذب خلال هذه المرحلة إذ انتقل من أدنى معدل له (0.68%) عام (2001)م الى أعلى معدل بلغ (16.10%) عام (2010) م ، ويمكن توضيح ذلك نجد ان الناتج المحلي الاجمالي عام 2000 بلغ حوالي

(54772) مليون دولار، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (67864 - 55146) مليون دولار في الاعوام (2001 - 2003) على التوالي ، إذ حققت معدلات نمو مرتفعة بلغت (0.68% - 19.60%) على التوالي ، ويعود تفسير ذلك دائماً الى رواج السوق العالمي للنفط وارتفاع أسعار النفط وكذلك خفت حدة الحرب الأهلية في الجزائر ، ولكن خلال الفترة من عام 2004 الى عام 2008 شهدت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً متواصلاً ، حيث ارتفعت من (85352) مليون دولار الى (171523) مليون دولار عام 2008 ، وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت (25.80% - 27.90%)، وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة من 36.05 دولار للبرميل الى 94.45 دولار للبرميل.

إلا انه عام 2009 انخفضت قيمة الناتج وصلت الى (137747) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (-19.70%) بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري الامريكي عام (2008)م التي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية ألقت بتداعياتها وسلباتها المتفاوتة الأثر على الاقتصاد العالمي ككل مما تسبب في تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة وتراجع أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، ومن ثم ارتفع الناتج بانتعاش الاسعار ابتداءً من عام 2010 .

المرحلة الثانية: تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011 - 2019)

سجلت المدة (2011 - 2014)م تحسناً بالناتج المحلي الاجمالي بلغت (198769 - 213859) وبمعدلات نمو سنوية متذبذبة بلغت (23.33% ، 3.83% ، 1.61% ، 1.10%) نتيجة لتحسن وضعية الاقتصاد العالمي، وتحسن السوق النفطي العالمي، وكذلك قيام الحكومة الجزائرية بالشروع في تطبيق البرنامج الخماسي للمشروعات العامة (2011- 2014)م والذي خصص له أموال ضخمة تقدر بحوالي (21.250) ترليون دينار بهدف إطلاق مشاريع جديدة واستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها.

الفصل الثاني تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام واستدامة الدين العام في البلدان النفطية المختارة

أما خلال المدة (2015 - 2016) شهد الناتج المحلي الاجمالي تراجعاً بلغ مقداره (163673 - 160141) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية سالبة مقداره (-23.50% ، -2.15%) ، بسبب تراجع الاسعار .

أما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة ، فقد كان الناتج المحلي الاجمالي متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغ (167391 ، 173356 ، 169894) مليون دولار ، وبمعدلات نمو منخفضة بلغت (4.52% ، 3.80% ، -2.22%) ، بسبب عدم استقرار اسعار النفط .

جدول (10)

تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP في الجزائر

دولار

السنوات (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2) مليون دولار	معدل النمو % (3)
2000	54772	-----
2001	55146	0.68
2002	56755	2.91
2003	67864	19.60
2004	85352	25.80
2005	103071	20.75
2006	117288	13.80
2007	134143	14.40
2008	171523	27.90
2009	137747	-19.70
2010	161159	16.10
2011	198769	23.33
2012	206595	3.83
2013	209722	1.61
2014	213859	1.10
2015	163673	-23.50
2016	160141	-2.15
2017	167391	4.52
2018	173756	3.80
2019	169894	-2.22

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2014 ، 2019 ، 2020 .

• العمود (3) من عمل الباحث

ثانياً : تطور مؤشر العجز في الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2000- 2019):-

عملت السياسة المالية في الجزائر خلال المدة(2000- 2019) م على تحقيق هدف أساسي هو القيام بعمليات الإصلاح المالي الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على النفقات العامة باعتبارها العامل الأساس في هذا المجال ، وعليه أسرعت الحكومة الجزائرية باتباع سياسة ترشيد وإعادة هيكلة النفقات العامة من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من قبل الحكومة ، وتحرير الأسعار وإعطاء الأولوية لمشاريع الاستثمارات العامة ، وللتعرف على تطور النفقات والإيرادات العامة وتحليل قيمها ونسبة النفقات العامة والإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي من خلال معطيات الجدول (11 - 12) .

١. تطور الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :-

يعتمد الاقتصاد الجزائري على إيرادات قطاع النفط بنسبة (98%) من إجمالي الإيرادات العامة والباقي (2%) هي مساهمة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية لتمويل النشاط الاقتصادي ونفقاته، وهذا ما كشفت عنه الأزمات النفطية في عامي (1973 و 1986)م ، إذ أدى انهيار أسعار النفط خلال تلك المدد إلى إدخال الاقتصاد الجزائري في دوامة مليئة بالصعوبات والاختناقات ، مما دفع الحكومة الجزائرية ، بالتخلي عن العمل بالنظام الاشتراكي ، وتبني نظام السوق ، وتمتاز الإيرادات العامة بشكل عام بعدم الاستقرار وتذبذب حصيلتها ، نظراً إلى تذبذب اسعار النفط وتغير سعر الصرف الدولار ، وهذا ما يؤثر بشكل كبير في الموازنة العامة الجزائرية^(١) . ويوضح الجدول التالي تطور تلك الإيرادات من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2000- 2010):-
لقد سجلت الإيرادات العامة في الجزائر للمدة (2000-2010)م تزايد مستمر وبنسب مختلفة وذلك من خلال معطيات الجدول (11)، إذ كان أعلى مستوى لها (80388) مليون دولار عام

(١) الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، بيروت ، 2006، ص88 .

(2008)م ، و نسبتها بلغت (46.86%) ، وأدنى مستوى لها (19485) مليون دولار عام (2001)م ، ونسبتها بلغت (35.33%) ، في حين سجلت الإيرادات العامة نمواً ايجابياً ومستمرًا خلال الفترة (2002 - 2008) ، حيث ارتفعت من (20118) مليون دولار عام 2002 الى (80388) مليون دولار عام 2008 ، وهذا نتيجة الارتفاع في اسعار النفط في تلك الفترة وإصدار القانون الجديد لقطاع المحروقات الذي تضمن ضرائب ورسومًا جديدة ونظاماً ضريبياً أكثر تحرراً ، وبينت المدد اللاحقة انخفاضاً واضحاً بالتدرج إذ بلغ أدنى معدل نمو سنوي (37.05%-) للسنة (2009) م ، أما نسبتها من الناتج تقدر بـ (36.73%) ، وهذا ناشئ عن انعكاسات الأزمات المالية العالمية والتراجع الكبير في أسعار النفط العالمي ، لتعيد الارتفاع بعد ذلك وتبلغ (59042) مليون دولار عام 2010 ، ونسبتها من الناتج بلغت ايضاً (36.63%) وهذا يعود الى انتعاش اسعار النفط العالمية .

المرحلة الثانية : تطور الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2011 - 2019)
شهدت السنوات (2011 - 2012)م ارتفاعاً ملحوظاً في الإيرادات العامة وبمعدلات نمو موجبة بلغت (34.60% ، 2.85%) على التوالي ، ولكن نسبتها من الناتج بلغت (39.63%) ، (39.60%) ، وهذا يعود إلى تحرر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية عام (1998)م، وشهدت هذه المدة ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط ، مما أدى إلى التحسن في إداء سياستها المالية ، مما دفع بها الى إطلاق برامج تموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية .

أما بخصوص الإيرادات العامة فقد سجلت انخفاضاً كبيراً خلال السنوات (2013 - 2016) لتبلغ حصيلتها نحو (76637 ، 45768) مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة بلغت

الفصل الثانيتحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام واستدامة الدين العام في البلدان النفطية المختارة

(-6.24% ، -9.90%) ، اما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي انخفضت الى (36.54%) ،

28.57%) وذلك نتيجة الانخفاض الكبير في الاسعار النفطية .

لتعود بعدها بالارتفاع بوتيرة متزايدة الى أن تبلغ (54777 ، 55791) مليون دولار للسنتين من

(2017 - 2018)م وبمعدلات نمو منخفضة بلغت (19.70% ، 1.85%) ، اما نسبتها من

الناتج بلغت (32.72% ، 32.10%) على التوالي، حيث يعزى هذه الارتفاع المعتبر في

اجمالي الايرادات الى ارتفاع الجباية على المحروقات بنسبة 55% .

عادت الايرادات العامة الانخفاض في عام 2019 إذ بلغت (53869) مليون دولار وبمعدل

نمو سنوي سالب (-3.44%) ، اما نسبة الايرادات العامة الى الناتج فقد بلغت (31.70%)

، يعزى سبب ذلك الى التذبذب الحاصل في اسعار النفط العالمية وهنا يؤثر بدوره على الايرادات

النفطية وبشكل عام على الايرادات العامة .

جدول (11)

تطور الايرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

السنوات (1)	الايرادات العامة (2) مليون دولار	معدل النمو % (3)	الايرادات العامة / GDP (4)
2000	20945	-----	38.24
2001	19485	-6.97	35.33
2002	20118	3.24	35.44
2003	25508	26.80	37.58
2004	30944	21.31	36.25
2005	42016	35.80	40.76
2006	50103	19.20	42.71
2007	53164	6.10	39.63
2008	80388	51.20	46.86
2009	50603	-37.05	36.73
2010	59042	16.70	36.63
2011	79476	34.60	39.98
2012	81743	2.85	39.60
2013	76637	-6.24	36.54
2014	70989	-7.40	33.19
2015	50794	-28.40	31.03
2016	45768	-9.90	28.57
2017	54777	19.70	32.72
2018	55791	1.85	32.10
2019	53869	-3.44	31.70

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2014 ، 2019 ، 2020).

- العمود (3) من عمل الباحث
- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

٢. تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

إن الغرض من هذا المؤشر هو التعرف على حجم واتجاهات السياسة الانفاقية للحكومة ومسارها التداخلي في النشاط الاقتصادي ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي^(١) ، ويمكن توضيح تطور النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2010) :

إن النفقات العامة قد شهدت حالة من التزايد المستمر خلال هذه المرحلة ، إذ انتقلت من أدنى مستوى لها (15663) مليون دولار عام (2000) م ، الى أعلى مستوى لها (66825) مليون دولار لعام (2008)م ، ونلاحظ من الجدول ان النفقات العامة في بداية الالفية تزايدت بمعدلات مرتفعة حيث بلغت حوالي (10.30% ، 15.70%) سنتي 2001 و 2002 ، إذ نلاحظ هناك ارتفاعاً في نسبة الإنفاق العام الى (GDP) من (28.60%) عام (2000)م الى مستوى أعلى له بلغ (35.21%) عام (2002)م، وهذه السنوات تعد نقطة تحول للاقتصاد الجزائري نتيجة للرواج الذي عرفه سوق النفط العالمي والفوائض المالية الكبيرة، واستتباب الأمن والسلم الأهلي والعودة الى التعايش السلمي .

ومنذ عام (2004)م اتخذت حصيلة النفقات العامة منحنى تصاعدياً ، إذ ارتفعت من (24892) مليون دولار لعام 2004 الى (66825) مليون دولار لعام 2008 وبمعدلات نمو مرتفعة ايضاً (25.45% - 42.84%) ، اما نسبة النفقات الى GDP ارتفعت كذلك من (29.20% - 38.95%) وذلك بسبب البرامج التنموية الضخمة التي تبنتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع اسعار البترول .

كما شهدت عام 2009 انخفاضاً في النفقات العامة بلغت (60420) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (9.60%) ، اما نسبة النفقات العامة للناتج بلغت (43.90%) نتيجة الازمة المالية التي اثرت على الطلب العالمي للطاقة . اما في عام 2010 عادت النفقات إلى الارتفاع

^(١) نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، عمان ، ط٢، دار اليازوري العلمية ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٣ .

بشكل طفيف بلغت (61904) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (2.45%) ، أما نسبته من الناتج بلغت (38.41%) بسبب سياسة الدولة المنتهجة للبرامج الاستثمارية ضمن البرامج التنموية نتيجة لتحسن اسعار النفط .

المرحلة الثانية : تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2011 – 2019) :

توضح بيانات الجدول (12) تطور النفقات العامة للناتج المحلي الاجمالي لهذه الفترة ، إذ إزدادت النفقات العامة من (82121) مليون دولار عام 2011 الى (91871) مليون دولار عام 2012 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (32.65% ، 11.90%) ، وقد إزدادت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي من (41.31%) الى (44.50%) وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة التي عرفها الإنفاق الحكومي خلال قيام السلطات المعنية بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي وتلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو والشروع في تطبيق البرنامج التكميلي لتوطيد النمو الأخير نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات^(١).

ويلاحظ في الجدول ان الانفاق العام لعام 2013 سجل انخفاضاً بمقدار (78685) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالبا (-14.35%) ، إما نسبة النفقات للناتج انخفضت الى (37.50%) نتيجة التوقف عن إقرار الزيادات في الأجور ودفع الانظمة التعويضية عكس ما كان عليه الوضع في عام 2012 .

عادت النفقات العامة الارتفاع في الاعوام (2014 – 2015) بلغت (87301 ، 96642) مليون دولار وبمعدلات نمو بلغت (10.94% ، 10.70%) ، فقد إزدادت نسبة النفقات الى الناتج بمقدار (40.80% ، 59.04%) وهذا راجع للسياسة الانفاقية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ برنامج التنمية الخماسي ، وكذلك عرف حجم الانفاق العام انخفاضا في الاعوام (2016 و 2017) بلغت (66644 و 64104) مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (-31.04% و -3.81%) على التوالي ، اما نسبتها من الناتج انخفضت (41.61% ، 38.30%) وذلك لتراجع الايرادات المالية نتيجة انخفاض اسعار النفط والتوجه نحو سياسة

(١) ليلية غضابنا ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٢) م، بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد/١ ، 2015 ، ص٧٤ .

التكشف⁽¹⁾. عادت مرة اخرى النفقات العامة الارتفاع في عام 2018 بلغت (66675) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي مقداره (4.01%) ، اما نسبة النفقات للناتج بلغت (38.40%) نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات مرة اخرى ، وتراجعت النفقات العامة الى (62118) مليون دولار عام 2019، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (6.83%-) ، كما تراجعت نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي الى (36.60%) بسبب السياسات الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة لانخفاض اسعار البترول مرة اخرى .

⁽¹⁾ ساحل محمد ، المالية العامة ، الجزائر ، ط ١ ، دار جسر ، 2017 ، ص 49.

جدول (12)

تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر دولار

السنوات (1)	النفقات العامة (2) مليون دولار	معدل النمو % (3)	النفقات العامة / %GDP (4)
2000	15663	-----	28.60
2001	17272	10.30	31.32
2002	19986	15.70	35.21
2003	19841	-0.72	29.23
2004	24892	25.45	29.20
2005	29798	19.70	28.91
2006	34265	14.10	29.21
2007	46782	36.52	34.90
2008	66825	42.84	38.95
2009	60420	-9.60	43.90
2010	61904	2.45	38.41
2011	82121	32.65	41.31
2012	91871	11.90	44.50
2013	78685	-14.35	37.50
2014	87301	10.94	40.80
2015	96642	10.70	59.04
2016	66644	-31.04	41.61
2017	64104	-3.81	38.30
2018	66675	4.01	38.40
2019	62118	-6.83	36.60

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2014 ، 2019 ، 2020).

- العمود (3) من عمل الباحث
- -العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

٣. تطور نسبة العجز أو الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000-2019)

إن من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها برامج الإصلاح هو تحقيق الاستقرار المالي من خلال التغلب على النمو المتزايد في عجز الموازنة، وقد حاولت الجزائر السير في هذا الاتجاه ، لكن النمو المستمر في الإنفاق العام بشكل أكبر من الإيرادات العامة أدى إلى استمرار نمو العجز ويمكن توضيح ذلك من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور نسبة العجز أو الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000 - 2010)

شهدت الموازنة العامة في الجزائر حالة من التذبذب بالعجز أو الفائض خلال مدة الدراسة، وتشير المعطيات الإحصائية في الجدول (13) إن الموازنة العامة في الجزائر سجلت في هذه المرحلة تحقيق فائض خلال المدة الاولى (2000-2008)م على التوالي ، وكان أعلى فائض لها (15838) مليون دولار عام(2006) م، وأخذ معدل النمو السنوي للأعوام (2001، 2002، 2007 ، 2007)م قيمة سالبة (58.10- % ، 94.03- % ، 59.70- %)، وقيمة موجبة (4193.18 % ، 6.80 % ، 101.90 % ، 29.62 % ، 112.51 %) للأعوام (2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2008) ، أما فيما يتعلق بمؤشر نسبة الموازنة الى (GDP) ، أصبح رصيد الموازنة يمثل نسبة جيدة من (GDP) ، إذ يمثل نسبة موجبة للأعوام من (2000-2008) م على التوالي إذ تمثل من (9.6 % - 7.9 %) من (GDP) يمكن القول إن هذه النسب ترتفع وتخفض على حسب ارتفاع الفائض في الموازنة العامة للدولة فنلاحظ أن هذه النسب غير مستقرة بسبب عدم استقرار الإيرادات العامة من عوائد البترول جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ولكن بعدها سجلت الموازنة عجزاً قدره (9817- و 2862-) مليون دولار للأعوام (2009 - 2010)م خلال المدة نفسها ، وبمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (172.40- % ، 70.84- %) ، اما نسبتها من GDP قيمة سالبة (7.1- % ، 1.8- %) وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨) م، وكذلك تزايد النفقات العامة بسبب مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي رسمته الحكومة وكذلك تراجع إيرادات النفط بسبب انخفاض أسعارها .

المرحلة الثانية : تطور نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2019 – 2011)

في حين سجلت المرحلة الثانية من الدراسة للفترة (2011 - 2019)م عجزاً مستمراً ومتناقصاً إذ بلغ (-2645) مليون دولار عام (2011)م، ووصل العجز إلى أعلى مستوى له (-45848) مليون دولار عام (2015)م ، وأخذ معدل النمو السنوي للأعوام (2011-2019)م قيمة سالبة وموجبة ، اما نسبتها من GDP قيمة سالبة للمدة نفسها بلغت من (-1.3% ، -4.9%) نتيجة التراجع المستمر في الايرادات المتأتية من قطاع المحروقات لعدم استقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية .

جدول (13)

تطور العجز او الفائض ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر دولار

السنوات (1)	العجز او الفائض مليون دولار (2)	معدل النمو % (3)	العجز او الفائض / GDP (4)
2000	5282	-----	9.6
2001	2213	-58.10	4.0
2002	132	-94.03	0.2
2003	5667	4193.18	8.4
2004	6052	6.80	7.0
2005	12218	101.90	11.9
2006	15838	29.62	13.5
2007	6382	-59.70	4.8
2008	13563	112.51	7.9
2009	-9817	-172.40	-7.1
2010	-2862	-70.84	-1.8
2011	-2645	-7.60	-1.3
2012	-10128	282.91	-4.9
2013	-2048	-79.80	-0.9
2014	-16312	696.50	-7.6
2015	-45848	181.06	-28.0
2016	-20876	-54.50	-13.0
2017	-9327	-55.32	-5.6
2018	-10884	16.70	-6.3
2019	-8249	-24.20	-4.9

المصدر :صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2014 ، 2019 ، 2020).

• العمود (3) من عمل الباحث

• العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(10)

ثالثاً/ تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 2000 - 2019

يُعدّ الدين العام من دون شك من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس متانة الموقف المالي للدولة ، وعادة ما يستعمل في ذلك معيار اتفاقية ماسترخت (اتفاقية الاتحاد الاوربي عام 1992) ، الذي يشترط ان تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي اقل من 60%، وعموماً يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل⁽¹⁾ .

فقد ظل الدين العام للجزائر يمثل العبء الأكبر الذي يزرح تحته الاقتصاد الجزائري ، إذ بذلت الحكومة ومنذ مطلع الألفية الجديدة جهوداً كبيرة من أجل السيطرة عليه وتخفيضه ، فلجأت إلى إنشاء (صندوق ضبط الموارد) عام (2000) وهي السنة التي حققت فيها الجزائر فوائض مالية مهمة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بلغت بمقدار (400.04) مليار دينار لنفس العام، ولأجل الاستفادة من هذه الفوائض قررت الحكومة الجزائرية أن تؤسس هذا الصندوق والذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات النفط ، وهذا من شأنه المساهمة في سداد وتخفيض الديون الخارجية للدولة وعلى ضوء ذلك اتبعت الجزائر استراتيجية تقليص الديون الخارجية عن طريق تسديدات مسبقة وهامة من الموارد المالية للصندوق للتقليل من مديونية الدولة، ويمكن توضيح هذا المؤشر من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000 – 2010)

ومن معطيات الجدول (14) سجل الدين العام أعلى مستوى له خلال هذه الفترة للأعوام (2000 - 2003)م وبمعدلات نمو موجبة بلغت (3.30 % ، 1.23 % ، 0.40 %) ، اما نسبة الدين العام للناتج سجلت اعلى نسبة لها بلغت (62.8 % ، 64.4 % ، 63.4 % ، 53.2 %) وذلك نتيجة قيام الجزائر بمعالجة التشوّهات في مصادر الاقتراض من خلال سعيها الى رفع مساهمة الاقتراض من المصادر الرسمية الثنائية وتخفيض مساهمة المصادر الخاصة في الاقتراض ، وعلى الرغم من ارتفاع الدين العام للجزائر من القرن الماضي قياساً بالعقد اللاحق ، فقد لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى بعد تقادم

⁽¹⁾ وحيد نافع وعبد العزيز علي ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 74 ، 2016 ، ص 183 - 184 .

الديون لديها ، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية انعكست على الوضع الاقتصادي للبلد ومنها زيادة البطالة وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي .

أما بعد عام (2003) م بدأت الديون العمومية بالانخفاض التدريجي عندما انتهجت الجزائر استراتيجية تقليص الديون عن طريق تسديدات مسبقة هامة ، ذلك بعد تحقيق فوائض مالية ، وكان عام (2008) م عاماً حاسماً إذ عرف انخفاضاً قوياً للدين بالنسبة للنتائج بلغ (9.9%) نتيجة لارتفاع اسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية خلال تلك المدة التي رافقت برامج الإصلاح الاقتصادي ، لذا شهدت معدلات نمو الدين معدلات سالبة (17.92%-) وهذا سمح لها بتقليص مهم للالتزامات المالية للجزائر اتجاه باقي العالم ، وذلك قبل بداية الأزمة المالية العالمية بقليل ، كما شهدت نسبة الديون العمومية للنتائج ارتفاعاً طفيفاً وصل الى (12.0% ، 12.7%) في عامي (2009 - 2010) م وذلك نتيجة انخفاض صادرات النفط و انخفاض أسعارها بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام (2008) م .

المرحلة الثانية : تطور الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011 – 2019)

أما خلال المدة (2011- 2019) فنلاحظ من الجدول (14) ان اجمالي الدين العام انخفض خلال المدة (2011 - 2013) بلغ حوالي (45765 ، 38632 ، 35442) مليون دولار على التوالي وبمعدلات نمو سنوي موجبة و سالبة (123.7% ، 15.6%- ، 8.3%-) على التوالي ، ونسبتها من الناتج انخفضت من (23.0% - 16.89%) نتيجة لارتفاع عائدات النفط وتحقيقها فوائض مالية بالعملة الأجنبية؛ مما جعلها تحقق نوعاً من الاستقرار في المديونية العمومية وبالتالي الابتعاد عن المخاطر السيادية ، إن هذه الفوائض المالية في موازاتها العامة المرتبطة بالصادرات النفطية أدت الى تغطية نفقاتها وتحقيق إيرادات صافية والتي بدورها أدت الى تغطية نسبة كبيرة من ديونها وهذا بدوره أدى الى تعزيز الاستدامة المالية للجزائر ، وبالمقابل أدى انهيار اسعار النفط منذ عام 2014 إلى نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات ولجوء الخزانة العامة إلى التمويل النقدي المباشر أو ما يعرف بـ(التسهيلات الكمية) (Quantitative Easing) وانعكس ذلك في تقادم نسبة الدين العام للنتائج حيث ارتفع من 17.5% عام 2014 الى 26.0% عام 2019 .

جدول (14)

تطور الدين العام ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

مليون دولار

الدين العام / GDP (4)	معدل النمو % (3)	الدين العام (2)	السنوات (1)
62.8	-----	34400	2000
64.4	3.30	35534	2001
63.4	1.23	35972	2002
53.2	0.40	36117	2003
41.8	-1.16	35698	2004
30.4	-12.17	31353	2005
26.5	-0.99	31041	2006
15.4	-33.44	20658	2007
9.9	-17.92	16956	2008
12.0	-1.88	16637	2009
12.7	22.96	20457	2010
23.0	123.7	45765	2011
18.7	-15.6	38632	2012
16.89	-8.3	35442	2013
17.5	5.40	37350	2014
19.9	-12.60	32632	2015
26.3	29.12	42135	2016
26.9	7.05	45107	2017
38.3	47.60	66600	2018
26.0	-33.50	44300	2019

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2003، 2005، 2007، 2009، 2014، 2019، 2020).

- صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات تقرير التطلعات الاقتصادية العالمية ، اكتوبر ٢٠١٩ .
- العمود (3) من عمل الباحث .
- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (2000 – 2019)

يشكل مورد النفط احدى الموارد الأساسية في تمويل الموازنة العامة للدولة ، وبالتالي فإن أي تقلبات في اسعار النفط سيؤثر على مؤشرات استدامة الدين العام على اعتبار ان ايرادات النفط هي المحرك الأساسي لكافة القطاعات الحكومية ، وهو ما سيتوجب على الحكومة وضع اجراءات قادرة على التخفيف من اثار هذه التقلبات اما بتقليل حجم النفقات العامة أو زيادة الايرادات العامة ، ويمكن توضيح العلاقة من خلال مرحلتين:

المرحلة الاولى : تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام للمدة (2000-2010) :

نحاول في هذه الفقرة عمل مقارنة بين كلا المتغيرين وايجاد العلاقة بينهما نلاحظ من الجدول (15) ان خلال المدة (2000- 2008) حققت الجزائر فائض/ GDP في الموازنة بمقدار (9.6% ، 7.9%) على التوالي، وبالمقابل نلاحظ انخفاض الدين العام/ GDP والذي يتراوح ما بين (62.8% ، 9.9%) على التوالي ، وان السبب في ارتفاع اسعار النفط من (27.6 ، 94.4) دولار، و يرجع هذا الارتفاع في الاسعار إلى زيادة الطلب العالمي على النفط ، وكذلك المخاوف من حدوث انخفاض في الامدادات النفطية بسبب الاضطرابات التي تحدث في مناطق الشرق الاوسط ، اذن بدأت حركة الاسعار مرتفعة وهي لا تتحرك بصورة عشوائية وانما تلك الحركة مرتبطة بأسباب واحداث عديدة تتبعها تغييرات موازية في اسعار مورد النفط، مما أدى الى ارتفاع قيمة العائدات النفطية التي تحصل عليها الجزائر وهذا ناتج عن زيادة في احتياطياتها من العملات الأجنبية وبالتالي زيادة قدرتها على تسديد الديون وأعبائها ، مما أدى الى انخفاض حجم المديونية العمومية .

أما الاعوام (2009 - 2010) م فقد سجلت عجزاً / GDP بمقدار (7.1%- ، 1.8%-) نتيجة للأزمة المالية العالمية لعام (2008)م والتي ألقت بآثارها على أسعار النفط ، ولكن شهدت نسبة الدين العام / GDP صعودا تدريجيا بمقدار (12.0%، 12.7%)، ويعزى هذا التراجع في هذه النسبة الى تدهور العوائد النفطية الناجمة من انخفاض اسعار النفط بمقدار 77.4 دولار مقارنة بالعام 2008م وارتفاع في حجم الدين العام في تلك الفترة .

المرحلة الثانية : تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام للمدة (2011-2019) :

في حين سجلت الفترة الاخيرة من الدراسة (2011-2019)م عجزاً مستمراً ومتناقصاً إذ بلغ (1.3%- ، 4.9%-) ، وواصلت اسعار النفط العالمية الانخفاض (107.5 - 64.0) دولار ، وبالمقابل نلاحظ ارتفاع الدين العام / GDP والذي يتراوح بين (23.0% ، 26.0 %) على التوالي ، نتيجة انخفاض الإنتاج هذا فقد ادى ذلك الى الارتفاع البسيط في الأسعار وبعض من استقرار الاسعار، لكن هذه الزيادة في الأسعار قد تؤدي إلى زياده الإنتاج من مصادر أخرى وهو ما يمكن ان يتم وبسرعة، والذي يؤكد اتفاقية أوبك والقرار الذي اتخذته هو الهبوط الحاد الذي شهدته أسعار النفط في السنوات المذكورة بسبب مخزون النفط الذي تجاوز المستوى المتوقع له في الولايات المتحدة الأمريكية ، والعوامل الرئيسية وراء انخفاض سعر النفط في الاعوام المذكورة، استمرار فائض العرض، وارتفاع مخزونات النفط، وتيرة أبطأ من النمو في الاقتصاد الصيني، مما أدى الى تراجع إيرادات النفط الجزائرية بسبب انخفاض الاسعار مما ادى الى تراكم نسبة الدين العام/GDP في تلك الفترات .

نستنتج من ذلك بالنسبة لمؤشر نسبة العجز أو الفائض من الناتج فتشير النسب المذكورة في الجدول (15) إلى تباين هذه النسبة تبعاً لتباين اسعار النفط وترتبط معه بعلاقة طردية ، فتزداد النسبة مع زيادة الاسعار وتنخفض بانخفاضها. اما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام من الناتج فتشير النسب المذكورة في الجدول نفسه إلى تباين هذه النسبة تبعاً لتباين الاسعار النفطية وترتبط معه بعلاقة عكسية فتتخفض النسبة مع زيادة الاسعار وتزداد بانخفاضها.

جدول (15)

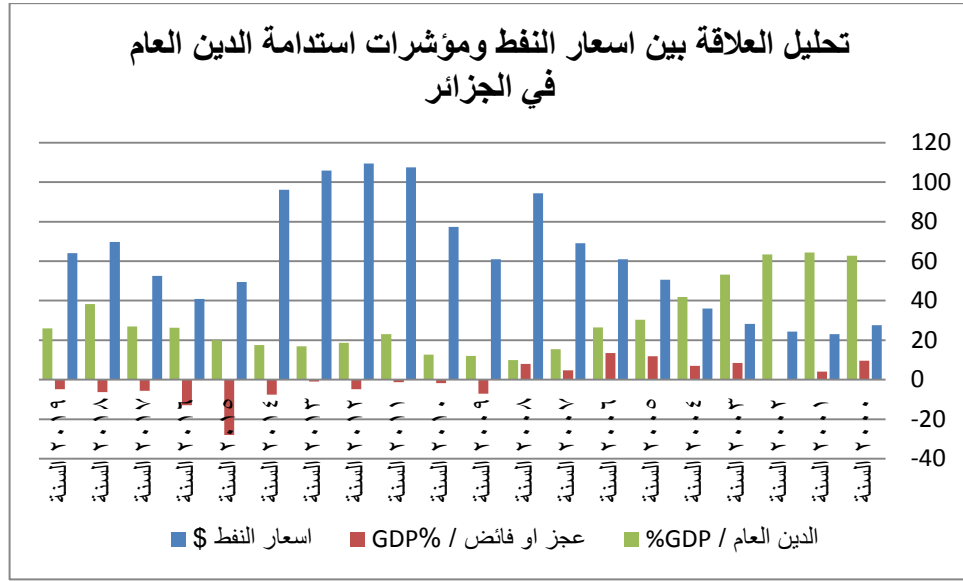
تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة
(2019 – 2000)

الدين العام / (4)%GDP	عجز او فائض / (3)%GDP	اسعار النفط(2) \$	السنوات(1)
62.8	9.6	27.6	2000
64.4	4.0	23.1	2001
63.4	0.2	24.3	2002
53.2	8.4	28.2	2003
41.8	7.0	36.0	2004
30.4	11.9	50.6	2005
26.5	13.5	61.0	2006
15.4	4.8	69.1	2007
9.9	7.9	94.4	2008
12.0	-7.1	61.0	2009
12.7	-1.8	77.4	2010
23.0	-1.3	107.5	2011
18.7	-4.9	109.5	2012
16.89	-0.9	105.9	2013
17.5	-7.6	96.2	2014
19.9	-28.0	49.5	2015
26.3	-13.0	40.8	2016
26.9	-5.6	52.6	2017
38.3	-6.3	69.8	2018
26.0	-4.9	64.0	2019

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد ، الاعوام(2015- 2019)

- -العمود (3 ، 4) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (13، 14)

شكل (4)



المصدر : من عمل الباحث استناداً الى الجدول (15)

المبحث الرابع

تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة

(2000 - 2019)

المطلب الأول : تطور انتاج النفط في العراق :-

إيرادات القطاع النفطي تمثل العنصر الأساسي لتحريك الاقتصاد العراقي فتزداد المشاريع التنموية بزيادة الإيرادات وتتنخفض بانخفاضها، ان زيادة الانتاج والاحتياطي النفطي جعل من هذا المورد ممول مهم للقطاع الاقتصادي ، ويعد العراق من البلدان النفطية التي دعت إلى ضرورة تطور استخراج النفط الخام منذ عام 1965 من خلال منظمة الأوبك ، على اعتبار إن ذلك يحقق استقرار في أسعار النفط الخام وحركة العرض النفطي ، فضلاً عن زيادة قدرة المنظمة على التحكم في سوق النفط الخام إلى حدٍ ما ، كذلك تقليل اثر الخزين الاستراتيجي والطوارئ للدول المستهلكة والعرض من خارج أوبك، وتطوير الإنتاج تعني رفع سقف نضوب الاحتياطيات النفطية ومن ثمة زيادة العمر الزمني لتلك المصادر إن عملية الإنتاج مسألة في غاية الأهمية إذا ما أحسنت الدول النفطية تطبيقها للأخذ به ، وفي الأول من حزيران ١٩٧٢ ، أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (٦٩) ، الذي أمت بموجبه أصول شركات النفط الدولية وممتلكاتها ونقل ملكيتها إلى شركة النفط الوطنية العراقية، لتبدأ حقبة جديدة في تاريخ الصناعة النفطية العراقية (*) ، وما هي الا سنوات قليلة حتى بدأ العراق يجني المنافع بعد عام ١٩٧٣ من ارتفاع أسعار النفط وتساعد معدلات إنتاجه^(١).

يعاني القطاع النفطي في العراق من صعوبات عديدة أدت إلى انخفاض انتاج النفط العراقي مقارنة بما تحويه ارض العراق من ابار نفطية وثروة دائمة، واهم هذه العوامل التي ادت الى تذبذب الانتاج العراقي هو اضطرابات الوضع الامني، واعمال السلب والنهب والتخريب الذي تعرضت له المنشآت العراقية خلال الاحتلال الامريكي عام 2003 ، وتقدم الآلات والمعدات وتدمير البنى التحتية وغيرها من العوامل الاخرى منها تقلبات الاسعار النفطية في اسواق النفط

(*) كان قانون ٨٠ لعام ١٩٦١ البداية الفعلية لعملية التأميم والذي نص على تحديد مناطق الاستثمار لشركات النفط الاجنبية واسترجاع الأراضي غير المستثمرة فعلاً والتي شكلت (٩٩.٥) من الاراضي الخاضعة لسيطرة شركات النفط الاجنبية .

(١) احمد حسين علي إلهيتي ، اقتصاديات النفط ، مصدر سابق ، ص ٣٤٣ .

العالمية ، يتركز الإنتاج النفطي العراقي بثلاثة حقول نفطية رئيسة تشكل ما يقارب % 80 من الإنتاج الكلي ، وهذه الحقول هي حقل كركوك الذي بدأ عام 1934 ، وحقل الرميلة الجنوبية والشمالية اللذان بدأ الإنتاج فيهما (1951 و 1962) على التوالي ، ويعتقد الكثير من الاختصاصيين في المجال النفطي إن الحقول المنتجة في العراق يمكن تطويرها لإنتاج ثلاثة إضعاف إنتاجها الحالي ومنها حقل القرنة الذي من المتوقع أن يصل إنتاجه النفطي إلى (750) ألف برميل يومياً ، إذ يوجد في العراق 27 حقلاً منتجاً حالياً ونحو 25 حقلاً نفطياً قريباً من الإنتاج بينما يوجد ما يقارب 26 حقلاً نفطياً غير منتج وبعيد عن الإنتاج ويوجد أيضاً في العراق 65 رقعة استكشافية متوزعة في مناطق مختلفة في العراق (١) .

يتضح من الجدول (16) أن إنتاج النفط العراقي خلال المدة (2000 – 2002) تعد من اسوء سنتين التي مرت بها الصناعة النفطية العراقية ، إذ ألحقت الحربان اللتان خاضهما العراق أضراراً كبيرة للبنية التحتية والدمار والتخريب للمنشآت النفطية ، فضلاً عن عدم قدرة العراق على إعادة إعمار ما دمرته الحرب بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه آنذاك .

ان الإنتاج العراقي من النفط الخام تأثر خلال الحرب التي مر بها العراق عام 2003 فقد بلغ إنتاجه في هذا العام حوالي (1377.8) الف برميل يومياً ، وهي نسبة منخفضة عن السنوات السابقة نتيجة عدم استقرار الوضع الامني وانهيار البنى التحتية واعمال التخريب والنهب الذي ادى الى توقف الانتاج النفطي بشكل جزئي ، وأما في عام 2004 فقد ازداد الانتاج النفطي ليصل الى (2107.1) الف ب/ي نتيجة عودة العراق إلى سوق النفط الدولية بعد رفع العقوبات التي دامت ثلاثة عشر عاماً وعلى أثر ذلك ارتفع معدل الإنتاج اليومي لتلك المدة .

واما في عام 2005 فقد بلغ انتاج النفط (1853.2) الف ب/ي، اي انه عاد للانخفاض من جديد ويعزى سبب الانخفاض هذا الى اعمال التخريب التي استهدفت المنشآت النفطية وتهالك الآلات والمعدات وغياب قانون النفط والغاز (٢) ، وفي عام 2006 فقد وصل انتاج النفط الخام

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، مصدر سابق ، ص ٢١١ .

(٢) احمد جاسم جبار الياسري، الاقتصاد العراق ومستقبل الطاقة الناضبة والمتجددة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2015 ، ص 85 .

الى (1957.2) الف ب/ي محققاً زيادة طفيفة رغم معاناته من التذبذب وعدم الاستقرار في الانتاج.

وفي عام 2007 وصل الانتاج النفطي الى (2183.7) الف ب /ي محققاً بذلك زيادة مقارنة بالسنة الماضية ويعود سبب هذه الزيادة الى عودة بعض المنشآت النفطية الى معاودة الانتاج، وان كان هذا الارتفاع في انتاج النفط لا يتناسب وحجم الاحتياطات النفطية والثروة الهائلة من النفط الخام الموجودة في العراق، في عام 2008 زاد الانتاج النفطي الا انه سرعان ما تأثر بالأزمة المالية العالمية اذ انخفض الطلب على النفط إثر تأثره بانخفاض مستوى التشغيل والبطالة اذ انخفض سعر برميل النفط العراقي حتى وصل 40 دولار للبرميل بعد ان كان 110 دولار للبرميل الواحد وبعدها أخذ الانتاج في الارتفاع بشكل تدريجي حتى بلغ عام 2010 (2358.1) برميل في اليوم، ومن ثم أخذت الحكومة العراقية على عمل اتفاقات مع شركات اجنبية مستثمرة لغرض زيادة الانتاج النفطي في ما يسمى بـ (جولات التراخيص) ⁽¹⁾.

وفي عام 2011 بلغ انتاج العراق (2652.6) الف ب/ي، إذ تم تنفيذ العمل بعقود جولة التراخيص الاولى والثانية في حقول غرب القرنة الزبير ومجنون مما ادى الى الاستمرار في زيادة الانتاج ويعتقد ان هذا الارتفاع في الانتاج سيؤدي إلى تبوء العراق مراتب متقدمة بين الدول المصدرة للنفط الخام ⁽²⁾ وفي عام 2013 وصل الانتاج النفطي (2979.6) الف برميل في اليوم نتيجة زيادة اسعار النفط الخام العالمية وزيادة الطلب العالمي عليها لانخفاض انتاجية كل من (قطر ، اليمن، سوريا، تونس، الكويت، السعودية) ⁽³⁾.

وفي عام 2014 ورغم الظروف التي مر بها العراق إلا ان الانتاج النفطي بقي محافظاً على استمراره بالزيادة حتى وصل (3110.5) الف ب/ي بالرغم من الانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام العالمية، إلا ان نسبة زيادة الانتاج النفطي خلال السنة زادت بنسبة (3.1 %) مقارنة بسنة 2013 ويعزى سبب الزيادة في الانتاج النفطي الحاجة لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة من خلال ما يوفره الانتاج النفطي من عوائد مالية بعد زيادة الصادرات النفطية .

(1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو، التقرير الاحصائي السنوي، 2012، ص9.

(2) عبد الحسين العنبيكي ، اقتصاد العراق النفط فوضى تنمويه ، خيارات الانطلاق، ط ١، الساقى ، ٢٠١٢ ، ص 49.

(3) صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد، 2013 ، ص94

الفصل الثانيتحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام واستدامة الدين العام في البلدان النفطية المختارة

وفي عام 2015 وصل الانتاج النفطي (3504.1) الف ب/ي ليرتفع حتى عام 2018 ويبلغ (4458.0) الف ب/ي ويعزى سبب الزيادة هذه الى ان اسعار النفط الخام كانت مرتفعة في النصف الاول من سنة 2018 والطلب العالمي مرتفعاً كذلك ^(١) .

جدول (16)

تطور انتاج النفط في العراق للمدة (2000 - 2018) الف ب /ي

السنوات	انتاج النفط
2000	2810.0
2001	2593.7
2002	2126.5
2003	1377.8
2004	2107.1
2005	1853.2
2006	1957.2
2007	2183.7
2008	2280.5
2009	2336.2
2010	2358.1
2011	2652.6
2012	2942.4
2013	2979.6
2014	3110.5
2015	3504.1
2016	4164.0
2017	4469.0
2018	4458.0

Source : Opec , Annual Statistical Bulletin , (2007,2012 and 2016,2019)

^(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول، التقرير الاحصائي السنوي، 2019، ص90.

المطلب الثاني : تطور مؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000 – 2019)

أُتسم الاقتصاد العراقي في ثلاثينيات القرن الماضي بكونه اقتصاداً زراعياً فعوائد القطاع الزراعي كانت القناة الرئيسية للموازنة العامة، ولكن ارتفاع مستوى إنتاج وتصدير النفط الخام ألقى بظلاله بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي ، وظهر فيما بعد ما يسمى المرض الهولندي (**Dutch Disease**) إذ استرخى الاقتصاد العراقي على وسادة النفط تاركاً القطاع الزراعي يصارع البقاء، خاصة بعد الحروب التي خاضها العراق مع إيران والكويت .

أما القطاع الصناعي فلم يكن هو الآخر أوفر حظاً من القطاع الزراعي إذ عانى الإهمال والتدهور خلال الحقب السابقة ؛ مما كرس من مفهوم أحادية الاقتصاد العراقي وجعله يتسم بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على العوائد النفطية في تمويل خزائنه.

إذ يقف العراق اليوم على مفترق طرق ، بوجود إطار اقتصادي معطل الى حد كبير ، من شأنه تعطيل الاستثمار الضروري مما يؤدي الى اختلالات في التوازن الاقتصادي بصورة كبيرة ، بالرغم من امتلاكه احتياطي نفطي هائل تقدر بـ(١٤٣) مليار برميل وهو يحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد السعودية وكندا ، فإن هذه الثروة في الوقت الحالي تقدم شيئاً قليلاً عن كونها مورداً مالياً ، فمن الطبيعي استخدام الإيرادات الناشئة عن بيع النفط ، ووجود إطار سياسة اقتصادية يرسم مساراً لنمو مستدام واسع منصف ، من خلال السياسات القطاعية المستهدفة وتخصيصات الموازنة، إذ إن الاقتصاد العراقي يمتلك امكانات كبيرة تعطيه القدرة على النمو والنقدم وكل ما يحتاجه هو توظيف تلك الامكانات والقدرات عبر سياسات اقتصادية سليمة وقيادة مخلصه وكفوءة قادرة على تعبئتها لتنفيذ تلك السياسات ^(١)، لذا فإن تحليل تطورات الاقتصاد

(١) أديب قاسم شندي ، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، (واسط / العراق) ، ط١، ٢٠١٥، ص١١-١٢.

العراقي انما هي رصد علمي للمسارات المستقبلية ، لذا سيتم التطرق إلى تطورات مؤشرات استدامة الدين العام كما يلي :

أولاً : تطور مؤشر الناتج المحلي الاجمالي :-

يُعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة في قياس مستوى النشاط الاقتصادي لأي بلد فضلاً عن ذلك تستعمل نسبة التغير فيه إحصائياً لقياس النمو الاقتصادي، وأيضاً يستعمل هذا المؤشر مع المؤشرات الأخرى في رسم السياسة الاقتصادية للبلد ، وبصورة عامة فإن تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه فضلاً عن الدخل القومي فأنتهما يعبران عن التطور في المستوى المعيشي للأفراد⁽¹⁾، ويُعد العراق من الدول النفطية التي تحتل موقفاً متقدماً بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط لضخامة احتياطاتها فضلاً عن أنه أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك ، ويعد القطاع النفطي أحد أهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الاجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى⁽²⁾ ، ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الاجمالي من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000 – 2010)

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية والتي تشكل النسبة الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي وتبلغ تقريباً (47%) على الرغم من ان توجه الدولة ينصب اليوم باتجاه تنويع مصادر الدخل، اذ ان هذا التنويع يساعد في خلق قطاعات انتاجية جديدة تحقق النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتي بدورها تحقق القوة والمتانة للاقتصاد العراقي، وان ارتفاع وانخفاض

⁽¹⁾ نزار سعد الدين وابراهيم سليمان كطف ،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، عمان الاردن، ط ١ ، دار الحامد ، ٢٠٠٦، ص١٢٣.

⁽²⁾ بحث مقدم الى وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، سبل تنويع مصادر الإيرادات العامة، ٢٠٠٩، ص٥.

اسعار النفط الخام تعد من أهم المخاطر السلبية التي تؤثر على العراق ، حيث ان التوقعات تشير الى ان العراق يمتلك الكثير من الموارد والقدرات التي لها الامكانية الكافية لتطوير قطاعات الانتاج والتي تسهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وقد شهد الناتج المحلي الاجمالي في العراق تذبذباً واضحاً نتيجة الظروف التي مرّ بها البلد من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية والتذبذب في اسعار النفط الخام كلها عوامل ادت الى تذبذب الناتج المحلي الاجمالي في العراق^(١) ، وكما نلاحظ من الجدول (17) شهد الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً خلال المدة (2000 - 2003) إذ انخفضت (10621 - 20969) مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة ، بسبب الظروف التي مر بها العراق مما ادى الى استنزاف الموارد المالية للبلد وتحطيم البنى التحتية وتوقف معظم منشأته الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) وعلى اثر ذلك انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية^(٢) .

وعاود الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعه بعد عام 2003 أي بين (2004- 2008) ليصل عام 2008 حوالي (107672) مليون دولار مقارنة بعام 2004 والذي بلغ (24700) مليون دولار ، ليصل معدل النمو الى (48.50%) عام 2008 ، وكان سبب الارتفاع هو ارتفاع الصادرات الكلية الناجمة عن زيادة تصدير النفط الخام لان القطاع النفطي هو القطاع الرئيسي الذي استمر بالإنتاج ، وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام 2009 ليصل الناتج بالأسعار الجارية الى (94291) مليون دولار مقارنة بعام 2008 الذي بلغ (107672) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ

^(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١١ ، ص٩

^(٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٤ ، ص٧.

(-12.40%) ، بسبب التراجع الحاصل في اسعار النفط من (94.4) دولار عام 2008 الى (61.0) دولار عام 2009 على أثر تداعيات الازمة المالية العالمية أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية وبذلك انخفض نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ادى ذلك الى انخفاض معدل نمو الناتج في العام نفسة ، ليعود الناتج بعد ذلك بالارتفاع في عام 2010 ليصل الى (117138) مليون دولار وبمعدل نمو (24.20%) محققاً بذلك زيادة مقارنة بعام 2009 ، يعزى سبب الزيادة الى ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام الى (77.4) دولار مقابل (61.0) دولار للسنة الماضية .

المرحلة الثانية: تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011 – 2019)

وعند متابعة بيانات الجدول (17) يتبين إن الناتج المحلي الاجمالي يشهد ارتفاعاً مستمراً في قيمته حتى العام 2013 والذي سجل عنده الناتج المحلي الاجمالي اقصى قيمة له ليبلغ (207124) مليون دولار ، وحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (11.40%) ، إن هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي يعود أغلبه إلى ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية ، لكن في الاعوام 2014 و 2015 انخفض مقدار الناتج المحلي الاجمالي وبلغ هذا الانخفاض (192772) و(157015) مليون دولار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (6.90%-) و (18.50%-) ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2014 واستمراره بالانخفاض في عام 2015 إذ انزلق سعر النفط إلى دون 50 دولار للبرميل.

عاود الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع خلال الاعوام (2016 – 2019) بلغت (157839 – 205230) مليون دولار وبمعدلات نمو متباينه قدرت بـ (0.50% ، 11.30% ، 13.30% ، 3.06%) ، نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية فوق

50 دولار مقارنة بعام 2015 مما ادى الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في تلك الفترة .

جدول (17)

تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP في العراق

دولار

السنوات (1)	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار(2)	معدل النمو % (3)
2000	20969	-----
2001	17682	-15.70
2002	17437	-1.40
2003	10621	-39.0
2004	24700	132.60
2005	36243	46.70
2006	54846	33.90
2007	72486	32.20
2008	107672	48.50
2009	94291	-12.40
2010	117138	24.20
2011	157994	34.90
2012	185945	17.70
2013	207124	11.40
2014	192772	-6.90
2015	157015	-18.50
2016	157839	0.50
2017	175683	11.30
2018	199134	13.30
2019	205230	3.06

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2013 ، 2019 ، 2020).

• العمود (3) من عمل الباحث

ثانياً : تطور مؤشر العجز و الفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2000- 2019)

من المعروف ان الموازنة العامة بشكل اساسي تتكون من جانبين ، هما جانب الإيرادات العامة والذي يعبر عن ما تحصل عليه الدولة من دخول ، ويتم تقييد البنود الخاصة بها في الجانب الدائن من الموازنة ، أما الجانب الآخر من الموازنة فهو جانب النفقات العامة ، والذي يسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة ، ويتم تقييد الفقرات الخاصة بها في الجانب المدين من الموازنة ، وتجمع الموازنة العامة هذين الجانبين في وثيقة مالية واحدة لتعبر عن المركز المالي للبلد وما يتحقق في نهاية السنة المالية سواء كان عجزاً ام فائضاً ، ويمكن توضيح مؤشرات العجز أو الفائض في الموازنة العامة من خلال ما يلي :

١. تطور مؤشر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2000 – 2019)

تضم موازنة العراق الاتحادية أشكالاً متأتية من مصادر الطبيعة مثل (النفط ، الغاز ، ... إلخ) أو المتأتية من مصادر سيادية مثل (الضرائب ، الرسوم) ، وبعد انتهاء الحرب في عام (2003)م كان يوجد نوعاً آخر من الإيرادات ولكنه لا يدخل ضمن الإيرادات العامة التي تمول الموازنة الاتحادية وهي حوالات الخزينة أو الدين الداخلي، وهي من طرق تمويل عجز الموازنة^(١).

لغرض الوقوف على تطور الإيرادات العامة كنسبة من GDP في موازنة العراق الاتحادية لادب من دراسة تطور حجم الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة (2000-2019) م من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2000 – 2010)

يمكن توضيح تطور الإيرادات العامة خلال هذه المرحلة ، بالاستعانة بالجدول (18) ، إذ يتضح ان الإيرادات العامة ارتفعت من (587.06) مليون دولار عام 2000 الى (889.50) مليون دولار عام 2002 بمعدل نمو سنوي (48.60%) ، كما ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من (2.80%) الى (5.10%) وكان ذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية بموجب مذكرة التفاهم (هو برنامج الأمم المتحدة، الصادر بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٩٨٦، لعام

(١) عمار عبد الجبار ، الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات المساندة التي وقعها العراق في عام (٢٠٠٥)م ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

1995؛ المسمى برنامج النفط مقابل الغذاء Oil for Food Program وهو برنامج يسمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة) .

وبعد الحرب الأخيرة في عام 2003 ارتفعت الإيرادات العامة إلى (1108) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (24.60%) ، أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت إلى (10.40%) بسبب زيادة الإيرادات النفطية .

حيث نلاحظ في عام 2004 ارتفعت الإيرادات العامة وبلغت (21989) مليون دولار وسجلت أعلى معدل نمو سنوي بلغ نحو (1884.60%) ، وكذلك سجلت أعلى نسبة من الناتج بلغت (89.0%) وذلك بسبب رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن العراق مما أدى إلى زيادة الصادرات النفطية في تلك الفترة .

حققت الإيرادات العامة أعلى مستوى لها خلال هذه المرحلة عام 2008 ، إذ بلغت (66544) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (54.30%) ، كما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (61.8%) ، وان هذه الزيادة في الإيرادات العامة كانت بسبب زيادة العوائد النفطية . فيما انخفضت الإيرادات العامة عام 2009 إلى (47035) مليون دولار ، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (29.31%) ، أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت إلى (49.9%) وكان ذلك بسبب الأزمة المالية خلال تلك الفترة التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي من قبل الدول الصناعية، وبالتالي انعكست على النشاط الاقتصادي من خلال انخفاض حجم الإيرادات العامة ، بعد ذلك عاودت الإيرادات العامة الارتفاع عام 2010 بلغت نحو (59981) مليون دولار وحققت معدل نمو سنوي بلغ حوالي (27.50%) ، أما نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (51.2%) نتيجة ارتفاع العوائد النفطية مرة أخرى .

المرحلة الثانية : تطور الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(2011- 2019)

أما في المدة (2011-2012)م فقد ارتفعت الإيرادات العامة إذ بلغت أعلى مستوى لها عام (2012)م كانت قيمتها (102759) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (10.50%) ، في

حين بلغت نسبتها من (GDP) (55.8%) ، بسبب الزيادة في اسعار النفط التي شهدتها السوق النفطية . ولكن سرعان ما انخفضت الايرادات العامة خلال الاعوام (2013 - 2016) حيث بلغت (97633 - 46395) مليون دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-4.98 % ، -22.40%) على التوالي ، أما نسبتها من الناتج انخفضت من (41.6% - 29.4%) بسبب انخفاض اسعار النفط الى (20) دولار للبرميل وكذلك بسبب التطورات التي حدثت في هذا العام والمتمثلة في الازواج السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية التي انطلقت ضد المجاميع الارهابية التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية ، ادت الى فقدان السيطرة على الحقول النفطية الهامة في هذه المناطق ، مما دفع الحكومة العراقية الى ضغط النفقات العامة والبحث عن مصادر جديدة للإيرادات العامة وتفعيل دور الإيرادات غير النفطية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الإيرادات العامة ، ولفك الارتباط المستمر بين الموازنة العامة (الإيرادات العامة) في العراق من جهة واسعار النفط الخام في السوق الدولية من جهة أخرى ، لم يستمر وصف النفط بالذهب الاسود، وذلك بعد انخفاض اسعاره في النصف الثاني من عام 2014 وبلوغ سعر برميل النفط لمتوسط غرب تكساس (27) دولار للبرميل في بداية عام 2016 ، وان تراكم لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط وارادات مالية ضخمة لم تحسن بعض تلك الدول استغلالها في تطوير التعليم والصحة وتنمية القطاعات الإنتاجية الفاعلة في الاقتصاد الوطني لاعتقادها بانها اصبحت دولة قوية ونست ان اعتمادها على الموارد الريعية سوف يجعلها تعاني ولسنوات عديدة من عجز كبير في موازنتها العامة وعدم تمكنها من الوصول الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة⁽¹⁾ .

عاودت الإيرادات العامة الارتفاع للأعوام (2017 - 2019) لكن بشكل أقل من الاعوام السابقة وبمعدلات نمو موجبة متناقصة بلغت (40.90% ، 37.80% ، 1.02%) ، اما نسبتها من الناتج كانت متباينة بين الارتفاع والانخفاض على النحو التالي (37.2 % ، 45.2% ، 44.3%) يرجع ذلك إلى اضطراب اسعار النفط في الاسواق العالمية .

⁽¹⁾ فاضل علي عثمان ، (سنة الخريف النفطي العربي) ، عام ٢٠١٦ ، على الموقع الالكتروني

جدول (18)

تطور الايرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

دولار

الاييرادات العامة / %GDP (4)	معدل النمو % (3)	الاييرادات العامة مليون دولار(2)	السنوات (1)
2.80	-----	587.06	2000
3.40	1.96	598.60	2001
5.10	48.60	889.50	2002
10.40	24.60	1108	2003
89.0	1884.60	21989	2004
81.0	22.80	27002	2005
59.6	21.13	32709	2006
58.1	31.81	43117	2007
61.8	54.30	66544	2008
49.9	-29.31	47035	2009
51.2	27.50	59981	2010
59.0	55.04	92996	2011
55.8	10.50	102759	2012
41.6	-4.98	97633	2013
39.5	-7.40	90364	2014
38.1	-33.90	59766	2015
29.4	-22.40	46395	2016
37.2	40.90	65390	2017
45.2	37.80	90084	2018
44.3	1.02	91004	2019

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2012 ، 2015 ، 2018 ، 2020).

- العمود(3) من عمل الباحث .
- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17) .

٢. تطور مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2000 – 2019):-

تميزت هذه المدة بتزايد حجم الإنفاق الحكومي بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص، بسبب ظروف الحرب و ما تبعها من آثار سلبية، وفرض العقوبات الدولية، إذ ازدادت النفقات العامة بمعدلات نمو قد فاقت الزيادة الحاصلة في الإيرادات العامة باستثناء مدة ما بعد عام 2003 ، وكما أن نسبة الزيادة في النفقات العامة قد تركزت على الجانب الجاري في أغلب الأحيان أكثر من نسبة الزيادة في الإنفاق الاستثماري عدا بعض الحالات النادرة والتي أنصبت على إعادة بناء ما دمرته الحرب، لذا يمكن توضيح تطور مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة (2000 – 2019) من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2000 – 2010):

من خلال معطيات الجدول (19) ، نلاحظ ان النفقات العامة قد شهدت حالة من التزايد المستمر إذ سجلت الاعوام (2000-2002) والتي تتراوح بين (776.50 – 1547.70) مليون دولار على التوالي ، وبمعدل نمو سنوي موجب قدر بـ (31.90% ، 51.15%) ، اما نسبة النفقات العامة الى GDP ارتفعت الى (8.90%) وان سبب هذا الارتفاع يرجع الى فرضت عقوبات اقتصادية وتعويضات دولية عليه ، وكذلك اعتمدت الحكومة على الاصدار النقدي الجديد لكي تمويل الموازنة واعادة ما دمرته الحرب وهذا ما دفع الانفاق الى الزيادة في تلك المدة، إلا أنها قد تراجعت عام 2003 إلى (1024) مليون دولار ، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب- (33.80) ، و كانت نسبة النفقات العامة (9.60%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك بسبب توقف أغلب المشاريع والخطط التنموية في تلك المدة بسبب حرب الخليج الثالثة.

إلا أنها عادت الارتفاع خلال الاعوام (2004-2008) والتي تتراوح بين (49257- 21412) مليون دولار على التوالي، بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي(1991.01%، 85.90%) على التوالي ، وقد استمرت نسبة النفقات العامة الى GDP بالتذبذب ضمن هذه المستويات مسجلة تفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض بلغت (86.7% ، 52.8% ، 46.3% ، 35.7% ، 45.7%) وان سبب ذلك هو زيادة رواتب الموظفين بشكل كبير بعد عام (2003) (زيادة الانفاق الجارية على حساب الانفاق الاستثماري) اي اتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الاقتصاد في تلك المدة .

تراجعت النفقات العامة إلى (44784) مليون دولار عام 2009 ، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (9- %) ، اما نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت الى (47.5%) ، وكان ذلك بسبب السياسات الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة للآزمة المالية للعام نفسه.

وأما المدة الأخيرة (2010) فشهدت زيادة في النفقات العامة نتيجة للارتفاع التدريجي في أسعار النفط العالمية و التي رافقتها زيادة في معدلات إنتاج و تصدير النفط الخام، بالإضافة الى توسيع حجم لمشاريع الحكومة الخدمية؛ مما أدى الى استمرار الزيادة في النفقات العامة خلال تلك المدة فارتفعت الى (59944) مليون دولار عام (2010) م وبمعدل نمو بلغ (33.90%) ، كما ارتفعت نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي الى (51.2%) .

المرحلة الثانية : تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2010 – 2019)

شهدت النفقات العامة ارتفاعا في حجمها خلال الاعوام (2011 - 2013) بمقدار (67314 - 102168) مليون دولار على التوالي ، بمعدل نمو سنوي بلغ (12.30% ، 13.30%) على التوالي ، كما ارتفعت نسبة النفقات الى GDP والتي بلغت (42.7% ، 43.5%) على التوالي ، ولكن نلاحظ انخفاض النفقات العامة خلال الاعوام (2014 - 2016) بمقدار (99432 - 63499) مليون دولار على التوالي ، بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.70- % ، 9.10-) على التوالي ، بينما انخفضت نسبة مساهمة النفقات العامة الى GDP وصلت الى (43.5% ، 40.2%) على التوالي يرجع ذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية ، وأما المدة الأخيرة (2017 - 2019)م فشهدت عودت الزيادة الى النفقات العامة نتيجة للارتفاع التدريجي في أسعار النفط العالمية و التي رافقتها زيادة في معدلات إنتاج و تصدير النفط الخام إذ سجلت النفقات العامة (63759 - 94521) مليون دولار وبمعدلات نمو تصاعدي موجبة (0.40% ، 7.20% ، 38.30%) ، كما ارتفعت نسبة النفقات إلى GDP وصلت إلى (36.3% ، 46.1%) .

جدول (19)

تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

دولار

السنوات(1)	النفقات العامة مليون دولار(2)	معدل النمو % (3)	النفقات العامة / GDP%(4)
2000	776.50	-----	3.70
2001	1023.9	31.90	5.80
2002	1547.70	51.15	8.90
2003	1024	-33.80	9.60
2004	21412	1991.01	86.7
2005	17583	-17.90	52.8
2006	25385	44.40	46.3
2007	26497	4.40	35.7
2008	49257	85.90	45.7
2009	44784	-9.08	47.5
2010	59944	33.90	51.2
2011	67314	12.30	42.7
2012	90176	33.96	49.0
2013	102168	13.30	43.5
2014	99432	-2.70	43.5
2015	69859	-29.70	44.5
2016	63499	-9.10	40.2
2017	63759	0.40	36.3
2018	68363	7.20	34.3
2019	94521	38.30	46.1

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2012 ، 2015 ، 2018 ، 2020).

- العمود(3) من عمل الباحث
- العمود(4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

٣. تطور نسبة العجز أو الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)

تتكون الموازنة العامة في العراق من الإيرادات العامة والنفقات العامة محققة عجزاً و فائضاً حسب الأهداف التي تسعى اليها الحكومة أو الواقع الاقتصادي الذي يعيشه البلد، إذ شهدت الموازنة العامة في العراق خلال مدة البحث حالة فوائض مالية بالرغم من التخطيط لموازنات ذات عجز، إذ ان زيادة اسعار النفط الخام العالمية يجعل من الإيرادات العامة في نهاية السنة المالية تتجاوز التخصيصات المالية المقدرة باستثناء بعض السنوات نتيجة تأثرها بالظروف التي مر بها العراق سواء على المستوى المحلي او العالمي، وما ترتب عليها من اثار سلبية انعكست على الاقتصاد العراقي^(١) ، وتعد الموازنة العامة لأية دولة اداة ضرورية من ادوات تحديد وتنفيذ وتوجيه السياسات الاقتصادية وفق رؤيتها العامة واستراتيجيتها التنموية ، وبعد أن تمت دراسة بنود الموازنة العامة في عينة الدراسة بشقيها (الإيرادي والانفاقي)، ويمكن الوقوف على الصورة العامة للمركز المالي للدولة من خلال صافي الفائض او العجز في الموازنة العامة من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى : تطور نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)

شهد الاقتصاد العراقي حالات عجز في الموازنة لـ (8) سنوات خلال مدة الدراسة مقابل (12) سنوات فائض ، نلاحظ من الجدول (20) خلال المدة (2000 - 2002) تكون الموازنة العامة في حاله عجز، بلغ العجز(188.9- ، -425.3 ، -658.2) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (125.14 % ، 54.80%) أما نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي كانت منخفضه وسالبة بلغت (0.90%- ، -2.4 % ، -3.8 %) ويعود ذلك لانخفاض العوائد النفطية نتيجة فرض العقوبات الدولية و حظر تصدير النفط و ارتفاع النفقات العامة على الإيرادات العامة وكل هذا بسبب دخول العراق حرب الخليج الثانية و التي كبدت العراق خسائر جديدة و عقوبات دولية صارمة و طويلة ، أسفرت عن تدمير أغلب البنى التحتية المدنية و الاقتصادية للعراق و تراجعت المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير .

(١) د. عبد علي المعموري وآخرون، التقرير الاستراتيجي العراقي، بيروت، لبنان 2012- 2013 ، ط1 ، مركز حمورابي للبحوث - والدراسات الاستراتيجية، شركة صبح للطباعة والتجليد ، 2014 ، ص 297 .

وبعد حرب الخليج الثالثة عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد ازدادت عائدات العراق النفطية الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة رغم تراجع الإيرادات الأخرى (الضريبية وغير الضريبية)، في الوقت الذي كان فيه الإنفاق العام قد تركز على النفقات الجارية بشكل رئيسي وقد كانت الزيادة في الإيرادات العامة قد فاقت الزيادة في النفقات العامة؛ مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته (84) مليون دولار، وكان معدل النمو السنوي سالبا (112.80-%) ، وأن الفائض في هذه المدة كان متأتيًا من زيادة إيرادات مصدر واحد فقط وهو النفط في ظل تراجع حجم ونسبة الإيرادات الأخرى، وقد بلغت نسبة الفائض (0.8%) من الناتج المحلي الإجمالي ، استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة ، إذ بلغت قيمته (9419) مليون دولار عام 2005 ، بمعدل نمو سنوي يبلغ (1532.40%) ، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (28.2%) ، وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات العامة لاسيما النفطية وتراجع النفقات العامة .

كما تحققت أعلى حالة فائض عام 2008 بقيمة (17287) مليون دولار بمعدل نمو (4.01%) ، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت (16.1%)، وكما ذكرنا سابقاً فأن سبب الفائض في هذه المدة هو زيادة أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية ، إذ ارتفعت أسعار النفط وبشكل غير مسبوق من قبل، إذ ازدادت بمعدلات أكبر من الضعف خلال تلك المدة .

تراجع حجم الفائض عامي 2009 و 2010 إلى (2251 - 37) مليون دولار، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب في تلك المدة (86.97-% ، 98.40-%) ، كما تراجع الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.4% ، 0%) ، وان سبب تراجع الفائض كان نتيجة لانهايار أسعار النفط نتيجة للالزمة المالية في تلك المدة، إذ هبطت إلى أدنى مستوى لها ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية.

المرحلة الثانية : تطور نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011 - 2019)

بينما حققت الموازنة فائضاً مالياً خلال المدة (2011 - 2012) م وكان أعلى فائض لها (25682) مليون دولار عام (2011) م وأعلى معدل نمو سنوي بلغ (69310.80%) خلال

مدة الدراسة ،اما نسبتها من الناتج بلغت (16.3%) وذلك نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق عام (2003م) وارتفاع إنتاج وتصدير النفط الخام وصاحبه ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ؛ مما أدى إلى ارتفاع العوائد النفطية وخاصة للأعوام (2011 و 2012) م مما أدى الى تحقيق فوائض مالية في الموازنات العامة خلال تلك المدة ، إلا أنه عاد وسجل حالة عجز خلال الاعوام (2013 – 2016) إذ بلغت (-4535 ، -17104) مليون دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي قدر بـ (-136.04 % ، 69.50%) ، واما نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (-1.9% ، -10.8%) على التوالي . بسبب تراجع اسعار النفط ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي لغرض الاقتراض والذي بلغ 15 مليار دولار لسد النفقات العامة .

يعود الفائض في الموازنة العامة خلال عامي (2017 – 2018) اذ بلغت (1631 – 21721) مليون دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي قدر بـ (-109.50% ، 1231.80%) وإما نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (0.9% ، 10.9%) على التوالي بسبب ارتفاع اسعار النفط.

إلا أنه عاد وسجل مرة اخرى عجزاً عام 2019 بلغ (-3517) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (-116.20%) ، أما نسبته من الناتج بلغت (-1.8%) نتيجة لتراجع العوائد النفطية وانخفاض تصدير النفط؛ مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة بشكل عام والإيرادات النفطية بشكل خاص .

جدول (20)

تطور العجز او الفائض ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

دولار

السنوات(1)	العجز او الفائض مليون دولار(2)	معدل النمو (3)%	العجز او الفائض GDP/%(4)
2000	-188.9	-----	-0.90
2001	-425.3	125.14	-2.4
2002	-658.2	54.80	-3.8
2003	84	-112.80	0.8
2004	577	586.90	2.3
2005	9419	1532.40	28.2
2006	7324	-22.20	13.4
2007	16620	126.92	22.4
2008	17287	4.01	16.1
2009	2251	-86.97	2.4
2010	37	-98.40	0
2011	25682	69310.80	16.3
2012	12583	-51.0	6.8
2013	-4535	-136.04	-1.9
2014	-9068	99.95	-4
2015	-10093	11.30	-6.4
2016	-17104	69.50	-10.8
2017	1631	-109.50	0.9
2018	21721	1231.80	10.9
2019	-3517	-116.20	-1.8

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2012 ، 2015 ، 2018 ، 2020).

- العمود(3) من عمل الباحث
- العمود(4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

ثالثاً/ تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2000 – 2019

شهد الاقتصاد العراقي خلال عقد السبعينات مرحلة انتعاش اقتصادي (Economic Recovery) بسبب الصدمتين النفطيتين التي حققت له فوائض مالية كبيرة ، إذ أصبح الاقتصاد العراقي ثاني أقوى اقتصاد عربي بعد السعودية ، وساهم في تصحيح أسعار النفط خلال الاعوام (1973- 1979)م بتحقيق فوائض كبيرة قدرت ب(95) مليار دولار ، ساهمت بدعم القطاعات الإنتاجية بكافة أصنافها فضلاً عن بناء مؤسسات إنتاجية حكومية أحجم القطاع الخاص عن العمل بها لضخامة رؤوس أموالها وكانت تحتاج إلى قرار سياسي شجاع، أما في بداية عقد الثمانينات فقد تراجع الاقتصاد العالمي بسبب الكساد التضخمي ، رافقه انخفاض الطلب على صادرات المواد الأولية ومنها النفط وانخفاض الأسعار بشكل كبير ، مما أدى الى تراجع الإيرادات العراقية و لاسيما بعد تدهور قيمة الدولار بسبب التضخم ، وزادت من معاناة العراقيين بعد دخوله حرب الخليج الأولى واستمرارها لمدة (8) سنوات وكانت السبب في زيادة الإنفاق العسكري الهائل مما أدى إلى الوقوع في فخ المديونية ، فانخفضت الفوائض المالية للعراق من (35.5) مليار دولار عام (1980)م الى (1.2) مليار دولار عام (١٩٨٢) م ، وأنفق العراق بحدود (166) مليار دولار خلال مدة الحرب ، في حين لم تتجاوز إيرادات صادراته الإجمالية (77.6) مليار دولار^(١).

أما في عقد التسعينات دخل العراق الحرب مع الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية على البلد حيث حدد مجلس الأمن الدولي بالقرار (986) عام (1995) نسبة لا تتجاوز (30%) من قيمة مبيعات النفط العراقي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء عام (1996) لتعويض الدول والشركات والافراد الذين تضرروا من هذه الحرب ولكن في (٢٧. سبتمبر عام ٢٠٠٠) خفضت النسبة الى 25 % ، وثم خفضت الى 5 % في عام (2003) . مما اضطرت الدولة اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) لتمويل النفقات العامة، وتسبب ذلك زيادة في معدلات التضخم (ارتفاع المستوى العام الاسعار) وتدهور الوضع الاقتصادي^(٢) .

اما بعد عام (2003) بلغ اجمالي الدين الخارجي في العراق حسب البنك الدولي (125) مليار دولار) ويقدر نادي باريس اجمالي الديون ب(120) مليار دولار اما شركة (ايكزوتيكس) المتخصصة في تجارة الديون ان ديون العراق تتراوح بين (103.4 ، 129.4) مليار دولار ولكن العراق يعترف بالظروف الاستثنائية التي كان يمر بها من حروب وحصار

^(١) ناهدة عزيز الخفاجي " اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، (٢٠٠٥) ص ٨٢ .

^(٢) نور شدهان عداي "تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية" ، قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد ، (٢٠١٦) ، ص ١٢ .

اقتصادي جعلته يحتل مركز الصدارة في قائمة المديونية العالمية ، مما دفع الحكومة العراقية تقديم تقرير الى الأمم المتحدة في بداية التسعينات يشير فيه الى أن الديون الخارجية على العراق بلغت (٤١) مليار دولار ، ومنذ ذلك الحين أنقطع العراق عن العالم الخارجي بسبب العقوبات الدولية ولم يقوم بخدمة ديونه من دفع لأقساط الدين و الفوائد المترتبة عليه و لم تقام له أي جدولة لديونه مما أدى الى تراكم الفوائد المترتبة عليه ، لذا فالديون العراقية التي نشأت بسبب السياسات الخاطئة و الحروب المستمرة هي ديون تتميز بضخامتها ، فضلاً عن عدم توافر الأموال اللازمة لتسديدها في المستقبل المنظور . وعليه لابد من البحث عن حلول غير تقليدية لهذه الديون فيما لو أراد العراق الإقرار بها و التي أثقلت كاهل اقتصاده ، وفي تاريخ (٢١/١١/٢٠٠٤) دخل العراق مفاوضات مع نادي باريس حول اعادة جدولة الديون حيث خفضت (80%) من اجمالي الدين وتسديد (20%) على مراحل للمدة (23) سنة (١) .

حيث اعفت كل من الولايات المتحدة واستراليا والصين وسلوفاكيا وقبرص العراق من كامل ديونها بنسبة (100%) ، والغت صربيا (90%) وبلغاريا ورومانيا وماليزيا واندونيسيا اعفت نحو(80%) ومصر (65%) من اجمالي الدين الخارجي البالغ حوالي (740 مليون دولار) ، وبولندا اعفت (70%) من اجمالي ديونها البالغة (500مليار دولار)^(٢). ويمكن توضيح هذا المؤشر من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000-2010) :

يمكن توضيح التطور التاريخي للدين العام في العراق من خلال الجدول (21) اذا نلاحظ ان الدين العام اخذ بالارتفاع خلال المدة (2000 - 2004) اذ يبين ان في عام (2004) ارتفع اجمالي الدين بمقدار (132197) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو(10.14%) عما كان عليه اجمالي الدين في عام (2000) والذي كان منخفضا حيث بلغ نحو(94116) مليون دولار ، أما نسبته من الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من (448.83% ، 535.21%) على التوالي ، وان سبب هذا الارتفاع في اجمالي الديون يعود الى تجميد الارصدة العراقية في المصارف الاجنبية، وعدم احتساب الفوائد المترتبة عليه، والتي كان من المفترض استخدامها في سداد الديون فضلاً عن ذلك زيادة الفوائد التأخيري نتيجة الحروب والعقوبات الدولية التي فرضت على الاقتصاد العراقي، ومن ثم أصبح العراق مثقلا بالديون الذي مازال يقوم بتسديدها .

(١) عماد حسن حسين " تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق " اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، (٢٠١٦) ، ص١٠٩
(٢) نور شدهان عداي "تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، (٢٠١٦)، مصدر سابق، ص ١٤.

ثم انخفض الدين العام للمدة (2005 – 2008) حيث بلغ (68233) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (13.45-%) مقارنة بعام 2005 والبالغ (105303) مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (20.30-%) ، اما نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من (290.54% ، 63.40%) وذلك بسبب تحرر العراق من الحصار الاقتصادي والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام (2003) وزيادة صادرات النفط الخام وارتفاع اسعارها مما ادى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة .

لكن نلاحظ ارتفاع اجمالي الدين العام خلال عام (2009) وبلغ نحو (72156) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب قدر ب(5.70%) ، اما نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي بلغت (76.50%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية التي كانت السبب الرئيس في انخفاض اسعار النفط وانخفاض العوائد النفطية مما ادى الى زيادة الدين العام ، ولكن نلاحظ انخفاض حجم الدين العام في عام (2010) بلغ حوالي (65652) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (9.01-%) ، اما نسبة الدين الى الناتج بلغ حوالي (56.04%) ، وان سبب هذا الانخفاض في نسبة الديون يعود الى تسديد جزء من دين وزارة المالية ومزاد حوالات الحزينة نتيجة ارتفاع اسعار النفط .

المرحلة الثانية : تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011 – 2019) :

كما نلاحظ من الجدول (21) شهد اجمالي الدين العام ارتفاعاً كبيراً خلال الاعوام (2011 – 2012) اذ بلغ (68993 ، 70120) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب قدر حوالي (5.09% ، 1.60%) ، بينما بلغت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي (43.70% ، 37.70%) ومن الاسباب التي أدت الى الارتفاع في اجمالي الدين العام هو توجه الحكومة نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة ، من خلال اصدار الحوالات والسندات الحكومية ونتيجة الاحداث الامنية في تلك المدة مما ادى الى هبوط الحاد في اسعار النفط مما دفعت الحكومة الى اصدار سندات وطنية وسندات التسليم الاجل بالدولار وخصم الحوالات الصادرة من البنك المركزي في السوق الثانوي وغيرها من الاسباب التي دفعت اجمالي الدين العام بالارتفاع⁽¹⁾ .

ترجع اجمالي الدين العام والذي سجل انخفاضاً خلال الاعوام (2013- 2014) حيث بلغ (68383 ، 66778) مليون دولار ، وبمعدل نمو سنوي سالب قدر ب (2.50-% ، 2.30-%) ، بينما بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي

⁽¹⁾ البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقرير اقتصادي ، ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، ص ٤٣ .

(33.02 % ، 34.60 %)، ويعود ذلك الانخفاض في حجم الديون نتيجة اعفاء بعض الدول ديونها المستحقة على العراق واصبحت الحكومة قادرة على تسديد الفوائد المترتبة عليها بسبب زيادة اسعار النفط وتحسين الاوضاع الاقتصادية فضلاً عن انخفاض ارصدة كل من القروض الجديدة بنسبة (48.4%) وقروض اعادة الجدولة بنسبة (14.4%) .

بينما شهد الدين العام ارتفاعاً كبيراً خلال المدة (2015 - 2017) إذ ارتفع الدين العام من (86621) مليون دولار في عام 2015 بمعدل نمو بلغ (29.70%) الى (101539) مليون دولار في العام 2017 بمعدل نمو بلغ (9.50%) ، اما نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت الى (55.20 % ، 57.80 %) ان السبب الرئيسي لزيادة الدين العام للسنوات المذكورة يعود إلى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من العام ٢٠١٤ ، والتي تمثلت بكل من انخفاض اسعار النفط وما تلاها من تراجع في مستويات هذه الاسعار، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية لمواجهة التنظيم الارهابي التي اتقلت كاهل الموازنة العراقية وما تسببت به من نقص واضح في السيولة تسبب في حدوث عجوزات مالية في الموازنة العامة للدولة خصوصاً عامي 2015 و 2016 ، مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الدين الداخلي والخارجي من اجل سد الفجوة المالية المتمثلة بنقص السيولة من اجل تغطية عجز الموازنة عامي 2015 و 2016 ، اما فيما يخص عامي 2018 و 2019 فقد انخفض حجم الدين العام ليبلغ (76007 - 44981) مليون دولار بمعدلات نمو سنوي سالبه بلغت (-25.14 % ، -40.80 %) مقارنة بعام 2017 ، اما نسبة الدين الى الناتج انخفضت الى (38.20 % ، 21.90 %) والسبب في ذلك يعود إلى تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية في العراق وارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية.

جدول (21)

تطور الدين العام ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

دولار

السنوات (1)	الدين العام (2)* مليون دولار	معدل النمو % (3)	الدين العام / GDP (4)%
2000	94116	-----	448.83
2001	96764	2.80	547.24
2002	103582	7.04	594.03
2003	119266	15.14	1122.92
2004	132197	10.80	535.21
2005	105303	-20.30	290.54
2006	68894	-34.60	125.60
2007	78845	14.40	108.80
2008	68233	-13.45	63.40
2009	72156	5.70	76.50
2010	65652	-9.01	56.04
2011	68993	5.09	43.70
2012	70120	1.60	37.70
2013	68383	-2.50	33.02
2014	66778	-2.30	34.60
2015	86621	29.70	55.20
2016	92709	7.03	58.70
2017	101539	9.50	57.80
2018	76007	-25.14	38.20
2019	44981	-40.80	21.90

البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المؤشرات السنوية (2000-2019) .

- العمود (3) من عمل الباحث .
- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17) .

* تم تحويل رصيد الدين العام في العراق من الدينار الى الدولار بالاعتماد على سعر الصرف الموازي خلال مدة الدراسة كما في المعلق (1) .

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000 – 2019)

يتضمن هذا المطلب تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية و مؤشرات العجز في الموازنة العامة والدين العام في العراق للمدة (2000 – 2019) للوقوف على العلاقة بينهما ، إذ تمارس كل هذه المؤشرات دوراً مهماً في تحديد حجم التطور الاقتصادي لأي دولة ، وذلك من اجل تقييم الوضع الاقتصادي والمالي ومعرفة مدى قوه الاقتصاد او ضعفه ، فضلاً عن القدرة على التنبؤ بالوضع الاقتصادي مستقبلاً ، يمكن توضيح ذلك من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام للمدة (2000- 2010) :

نحاول في هذه المرحلة عمل مقارنة بين كلا المتغيرات وايجاد العلاقة بينهما نلاحظ من الجدول (22) ان خلال المدة (2000- 2002) انخفض سعر النفط واجمالي العجز / GDP بمقدار (27.6 ، 24.3) دولار و (-0.90% ، -3.8%) على التوالي ، وبالمقابل نلاحظ ايضا ارتفاع الدين العام / GDP والذي يتراوح بين (448.83% ، 594.03%) على التوالي ، وان السبب في ذلك هو حرب الخليج الاولى و الثانية ادت الى زيادة النفقات العامة (ولاسيما الانفاق العسكري) ولم يستطع العراق تسديد القروض والفوائد المترتبة عليه ، مما ادى الى تراكم المديونية العامة نتيجة فرض العقوبات الدولية عليه فضلاً عن توجيه الجزء الاكبر من العوائد النفطية الى الدول المتضررة نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء ، مما اضطرت الحكومة في بعض السنوات اللجوء الى الاقتراض لسد زيادة الانفاق العام مما ادى الى ارتفاع حجم المديونية ، اما خلال المدة (2003 – 2008) نلاحظ تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بالنسبة للفائض / GDP في الموازنة و الدين العام / GDP، اذ يبين الجدول (22) ان هناك ارتفاع في الاسعار النفطية العالمية وتحقيق الفائض / GDP في الموازنة العامة خلال الاعوام (2003 – 2008) ويتراوح بين (28.2 ، 94.4) دولار بالنسبة للأسعار و (0.8 % ، 16.1%) على التوالي بالنسبة للفائض ، ولكن بالمقابل انخفاض في الدين العام / GDP بين (1122.92% ، 63.40%) على التوالي بسبب رفع الحصار الاقتصادي وتحرر العراق من القيود المفروضة عليه في مدة الحرب واستقرار الاوضاع الاقتصادية فضلاً عن زيادة رواتب الموظفين بشكل كبير بعد عام (2003) ، مما ادى الى زيادة الانفاق العام مقارنة بالإيرادات العامة .

أما خلال العام (2009) انخفض الفائض / GDP في الموازنة العامة واسعار النفط العالمية والذي يتراوح بين (2.4%) بالنسبة للفائض ، اما اسعار النفط بلغت (61.0) دولار ، ولكن نلاحظ ارتفاع الدين العام /GDP بلغت نحو(76.50%)، بسبب الازمة المالية العالمية التي ادت الى تراجع العوائد النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في تغطية النفقات العامة بالإضافة الى اتفاقية نادي باريس التي تم بموجبها تخفيض نسبة (80%) من اجمالي الديون الخارجية التي كانت مفروضة على العراق وبذلك تعتبر هي سبب رئيس في انخفاض المديونية العمومية .

شهد عام (2010) تحقيق نقطة تعادل بين العجز والفائض / GDP وبلغ (0) وارتفعت اسعار النفط الى (77.4) دولار ، في المقابل انخفاض في اجمالي الدين العام / GDP وبلغ حوالي (56.04%) ، بسبب ارتفاع اسعار النفط وعند هذه الارتفاع حققت الموازنة تعادل بين العجز والفائض / GDP مما ادى لدخول العراق مفاوضات مع صندوق النقد الدولي و الحصول على تخفيض في ديونه .

المرحلة الثانية: تحليل العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام للمدة (2011 - 2019) :

بالعودة إلى بيانات الجدول(22) فيما شهدت المديتين (2011- 2012)م ارتفاعاً بالأسعار النفطية العالمية وتحقيق نسبة من الفائض / GDP بلغت (16.3% ، 6.8%) ، وانخفاضاً تدريجياً في الديون العمومية، فانخفضت من (43.70%) عام (2011) الى (37.70%) عام (2012)م ، ويمكن القول إن ظاهرة الدين العام للعراق برزت بأبعاده الداخلية و الخارجية منذ عقد الثمانينات و تقامت في ظل اختلال هيكل الاقتصاد العراقي من جهة ، وتعرضه للحروب والعقوبات الدولية من جهة اخرى ، والذي نلاحظ من خلال هذه المدة حققت فائض في الموازنة نتيجة لارتفاع اسعار النفط ، وفي حين اتخذ الدين العام منحى معاكس نحو التراجع ومن الواضح هو تراجع الدين للعراق وذلك لدخول العراق مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول إعادة جدولة ديون العراق وتخلي بعض الدول الدائنة عن نسبة كبيرة من ديونها .

شهدت الاعوام (2013 - 2016) انخفاضاً في اسعار النفط وتحقيق العجز / GDP في الموازنة العامة وبلغ نحو(1.9% ، -10.8%) على التوالي ،وكذلك ارتفاع نسبة الدين للناتج حوالي (33.02% ، 58.70%) دولار على التوالي ، بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة

الايضاح الامنية في تلك المدة فضلاً عن حرق الابار النفطية؛ مما أدى إلى تراجع الصادرات النفطية في تلك المدة، وبالتالي لجوء الحكومة الى الاقتراض الداخلي والخارجي (قروض صندوق النقد الدولي) لسد العجز المالي في الموازنة العامة .

عادت اسعار النفط العالمية الارتفاع وحققت الموازنة العامة فائض / GDP في الاعوام (2017 - 2018) إذ بلغت (52.6 ، 69.8) دولار ، (0.9 % ، 10.9 %) للفائض، اما الدين العام / GDP انخفضت حوالي (57.80 % ، 38.20 %)، والسبب في ذلك يعود إلى تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية في العراق وارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات الحكومية ، مما ادى ذلك الى تقليص الديون الحكومية في تلك المدة ، وفي عام (2019) انخفضت اسعار النفط العالمية مرة اخرى الى (\$64.0) وحققت عجزاً في الموازنة العامة بلغت نسبته (-1.8 %) ، اما نسبة الديون للنتائج بلغت (21.90 %) السبب يعود الى انخفاض العوائد النفطية التي تستخدمها الدولة في تسديد القروض .

جدول (22)

تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق
للمدة (2000 – 2019)

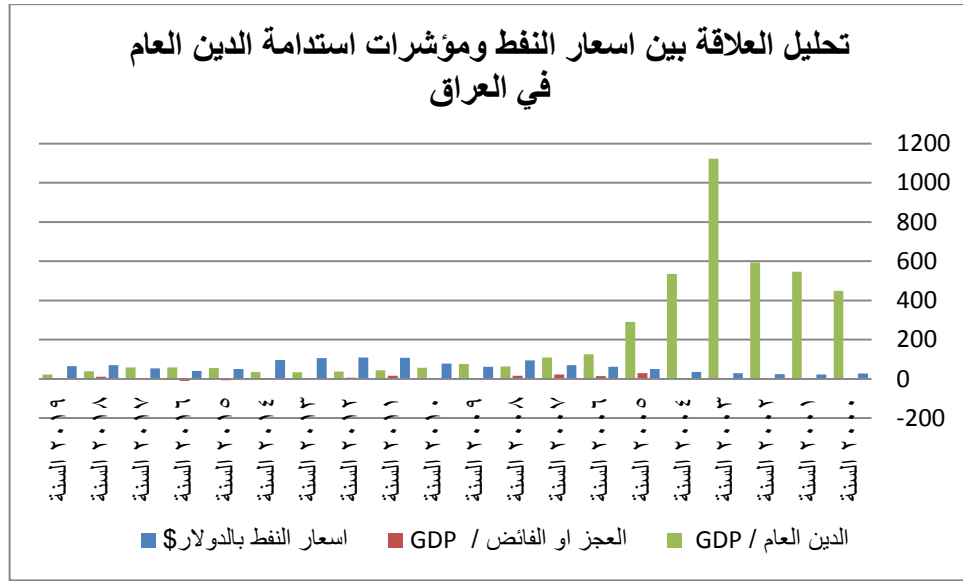
دولار \$

الدين العام / %GDP (4)	العجز او الفائض / % GDP (3)	اسعار النفط بالدولار \$(2)	السنوات (1)
448.83	-0.90	27.6	2000
547.24	-2.4	23.1	2001
594.03	-3.8	24.3	2002
1122.92	0.8	28.2	2003
535.21	2.3	36.0	2004
290.54	28.2	50.6	2005
125.60	13.4	61.0	2006
108.80	22.4	69.1	2007
63.40	16.1	94.4	2008
76.50	2.4	61.0	2009
56.04	0	77.4	2010
43.70	16.3	107.5	2011
37.70	6.8	109.5	2012
33.02	-1.9	105.9	2013
34.60	-4	96.2	2014
55.20	-6.4	49.5	2015
58.70	-10.8	40.8	2016
57.80	0.9	52.6	2017
38.20	10.9	69.8	2018
21.90	-1.8	64.0	2019

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد ، (2015- 2019).

- العمود (3،4) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (20، 21) .

شكل (5)



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (22) .

الفصل الثالث

**قياس أثر العلاقة بين أسعار النفط الخام ومؤشرات
استدامة الدين العام في دول مختارة السعودية والجزائر
مع إشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)**

المبحث الاول

التوصيف النظري النموذج

المبحث الثاني

الإطار النظري الاختبارات المستخدمة في البحث

المبحث الثالث

قياس أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات استدامة

الدين العام في الدول المختارة.

الفصل الثالث: قياس أثر العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في دول مختارة (السعودية والجزائر والعراق) للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)

تمهيد

يُعد الاقتصاد القياسي أداة مهمة لبيان العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية كمياً، ومن خلاله يتم بناء النماذج الرياضية بهدف تقييم الظواهر الاقتصادية المستقلة Independent variables الأكثر معنوية في التأثير على المتغيرات المعتمدة Dependent variables بالإضافة إلى هذا فإن التحليل القياسي يحتل أهمية بالغة من حيث إن النظرية الاقتصادية لم تُعد تعتمد على الأسلوب الوصفي فقط وإنما احتل الأسلوب الكمي أهمية متنامية باستمرار إذ تم التعبير عن الظواهر الاقتصادية وإثباتها من خلال الأرقام وهو ما يعبر عنه الاقتصاد القياسي ، ويجعل النظرية أكثر قبولاً أو أكثر رفضاً لقدرته على إثبات صحة فرضيات النظرية الاقتصادية ويجعلها أكثر قبولاً .

في هذا الفصل سيتم توصيف النماذج المستخدمة في الدراسة ومن ثم صياغتها بأشكالها المختلفة ، إذ تمَّ في هذا الفصل صياغة الصيغة الخطية ، وتمَّ الاعتماد في تقدير النماذج المختلفة للدراسة من خلال النظام الإحصائي الجاهز (Eviews 11) . وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: التوصيف النظري للنموذج

يُعد النموذج القياسي إحدى الطرائق التي يمكن بواسطتها تسهيل وتبسيط حقيقة أو ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة، التي تضم جملة من المتغيرات المختلفة. والهدف الأساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فروض النظرية الاقتصادية واختباره^(١).

وإذا ما كان النموذج الاقتصادي (**Economic Model**) منظومة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، الغرض منها تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وممثلة للواقع، فإن النموذج القياسي (**Econometric Model**) هو نموذج اقتصادي يتضمن إضافة إلى العلاقات النظرية الممثلة رياضياً، متغيرات عشوائية (**Random Variables**)، وقد يتكون من معادلة واحدة أو مجموعة معادلات^(٢).

ويلاحظ اعتماد النموذج القياسي في صياغته على العلاقة السببية والتأثير الارتباطي بين مجموعة من المتغيرات التي تمثل النموذج، لغرض تحليلها أو التنبؤ بها، وهذه الصياغة تعتمد أساساً على النظرية الاقتصادية (**Economic Theory**) في اختيار المتغير أو المتغيرات المستقلة المراد

دراستها ومحاولة تحديد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، والاقتصاد الرياضي (**Mathematical Economics**) لصياغة العلاقات الخاصة بالمشكلة وذلك بوضعها في هيئة رموز ومعادلات، وأخيراً يتم الاستعانة بعلم الإحصاء لتقدير معالم الصيغ المقترحة واختبار الفروض ليتم الوصول إلى النتائج الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالمشكلة المدروسة.

إن الغرض الرئيس من هذا المطلب هو بناء نموذج لتحديد المتغيرات الاقتصادية (الخارجية) وتشخيص تأثيرها في مؤشرات استدامة الدين العام ، فمن الأهمية أن يكون هيكل

(١) وليد إسماعيل السيفو، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨، ص ٣٩.

(٢) طالب حسن نجم الحياي، مقدمة في القياس الاقتصادي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١، ص ٢٠.

النموذج منسجماً في علاقاته مع الفرضيات التي تعرضنا لها سابقاً، وان تكون المعايير المستخدمة للحكم عليه وتقويم صلاحياته التجريبية منسجمة مع غرضه، علماً أن النموذج المقترح تم توصيفه بناءً على النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة.

أولاً: هيكل النموذج:-

تم اخذ السلسلة الزمنية للبيانات السنوية لدول العينة كما إن ومؤشرات استدامة الدين العام والمتمثلة بـ(المتغيرات المعتمدة) وتقلبات أسعار النفط كمتغيرات مستقلة كما يعبر عنها وهي:

❖ المتغيرات التابعة

١ . نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (Y1).

تم الاستعانة بمؤشر نسبة العجز والفائض مقسوماً الى الناتج المحلي الإجمالي في كل من السعودية والجزائر والعراق باعتباره متغير تابع.

٢ . نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (Y2)

تم الاستعانة بمؤشر نسبة الدين العام في كل من السعودية والجزائر والعراق مقسوماً

الى الناتج المحلي الإجمالي.

❖ المتغيرات المستقلة:-

وهو المتغير المعبر عن تقلبات أسعار النفط الذي يتمثل بالمتغير المستقل، والذي يكون في جميع النماذج كالاتي:

١ . أسعار النفط (X).

تم اخذ البيانات السنوية لدول الدراسة عن طريق اخذ أسعار النفط للسلسلة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٩ حسب أسعار النفط العالمية وتكون هذه الأسعار موحدة لكافة دول الدراسة.

ثانياً: بناء الانموذج الرياضي : ومن اجل تقدير متغيرات الدراسة في دول العينة للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩ واختبار وجود علاقة توازنه بين المتغيرات المستقلة وهي سعر النفط ، ومؤشرات استدامة الدين في الأجل الطويل طبقاً للنظرية الاقتصادية و الدراسات التطبيقية السابقة، سيتم تقدير معادلتين واستخدامها في دول العينة:

المعادلة الأولى: $Y1 = f(X)$

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1 X$$

معلمات = β_0, β_1

$Y1$ = نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي

X = أسعار النفط

المعادلة الثانية: $Y2 = f(X)$

$$Y2 = \beta_0 + \beta_1 X$$

معلمات = β_0, β_1

$Y2$ = نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

X = أسعار النفط

المبحث الثاني: الإطار النظري للاختبارات المستخدمة في البحث

لقياس العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في دول العينة للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩) تم استخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (Autoregressive Distributed Lag Estimates) الذي قام كل من (Shin and Pesaran) (1999) بتطوير أنموذج (ARDL)، حيث يستطيع هذا الأنموذج التغلب على هذه المشكلة، حيث يستطيع هذا الأنموذج تقدير العلاقات التكاملية بين المتغيرات سواء كانت ساكن عند المستوى $I(0)$ او عند الفرق الأول $I(1)$ ، كذلك استطاع (Shin and Pesaran) إضافة ميزة أخرى لهذا الأنموذج وهو إمكانية تحديد تخلفات زمنية مختلفة (Lag) للمتغيرات^(٣). وتم اتباع الخطوات التالية.

١. اختبار استقراره السلاسل الزمنية

يُعد استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة لكثير من التطبيقات الإحصائية التي تعتمد على سلسله زمنية البيانات الاقتصادية والمالية ذات حقة زمنية محددة، وهو موضوع ذا أهميه بالنسبة للتحليل القياسي اذ ان الاستدلال عن المتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضلله أي تكون النتائج بين المتغيرات غير مستقر، و ليست حقيقيه، وهذا ما يسمى بـ(الانحدار الزائف أو المضلل)، وهناك العديد من الطرق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرار، وسوف نعتمد أحدهما، والذي تعد من الطرائق الاوسع انتشاراً وهو اختبار جذر الوحدة ، إذ يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال فترة زمنية للملاحظات والتأكد من مدى استقراريتها، وتحديد رتبه

(3) Eviews 9 User's Guide II, CHAPTER 27, P 283

التكامل كل متغير على حدة فاذا استقرت السلسلة الزمنية بعد أخذ الفرق الأول فان السلسلة الأصلية سوف تكون متكاملة من الرتبة الأولى أما إذا استقرت السلسلة في الفرق الثاني فان السلسلة الزمنية سوف تكون متكاملة من الرتبة الثانية .

ولأجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجه تكاملها سوف نقوم باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

• اختبار ديكي فولر الموسع: -

بعد الانتقادات التي وجهت لاختبار (ديكي - فولر) البسيط ، إذ قام الباحثان ديكي وفولر عام ١٩٨١ بتطوير هذا الاختبار وأطلق عليه اختبار (ديكي- فولر الموسع) اثبتت هذه الاختبارات كفاءته من خلال الدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية، إذ يعد أكثر كفاءه من الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة، إذ إنه لا يبقى خطأ الارتباط بين البواقي يمكن وصف النموذج.

يعد اختيار ديكي فولر الموسع (ADF) احد اختبارات جذر الوحدة، ويعتمد على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى السكون السلاسل الزمنية أم عدم سكونها ، وهي صيغة النموذج المستخدم ، وحجم العينة ، ومستوى المعنوية (zero) و يلاحظ في هذا الصدد إن هناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامه في حالة (ADF) كالاتي^(٤):

الصيغة الاولى: بدون حد ثابت ولا اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

(٤) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٦٦٢-٦٥٨.

وبلاحظ في هذه الصيغة انها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني وتتمثل الفروض في هذه الحالة كالآتي: -

$$\lambda = 0 \quad \text{or} \quad p = 1 \quad \text{فرضية العدم}$$

$$\lambda < 0 \quad \text{or} \quad p < 1 \quad \text{فرضية البديلة}$$

ويتم ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية في المعادلة (1) لكي تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي مبعراً عنها بإحصائية D.W .

ونلاحظ اختفاء المشكلة بعد ادراج ثلاثة حدود للفروق مثلاً ،وان هذه الفروق تتمثل كالآتي:-

$$y_t \Delta_{-1} = y_{t-1} - y_{t-2} \dots \dots \dots (1,1)$$

$$y_t \Delta_{-2} = y_{t-2} - y_{t-3} \dots \dots \dots (1,2)$$

$$y_t \Delta_{-3} = y_{t-3} - y_{t-4} \dots \dots \dots (1,3)$$

ومن ثم تقدير الصيغة وبعدها يتم حساب تاو ديكي فولر الموسع وفق الصيغة التالية: -

$$I^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} \dots \dots \dots (1-4)$$

ومن ثم الحصول على القيمة الحرجة $ADF_{\lambda}(i,n,e)$ للنموذج i وحجم العينة n ومستوى المعنوية e

الصيغة الثانية: بوجود حد ثابت فقط

تختلف هذه الصيغة من الصيغة الاولى لكونه تحتوي على حد ثابت

$$\Delta Y_t = a + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^k p_i \Delta y_{t-i} + u_t \dots\dots(2)$$

وان الفروض المراد اختبارها في هذه الصيغة هي:-

فريضة العدم:- Ho:

$$\lambda=0 \quad \text{or} \quad p=1$$

$$a=0$$

فريضة البديل H1=

$$\lambda < 0 \quad \text{or} \quad p < 1$$

$$a \neq 0$$

وبعد تقدير صيغة الاختبار يتم حساب تاو ديكي فولر الموسع $\hat{T}^* \lambda$ باستخدام الصيغة السابقة او تاو للمعلمة الناقلة $\hat{T}^* a$ باستخدام الصيغة التالية :-

$$\hat{T}^* a = \frac{\hat{a}}{S\hat{a}} \dots\dots\dots(2.1)$$

ومن ثم يتم البحث عن القيم الحرجة لكل من (λ, a) كما يأتي:-

القيمة الحرجة ل (λ) هي: $ADF_{\lambda}(II, n, e)$

القيمة الحرجة ل (a) هي: $ADF_a(II, n, e)$

ومن ثم يتم مقارنة القيمة المحسوبة بالقيم الجدولية

الصيغة الثالثة : بوجود حد ثابت مع اتجاه زمني تحتوي هذه الصيغة على حداً ثابتاً واتجاهاً زمنياً

$$\Delta y_t = a + B_t + \lambda y_{t-1} + \sum_{j=1}^n p_j \Delta y_{t-j} + 4 + \dots \dots \dots (3)$$

وان الفروض المراد اختيارها في هذه الصيغة هي:-

H0: فرضية العدم

$$\lambda=0 \text{ or } p=1$$

$$a=0$$

H1: فرضية البديل

$$\lambda < 0 \text{ or } p < 1$$

$$a \neq 0$$

$$B \neq 0$$

ويعد تقدير صيغة الاختبار يتم حساب تاو ديكي فوللر الموسع $\hat{T}^* \lambda$ وباستخدام الصيغة السابقة ، وتاو للمعلمة الناقل $\hat{T}^* a$ باستخدام الصيغة التالية

$$\hat{T}^* \lambda = \frac{\hat{\lambda}}{\hat{S}_\lambda} \dots \dots \dots (3-1)$$

$$\hat{T}^* a = \frac{\hat{a}}{\hat{S}_a} \dots \dots \dots (3-2)$$

$$\hat{T}^* B = \frac{\hat{B}}{\hat{S}_B} \dots \dots \dots (3-3)$$

ومن ثم يتم البحث عن القيم الحدية لكل من (λ, a, B) كما يلي :-

القيمة الحرجة لـ (λ) هي:- $A D F_\lambda (III, a, e)$

القيمة الحرجة لـ (A) هي:- $A, D, F_a (III, a, e)$

القيمة الحرجة لـ (B) هي:- $A, D, F_b (III, a, e)$

ويمكن الحكم على نتيجة الاختبار ،فاذا كانت قيمة P-Value أقل من 5% فيعني ذلك ان المعلمة معنوية والسلسلة ساكنة ،اما اذا كانت قيمة P-Value اكبر من 5% فيعني ذلك غير معنوية المعلمة والسلسلة غير مستقرة.

او نقارن قيمة (F) المحتسبة بقيمه (F) الجدولية اذا كانت قيمه (F) المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية عندها نرفض فرضيه العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي ان السلسلة مستقرة، اما اذا كان العكس وهذا يعني ان السلسلة غير مستقرة ويستلزم اخذ الفرق الاول ومن ثم اخذ الفرق الثاني اختبارها وهكذا الى ان يتم الحصول على سلسله زمنية مستقرة.

٢. اختبار الحدود:

يعد اختبار أمكانية وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المدروسة باستخدام أنموذج (ARDL) سواء كانت المتغيرات ساكنة من الدرجة الصفر أو من الدرجة واحد أو مزيج بينهما وتبعاً لطريقة اختبار الحدود (Bound Test approach) يتم تحديد حدود الدنيا وحدود عليا لاختبار F (F-statistic) بواسطة فرضية العدم (H_0) التي تعني عدم أمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج عندما تكون قيمة F المحتسبة أقل من القيم الحرجة ترفض فرضية العدم، وتقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك، وفقاً لما سبق ومن الناحية التطبيقية فأن أنموذج تصحيح الخطأ ، واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون للمتغيرات المدروسة نقوم بتطبيق المعادلة التالية:

إذا افترضنا ان هناك ثلاث متغيرات هي Z, Y, X فأن أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء

الموزع سيأخذ الشكل الاتي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_2 \Delta Z_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_3 \Delta y_{t-i} + \lambda_1 X_{t-1} + \lambda_2 Z_{t-1} + \lambda_3 x_{t-1} + \varepsilon_t \dots (9)$$

إذ ان:

β_1 و β_2 و β_3 تمثل معاملات الأجل القصير للمتغيرات المدروسة.

λ_1 و λ_2 و λ_3 تمثل معاملات الأجل الطويل للمتغيرات المدروسة.

و بالتالي فإن اختبار F- bounds يختبر فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود

تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج ، اي ان:

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الامد بين متغيرات

الأنموذج، اي ان:

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq 0$$

فاذا كانت قيمة اختبار الحدود المحتسبة (F-bounds test) أكبر من الحدود الدنيا والعليا نقيلا

الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك، اما إذا كانت اقل من الحدود الدنيا والعليا

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، اما إذا كانت بين الحدود العليا

والدنيا تكون في منطقة عدم الحسم⁽⁵⁾.

٣. تحديد العلاقات القصيرة والطويلة الأجل:-

إن اختبار (ARDL) يتكون من خطوتين الأولى تحديد العلاقات الطويلة الأجل بين

المتغيرات، والثانية تحديد العلاقة القصيرة الاجل، حيث تتم الخطوة الأولى التي هي تحديد

(5) Paresh Kumar Narayan , Reformulating Critical Values for the F-bounds statistics Approach to Cointegration; An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economy Papers,2004, No.02, P9

العلاقات الطويلة الاجل من خلال استعمال اختبار **F-bounds** وهذا يتم من خلال قياس فرضية العدم H_0 التي تنص على (عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج) في المقابل الفرضية البديلة H_1 التي (تؤكد على وجود تكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج)، وفي حال تأكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأمد بين المتغيرات، فان البواقي الناتجة من الأنموذج ستكون بالضرورة مستقرة على الرغم من اختلاف درجة تكامل المتغيرات الأصلية، والخطوة الثانية تتمثل في تقدير العلاقة قصيرة الأمد بين متغيرات الأنموذج^(٦).

(^٦) Adriana and Maria Davidescu , bounds test approach for the long run relationship between shadow economy and official economy, an Empirical analysis for Romania, vol,2015. 10, No. 1, P 41

المبحث الثالث : قياس أثر أسعار النفط على مؤشرات استدامة الدين العام في الدول المختارة (السعودية والجزائر والعراق).

المطلب الأول: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات استدامة الدين العام في السعودية.

❖ اختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات في السعودية

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات محل الدراسة يلاحظ من الجدول (23) ما يلي:

- إن جميع متغيرات التابعة ساكنة عند الفرق الأول وذلك لان القيمة الاحتمالية هي اقل من 5%.
- يلاحظ ان المتغير المستقل سعر النفط (X) مستقر في المستوى لان القيمة الاحتمالية هي اقل من 5%.

جدول (23) نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات في السعودية

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
Y1 في المستوى	ADF	-2.1244	-2.4902	-1.0971	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.2380	0.3283	0.0672	
Y1 في الفرق الاول	ADF	-5.6243	-5.5716	-5.7981	ساكنة
	الاحتمالية	0.0003	0.0016	0.0000	
Y2 في المستوى	ADF	-1.5525	-3.0381	-1.5062	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.4851	0.1549	0.1202	
Y2 في الفرق الاول	ADF	-2.3351	-2.7334	-2.4224	ساكنة
	الاحتمالية	0.1724	0.2362	0.0187	
X في المستوى	ADF	-2.3351	-2.7334	-2.4724	ساكنة
	الاحتمالية	0.1724	0.2362	0.0187	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 11).

المعادلة الأولى: اثر العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشر نسبة العجز والفائض/GDP

١. تقدير جودة الانموذج:-

ان تقدير جودة الانموذج يُعد من الاختبارات الأساسية في جميع النماذج القياسية بما فيها أنموذج ARDL، وتبين نتائج الجدول (24) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي (1.1) بناء على قيم معيار اكايك (Akaike) AIC من بين افضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي، إذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

لوحظ من خلال جدول (24) ان البرنامج حدده مدة ابطاءات للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع فتبين ان مدة ابطاء المتغير التابع (العجز والفائض / GDP) هي ابطاء واحد اما المتغيرات المستقلة فكان مدة ابطاء سعر النفط ابطاء واحد أيضا حسب معيار اكايك.

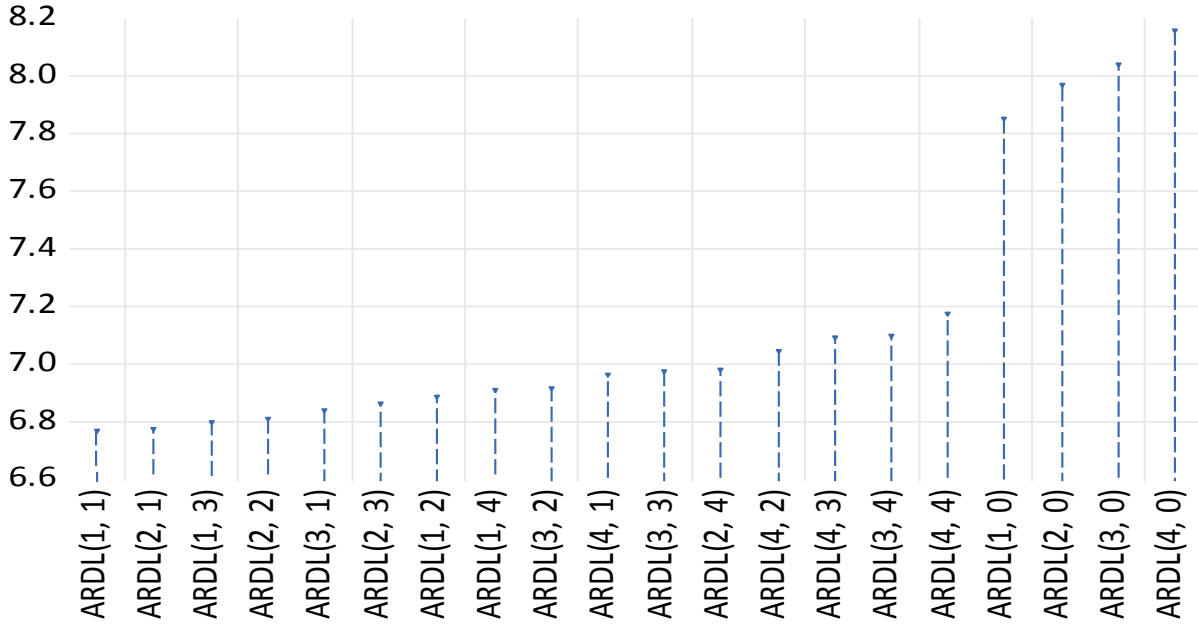
جدول (24) تقدير جودة الانموذج

Selected Model: ARDL(1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.631033	0.126473	4.989458	0.0002
X	0.464434	0.082088	5.657781	0.0000
X(-1)	-0.466512	0.080045	-5.828090	0.0000
C	0.393801	3.648019	0.107949	0.9155
R-squared	0.803595	Mean dependent var		3.831579
Adjusted R-squared	0.764314	S.D. dependent var		12.26581
S.E. of regression	5.954741	Akaike info criterion		6.590916
Sum squared resid	531.8841	Schwarz criterion		6.789746
Log likelihood	-58.61371	Hannan-Quinn criter.		6.624566
F-statistic	20.45762	Durbin-Watson stat		2.434960
Prob(F-statistic)	0.000015			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

شكل (6)

معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر
Akaike Information Criteria



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

بلغ معامل التحديد R^2 (80%) اما Adjusted R-squared فقد بلغت (76.4%) وهذا يبين ان نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة هو (80%) من اجمالي التغيرات في المتغير التابع وهو (العجز والفائض / GDP) ، اما الباقي (20%) تعود الى تغيرات من خارج النموذج. اما F المحتسبة فقد بلغت (20.45) وهي معنوية لان $P.V=(0.000)$ اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$). اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (2.43).

٢. اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

لابد من العمل على اجراء اختبار التكامل المشترك من اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، ويتم هذا الاختبار بواسطة اختبار الحدود F (**F- bounds test**) و الموضح نتائجه في الجدول (24):

جدول (25) اختبار الحدود F- bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.698103	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).
 من الجدول (25) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (3.698103) وهي اكبر من القيم الجدولية عند مستوى (10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك اي نرفض فرضية العدم.

3. تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل ومنهجية تصحيح الخطأ:

الجدول (26) يعكس نتائج المعلمات القصيرة الأجل التي تشير إن متغير سعر النفط كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة طردية قصيرة الاجل مع متغير (العجز والفائض/ الناتج المحلي الاجمالي) وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي اقل من (0.05).
 أما معامل تصحيح الخطأ فانه سالب وهو معنوي إحصائيا عند مستوى اقل من (5%) وهذا يترجم انه تم تصحيح ما قيمته (36%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

جدول (26) تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	0.464434	0.070861	6.554115	0.0000
CointEq(-1)*	-0.368967	0.104054	-3.545920	0.0029

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

يلاحظ من خلال الجدول (27) ان هناك علاقة عكسية و غير معنوية طويله الأجل بين المتغير المستقل وهو سعر النفط مع المتغير التابع وهو (العجز والفائض/ الناتج المحلي الاجمالي) في السعودية لان قيمه P.V هي اكبر من 5%،

جدول (27) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.005632	0.152536	-0.036924	0.9710
C	1.067307	9.977288	0.106974	0.9162
EC = Y1 - (-0.0056*X + 1.0673)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

$$Y1=1.067307--0.005632X$$

٣. نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :

أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (28) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة prob. (ch- square) بلغت (0.4611) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (28)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.576679	Prob. F(2,13)	0.5755
Obs*R-squared	1.548310	Prob. Chi-Square(2)	0.4611

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

ب. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : **He teroskeda sticty**

وعلى اساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس والجدول (29) ادناه يوضح ان قيمة Probichi square بلغت نحو (0.7200) وهي اكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (29)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.115033	Prob. F(1,16)	0.7389
Obs*R-squared	0.128488	Prob. Chi-Square(1)	0.7200

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

٤. نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

لغرض اختبار السكون الهيكلي **Stability** للنموذج المقدر و للعلاقتين الطويلة و القصيرة

الامد خلال المدة المقدره للنموذج ARDL، فإنه سيتم استعمال اختبارين هما:

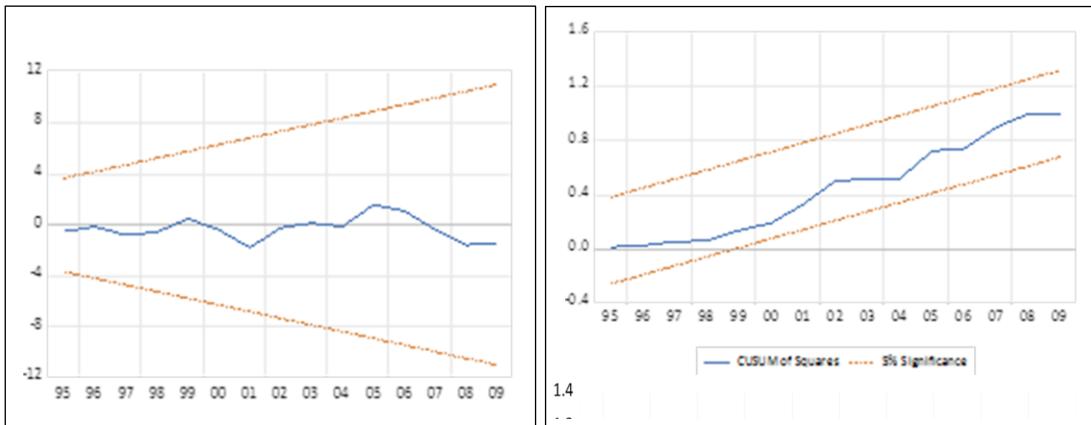
أ: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع the cumulative sum of the recursive residuals (CUSUM)

ب: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة the cumulative sum of recursive residuals squared (SUSUMSQ) من قبل براون و اخرون (SUSUMSQ) و (CUSUM) الاختبارين (7) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين (8) هي مستقرة تعد مقبولة (8)، يبين الشكل (7) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للأنموذج المقدر .ARDL

الشكل (7)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

(7) Brown, R.L., Durbin, J and Evans, 1975, ibid

(8) محمد صالح سلمان و عمار حمد خلف، مصدر سابق.

المعادلة الثانية: إثر العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشر الدين العام /GDP.

١. تقدير جودة الانموذج:-

لوحظ من خلال جدول (30) ان البرنامج حدده مدة ابطاءات للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

فنتبين ان مدة ابطاء المتغير التابع (مؤشر الدين العام /GDP) هي ابطائين أما المتغير المستقل

فكان مدة ابطاء سعر النفط هو ابطائين ايضاً.

جدول (30) تقدير جودة الانموذج

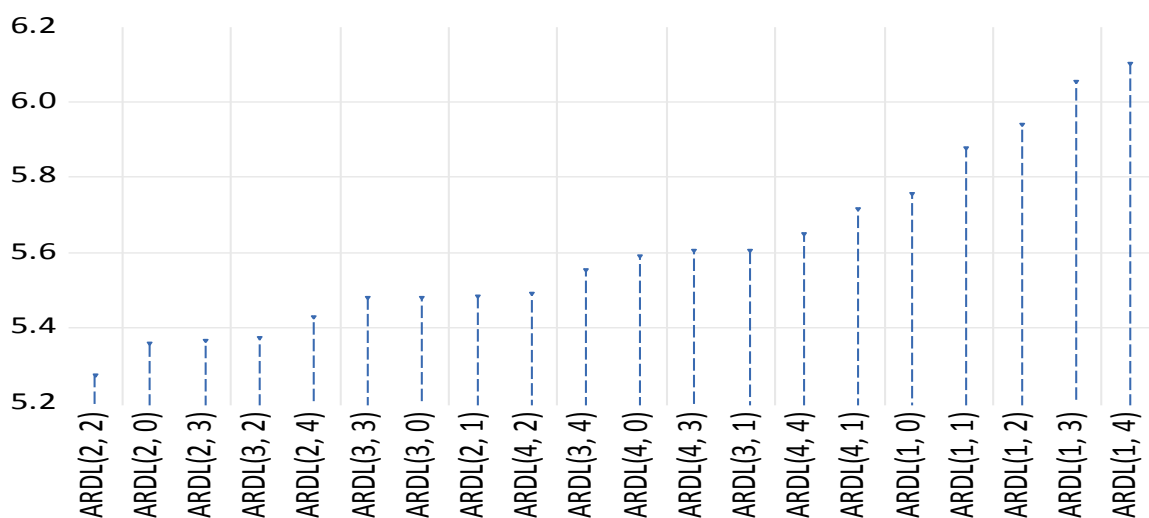
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	1.134851	0.269921	4.204384	0.0012
Y2(-2)	-0.360115	0.216620	-1.662425	0.1223
X	-0.205404	0.110710	-1.855322	0.0883
X(-1)	0.080881	0.140536	0.575521	0.5756
X(-2)	-0.056551	0.121418	-0.465754	0.6497
C	16.60652	11.99377	1.384596	0.1914
R-squared	0.943952	Mean dependent var		24.07222
Adjusted R-squared	0.920598	S.D. dependent var		25.55160
S.E. of regression	7.200006	Akaike info criterion		7.047242
Sum squared resid	622.0810	Schwarz criterion		7.344033
Log likelihood	-57.42518	Hannan-Quinn criter.		7.088166
F-statistic	40.42029	Durbin-Watson stat		1.662492
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

شكل (8)

معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر

Akaike Information Criteria



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

بلغ معامل التحديد R^2 (94.3%) اما Adjusted R-squared فقد بلغت (92%) وهذا يبين ان نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة هو (94.3%) من اجمالي التغيرات في المتغير التابع ، وهو مؤشر الدين العام /GDP وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة حيث بلغت (40.42) وهي معنوية لان قيمة $P.V=(0.000)$ اي ان الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (1.66).

٢. اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

من خلال اختبار التكامل المشترك من اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، الجدول (31) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة F - (statistics) المحتسبة كانت (1.126) وهي اقل من القيم الجدولية عند مستوى (1%، 2.5%، 5%، 10%) مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك اي نقبل فرضية العدم.

جدول (31) اختبار الحدود F- bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.126509	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

٣. تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومنهجية تصحيح الخطأ:

الجدول (32) يعكس نتائج المعلمات القصيرة الأجل التي تشير إن متغير سعر النفط كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة عكسية و معنوية قصيرة الاجل مع مؤشر الدين العام /GDP ، وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي أقل من (0.05).

اما معامل تصحيح الخطأ فانه سالب وهو معنوي إحصائيا عند مستوى اقل من (5%) وهذا يترجم انه تم تصحيح ما قيمته (22%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

جدول (32)

تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	0.360115	0.189161	1.903749	0.0812
D(X)	-0.205404	0.088745	-2.314543	0.0392
D(X(-1))	0.056551	0.102051	0.554140	0.5897
CointEq(-1)*	-0.225264	0.113447	-1.985644	0.0404

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

يلاحظ من خلال الجدول (33) ان هناك علاقة عكسية وذات تأثير معنوي طويله

الاجل بين المتغير المستقل وهو سعر النفط مع المتغير التابع وهو (مؤشر الدين العام /GDP)

لان قيمه P.V هي اقل من 5%.

جدول (33)

تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.803825	0.322530	-2.492251	0.0283
C	73.72011	23.22598	3.174036	0.0080
EC = Y2 - (-0.8038*X + 73.7201)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

$$\Gamma V = 73.72011 - 0.803825 * X$$

٤. نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :

أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – cdfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد

في الجدول (28) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من

معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة

prob. (ch- square) بلغت (0.063) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير

الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (34)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.412055	Prob. F(2,10)	0.1397
Obs*R-squared	5.857619	Prob. Chi-Square(2)	0.0634

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

ب. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : Heteroskedasticity Test: ARCH وعلى اساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس والجدول (35) ادناه يوضح ان قيمة Probchi square بلغت نحو (0.073) وهي اكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (35)
اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.497277	Prob. F(1,15)	0.0811
Obs*R-squared	3.214187	Prob. Chi-Square(1)	0.0730

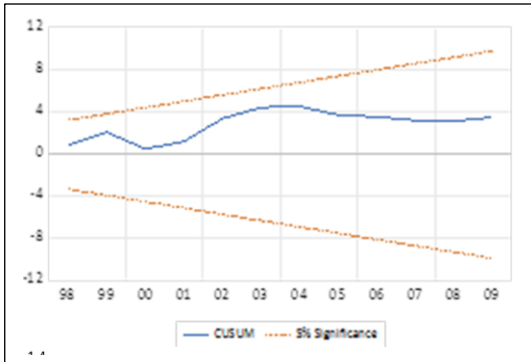
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

٤ . اختبار استقرار الأنموذج ARDL المقدر:

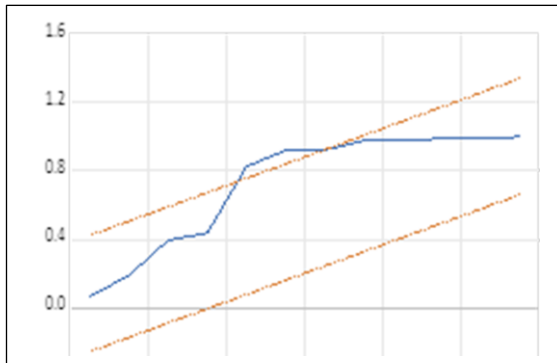
يبين الشكل (9) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للأنموذج المقدر ARDL.

الشكل (9)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

التحليل الاقتصادي

أولاً: قياس العلاقة بين تقلبات سعر النفط ومؤشرات العجز والفائض / GDP في السعودية.

نلاحظ من المعادلة الأولى والاختبار طويل الأجل إن هناك علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط والعجز والفائض في السعودية حيث يتبع هذا المسار تقلبات أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية مما أدى الى تزايد العجز في الموازنة العامة إلا أن التأثير غير معنوي.

ثانياً: العلاقة بين سعر النفط ومؤشر الدين العام / GDP في السعودية: -

من خلال الاختبارات الإحصائية ظهرت علاقات بين المتغير المستقل سعر النفط ومؤشر الدين العام / GDP كمتغير تابع في السعودية

وجود علاقة طويلة الأجل وذات تأثير معنوي بين سعر النفط ومؤشر استدامة الدين العام / GDP في السعودية لان قيمه P.V هي اقل من ٥%، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية إذ إن الزيادة في أسعار النفط سوف تعمل على تخفيض نسبة الدين العام / GDP إذ إن زيادة سعر النفط بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير نسبة الدين العام / GDP بمقدار (80%) ، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا يعني مرونة مؤشر نسبة الدين العام / GDP في السعودية للتغيرات الحاصلة في سعر النفط.

وهذا ما توضح لنا من الجدول (7) ان اجمالي الدين العام في السعودية انخفض خلال المدة (2004 - 2019) وذلك للارتفاع الذي حصل في أسعار النفط في السوق العالمية.

المطلب الثاني: قياس اثر أسعار النفط على مؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر:-

❖ اختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات في الجزائر

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات محل الدراسة يلاحظ من الجدول (36) ما يلي:

- ان جميع متغيرات التابعة ساكنة عند الفرق الأول ، وذلك لان القيمة الاحتمالية هي أقل من 5%.

- يلاحظ ان المتغير المستقل سعر النفط (x) مستقر في الفرق الأول وبدون حد ثابت لان القيمة الاحتمالية هي اقل من 5%.

جدول (36) نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات في الجزائر

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
Y1 في المستوى	ADF	-2.060851	-2.798356	-2.078122	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.2609	0.2143	0.0691	
Y1 في الفرق الاول	ADF	-5.167531	-5.006217	--5.297227	ساكنة
	الاحتمالية	0.0007	0.0045	0.0000	
Y2 في المستوى	ADF	--1.953613	-1.064813	--2.070464	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.3028	0.9087	0.0798	
Y2 في الفرق الاول	ADF	--1.653652	--3.632947	-1.548339	ساكنة
	الاحتمالية	0.4353	0.0554	0.1112	
X في المستوى	ADF	-2.3351	-2.7334	-2.4724	ساكنة
	الاحتمالية	0.1724	0.2362	0.0187	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

المعادلة الأولى: أثر العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشر العجز والفائض GDP/

١. تقدير جودة الانموذج:-

لوحظ من خلال جدول (37) ان البرنامج حدده مدة ابطاءات للمتغير المستقل والمتغير التابع

فتبين ان مدة ابطاء المتغير التابع مؤشر العجز والفائض GDP/ هي (4) ابطاءات إما المتغير

المستقل فكان مدة ابطاء سعر النفط فكانت فترة الابطاء (4) أيضاً.

جدول (37) تقدير جودة الانموذج

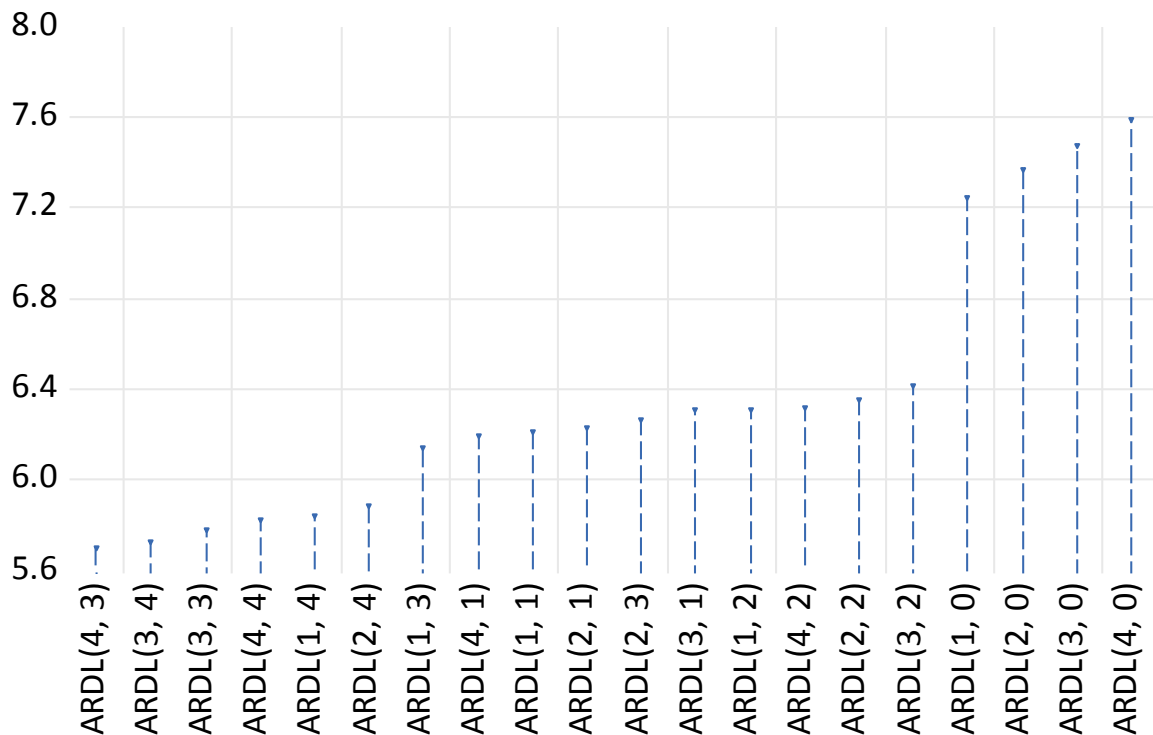
Selected Model: ARDL(4, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.351205	0.235476	1.491468	0.1795
Y1(-2)	-0.384922	0.234714	-1.639959	0.1450
Y1(-3)	0.459224	0.157482	2.916035	0.0225
Y1(-4)	-0.165732	0.131029	-1.264850	0.2464
X	0.275345	0.055864	4.928894	0.0017
X(-1)	-0.356049	0.097319	-3.658595	0.0081
X(-2)	0.199769	0.123432	1.618455	0.1496
X(-3)	-0.274559	0.098713	-2.781385	0.0272
C	7.647332	3.647512	2.096589	0.0742
R-squared	0.941590	Mean dependent var		-2.268750
Adjusted R-squared	0.874835	S.D. dependent var		10.20436
S.E. of regression	3.610166	Akaike info criterion		5.703706
Sum squared resid	91.23311	Schwarz criterion		6.138287
Log likelihood	-36.62965	Hannan-Quinn criter.		5.725960
F-statistic	14.10523	Durbin-Watson stat		1.782640
Prob(F-statistic)	0.001124			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

شكل (10)

معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر

Akaike Information Criteria



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

بلغ معامل التحديد R^2 (94%) اما **Adjusted R-squared** فقد بلغت (87%) وهذا يبين ان نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة هو (94%) من اجمالي التغيرات في المتغير التابع وهو مؤشر العجز والفائض /GDP، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (14.10) وهي معنوية لان قيمة $P.V=(0.000124)$ اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (1.78).

٢. اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، ومن خلال جدول (38) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (6.787) وهي أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%، 2.5%، 5%، 10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك اي نرفض فرضية العدم.

جدول (38) اختبار الحدود F- bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.787840	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

٣. تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الامد ومنهجية تصحيح الخطأ: الجدول

(39) يعكس نتائج المعلمات القصيرة الأجل التي تشير إن متغير سعر النفط

كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة طردية معنوية قصيرة الاجل مع مؤشر العجز

والفائض / GDP (Y1)، وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي اقل من (0.05).

جدول (39) تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	0.091429	0.162636	0.562170	0.5915
D(Y1(-2))	-0.293493	0.144167	-2.035789	0.0812
D(Y1(-3))	0.165732	0.106584	1.554935	0.1639
D(X)	0.275345	0.041892	6.572784	0.0003
D(X(-1))	0.074789	0.084727	0.882714	0.4067
D(X(-2))	0.274559	0.086684	3.167360	0.0158
CointEq(-1)*	-0.740225	0.144665	-5.116802	0.0014

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

يلاحظ من خلال الجدول (40) ان هناك علاقة عكسية ومعنوية طويلة الاجل بين المتغير

المستقل وهو سعر النفط مع المتغير التابع وهو مؤشر العجز والفائض / GDP (Y1) وذلك لان

P.V هي اقل من 5%.

جدول (40) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.210062	0.068542	-3.064716	0.0182
C	10.33110	4.646074	2.223619	0.0615

EC = Y1 - (-0.2101*X + 10.3311)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

$$TR = (10.33110 - 0.210062 * X)$$

٤. نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :

أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (41) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة $ch - prob.$ (square) بلغت (0.2069) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (41)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.613053	Prob. F(2,5)	0.577
Obs*R-squared	3.150877	Prob. Chi-Square(2)	0.206

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

ب. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : Heteroskedasticity Test:

وعلى اساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس والجدول (42) ادناه يوضح ان قيمة Probchi square بلغت نحو (0.957) وهي اكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (42)

اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.002525	Prob. F(1,13)	0.9607
Obs*R-squared	0.002913	Prob. Chi-Square(1)	0.9570

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

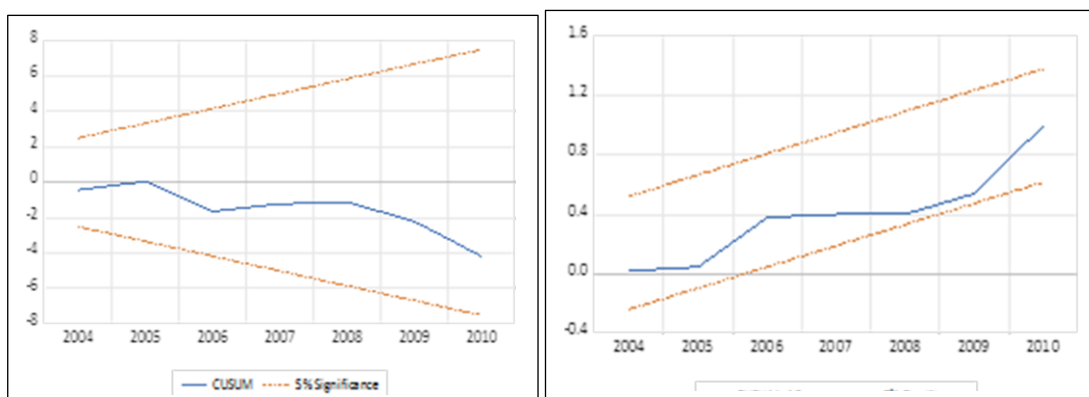
٥. اختبار استقرار الأنموذج ARDL المقدر:

يبين الشكل (11) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للأنموذج المقدر ARDL.

الشكل (11)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

المعادلة الثانية: اثر العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشر الدين العام /GDP.

١. تقدير جودة الانموذج

لوحظ من خلال جدول (43) ان البرنامج حدده مدة ابطاءات للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع فتبين ان مدة ابطاء المتغير التابع ومؤشر الدين العام /GDP هي (3) ابطاءات اما المتغير المستقل فقد كان مدة ابطاء سعر النفط فكان اربع ابطاءات .

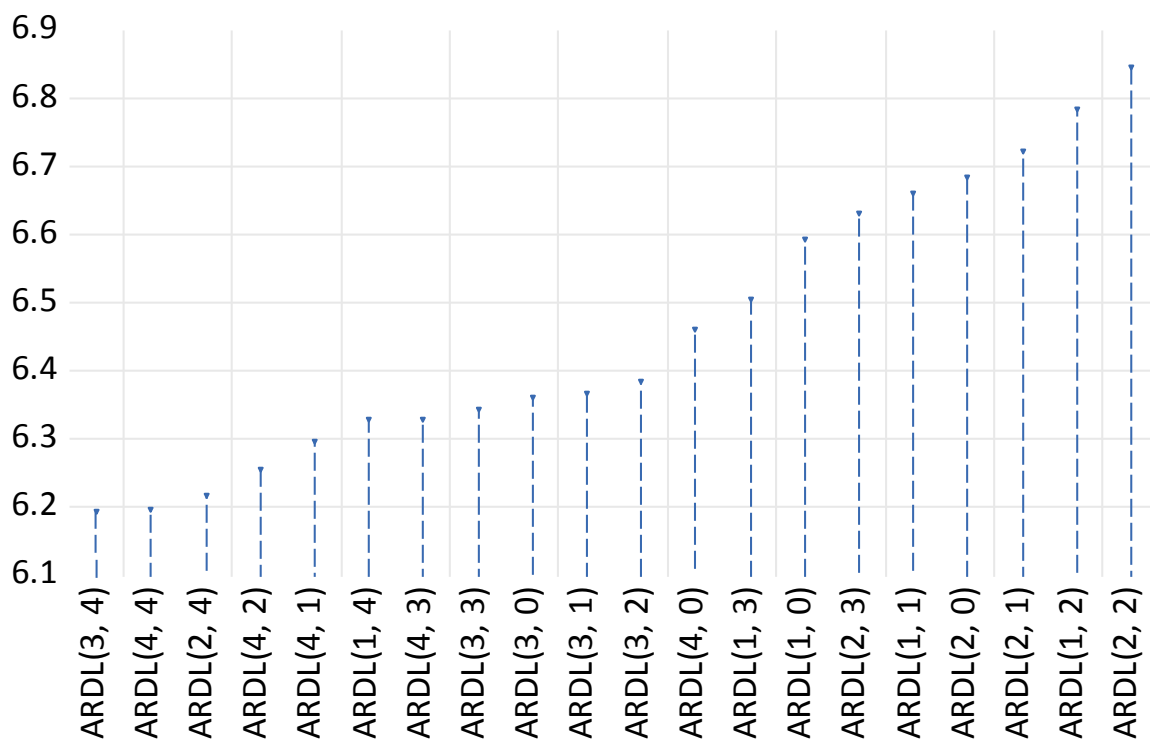
جدول (43) تقدير جودة الانموذج

Selected Model: ARDL(3, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.181188	0.280152	0.646750	0.5384
Y2(-2)	0.649179	0.367249	1.767682	0.1204
Y2(-3)	-0.322813	0.304315	-1.060784	0.3240
X	-0.016774	0.096013	-0.174710	0.8663
X(-1)	-0.026451	0.092250	-0.286736	0.7826
X(-2)	-0.117105	0.096196	-1.217353	0.2629
X(-3)	0.021428	0.099166	0.216077	0.8351
X(-4)	0.149744	0.100514	1.489792	0.1799
C	10.40782	15.35604	0.677768	0.5197
R-squared	0.879973	Mean dependent var		22.63688
Adjusted R-squared	0.742800	S.D. dependent var		9.090920
S.E. of regression	4.610449	Akaike info criterion		6.192849
Sum squared resid	148.7937	Schwarz criterion		6.627430
Log likelihood	-40.54279	Hannan-Quinn criter.		6.215103
F-statistic	6.415049	Durbin-Watson stat		2.415043
Prob(F-statistic)	0.011991			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

شكل (12) معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر

Akaike Information Criteria



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

بلغ معامل التحديد R^2 (87.9%) اما **Adjusted R-squared** فقد بلغت (74.2%) وهذا يبين ان نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة هو (87.9%) من اجمالي التغيرات في المتغير التابع وهو مؤشر الدين العام /GDP، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (6.41) وهي معنوية لان قيمة $P.V=(0.011)$ اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$). اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (2.41).

٢. اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، ومن خلال جدول (44) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة F- (statistics) المحتسبة كانت (6.069) وهي اكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%، 2.5%، 5%، 10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك اي نرفض فرضية العدم.

جدول (44) اختبار الحدود F- bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.069415	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

٣. تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الامد ومنهجية تصحيح الخطأ:

الجدول (45) يعكس نتائج المعلمات القصيرة الأجل التي تشير إن متغير سعر النفط (X) كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة عكسية غير معنوية قصيرة الأجل مع متغير ومؤشر الدين العام /GDP (Y2)، وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي اكبر من (0.05). أما

معامل تصحيح الخطأ فإنه سالب، وهو معنوي إحصائياً عند مستوى أقل من (5%) وهذا يترجم انه تم تصحيح ما قيمته (49%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

جدول (45) تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	-0.326367	0.190395	-1.714154	0.1302
D(Y2(-2))	0.322813	0.183869	1.755667	0.1226
D(X)	-0.016774	0.055277	-0.303460	0.7704
D(X(-1))	-0.054067	0.054478	-0.992449	0.3540
D(X(-2))	-0.171172	0.056232	-3.044055	0.0187
D(X(-3))	-0.149744	0.069380	-2.158323	0.0678
CoIntEq(-1)*	-0.492445	0.101777	-4.838450	0.0019

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

يلاحظ من خلال الجدول (46) ان هناك علاقة طردية و غير معنوية طويلة الاجل بين المتغير المستقل وهو سعر النفط مع المتغير التابع وهو ومؤشر الدين العام /GDP وذلك لان P.V هي اكبر من 5%.

جدول (46) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.022015	0.319777	0.068845	0.9470
C	21.13500	23.70462	0.891598	0.4022

EC = Y2 - (0.0220*X + 21.1350)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

$$EC = Y2 = 21.13500 + 0.0220 * X$$

٤. نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :

أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (47) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (ch- square) prob. بلغت (0.2390) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (47)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.544799	Prob. F(2,5)	0.6109
Obs*R-squared	2.862843	Prob. Chi-Square(2)	0.2390

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

ب. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : Heteroskedasticity Test:

وعلى اساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس والجدول (48) ادناه يوضح ان قيمة Probchi square بلغت نحو (0.6005) وهي اكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (48) اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.242152	Prob. F(1,13)	0.6309
Obs*R-squared	0.274297	Prob. Chi-Square(1)	0.6005

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

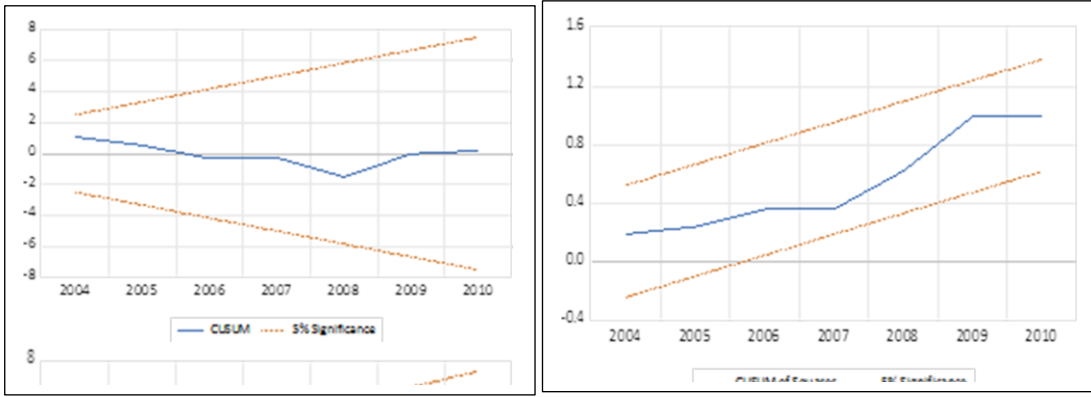
٥. اختبار استقرار الأتمودج ARDL المقدر:

يبين الشكل (13) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفرة)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للأتمودج المقدر ARDL.

الشكل (13)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

التحليل الاقتصادي

أولاً: قياس العلاقة بين تقلبات سعر النفط ومؤشرات العجز والفائض / GDP في الجزائر.

من خلال الاختبارات الإحصائية ظهرت علاقات بين المتغير المستقل سعر النفط، ومؤشر العجز والفائض / GDP كمتغير تابع في الجزائر.

وجود علاقة عكسية طويلة الاجل وذات تأثير معنوي بين سعر النفط ومؤشر العجز والفائض / GDP كمتغير تابع في الجزائر لان قيمه P.V هي اقل من 5%، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية إذ إن الزيادة في أسعار النفط سوف تعمل على تخفيض نسبة العجز في الموازنة / GDP اذ ان زيادة سعر النفط بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير نسبة العجز / GDP بمقدار (21%) وبالاتجاه نفسه، بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا يعني مرونة مؤشر نسبة العجز / GDP في الجزائر للتغيرات الحاصلة في سعر النفط.

وهذا ما توضح لنا من الجدول (11،12) لما عملت عليه السياسة المالية في الجزائر خلال المدة (2000 - 2019) م على تحقيق هدف أساسي هو القيام بعمليات الإصلاح المالي الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على النفقات العامة باعتبارها العامل الأساس في هذا المجال ، وعليه أسرعت الحكومة الجزائرية باتباع سياسة ترشيد وإعادة هيكلة النفقات العامة من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من قبل الحكومة ، وتحرير الأسعار وإعطاء الأولوية لمشاريع الاستثمارات العامة ، وللتعرف على تطور النفقات والإيرادات العامة وتحليل قيمها ونسبة النفقات العامة والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: العلاقة بين تقلبات سعر النفط ومؤشر الدين العام / GDP في الجزائر:-

من خلال الاختبارات الإحصائية ظهرت علاقات بين المتغير المستقل سعر النفط ومؤشر الدين العام / GDP كمتغير تابع في الجزائر أي وجود علاقة طردية طويلة الاجل وذات تأثير غير معنوي بين سعر النفط ومؤشر استدامة الدين العام / GDP في الجزائر، لان قيمه P.V هي اكبر من 5%، وهذا يدل على ان ارتفاع أسعار النفط أدت الى ارتفاع مؤشر الدين العام / GDP وهذا ما انعكس على تقادم نسبة الدين العام للناتج حيث ارتفع من 17.5% عام 2014 الى 26.0% عام 2019 .

المطلب الثالث: قياس اثر أسعار النفط على مؤشرات استدامة الدين العام في العراق.

❖ اختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات في العراق

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات محل الدراسة يلاحظ من الجدول (49) ما يلي:

- ان المتغير التابع (Y1) وهو مؤشر العجز والفائض / GDP ساكنة عند الفرق الأول، وذلك لان القيمة الاحتمالية هي أقل من 5%. اما المتغير التابع الاخر (Y2) وهو مؤشر مؤشر الدين العام / GDP مستقر في المستوى مع حد ثابت ومع حد ثابت واتجاه زمني عام.
- يلاحظ ان المتغير المستقل سعر النفط (X) مستقر في المستوى وبدون حد ثابت لان القيمة الاحتمالية هي اقل من 5%.

جدول (49) نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات في العراق

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
Y1 في المستوى	ADF	-2.479100	-2.570066	-2.249150	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.1357	0.2955	0.0671	
Y1 في الفرق الاول	ADF	-5.137719	-5.016122	-5.299692	ساكنة
	الاحتمالية	0.0007	0.0044	0.0000	
Y2 في المستوى	ADF	-41.70531	-21.252448	-1.260671	ساكنة
	الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.1815	
X في المستوى	ADF	-2.3351	-2.7334	-2.4724	ساكنة
	الاحتمالية	0.1724	0.2362	0.0187	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

١. تقدير جودة الانموذج

لوحظ من خلال جدول (50) ان البرنامج حدده مدة ابطاءات للمتغير المستقل والمتغير التابع فنتبين ان مدة ابطاء المتغير التابع مؤشر العجز والفائض / GDP هي ابطاءين أما المتغير المستقل فكان مدة ابطاء سعر النفط فكانت فترة الابطاء ابطاءين أيضا.

جدول (50) تقدير جودة الانموذج

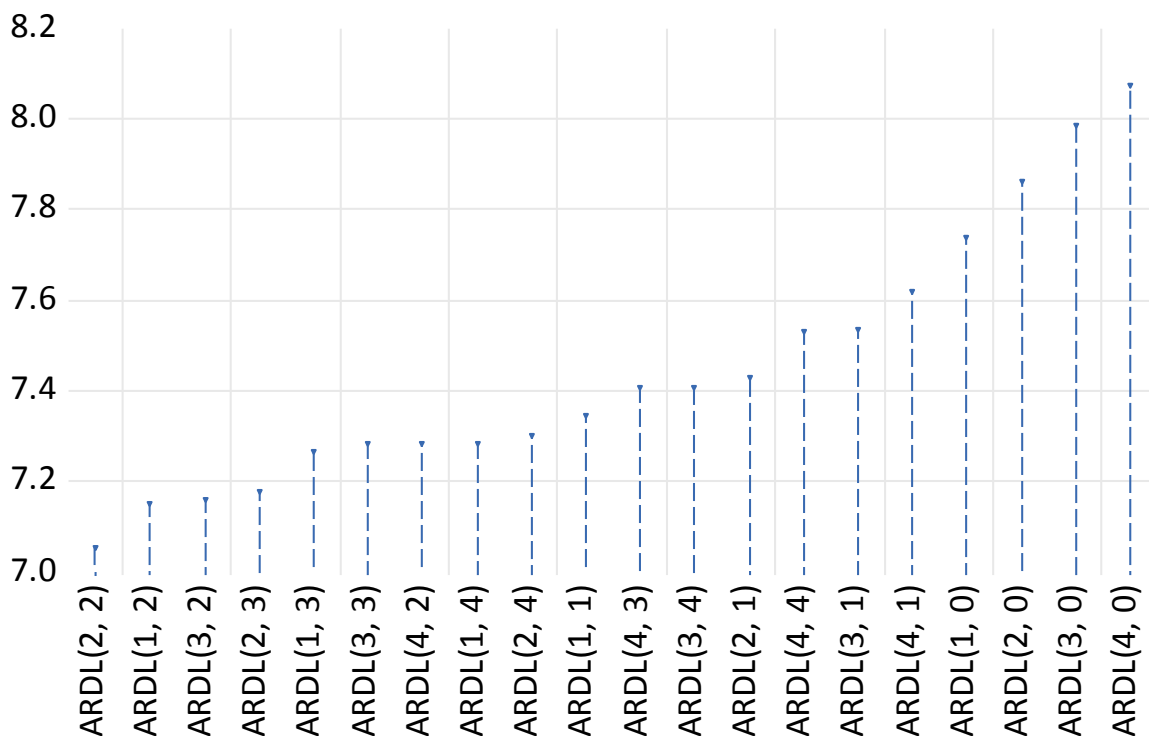
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.043273	0.250156	0.172983	0.8655
Y1(-2)	0.275480	0.216519	1.272315	0.2274
X	0.269527	0.109766	2.455466	0.0303
X(-1)	-0.079519	0.154696	-0.514030	0.6166
X(-2)	-0.262819	0.124361	-2.113346	0.0562
C	7.116685	5.211013	1.365701	0.1971
R-squared	0.648604	Mean dependent var		5.100000
Adjusted R-squared	0.502189	S.D. dependent var		10.58778
S.E. of regression	7.470285	Akaike info criterion		7.120945
Sum squared resid	669.6619	Schwarz criterion		7.417736
Log likelihood	-58.08850	Hannan-Quinn criter.		7.161868
F-statistic	4.429906	Durbin-Watson stat		1.804920
Prob(F-statistic)	0.016150			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

شكل (14)

معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر

Akaike Information Criteria



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

بلغ معامل التحديد (R^2) بنحو (64.8%) اما Adjusted R-squared فقد بلغت (50.2%) وهذا يبين ان نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة هو (64.8%) من اجمالي التغيرات في المتغير التابع وهو مؤشر العجز والفائض /GDP، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (4.42) وهي معنوية لان قيمة $P.V=(0.0161)$ أي إن الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).
اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (1.80).

٢. اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

من اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، ومن خلال جدول (51) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (4.089) وهي اكبر من القيم الجدولية عند مستوى (10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك اي نرفض فرضية العدم.

جدول (51) اختبار الحدود F- bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.089253	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

٣. تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الامد ومنهجية تصحيح الخطأ:

الجدول (52) يعكس نتائج المعلمات القصيرة الأجل التي تشير إن متغير سعر النفط كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة طردية معنوية قصيرة الأجل مع مؤشر العجز والفائض (GDP / Y_1)، وهذا ما اثبتته قيمة $P.V$ وهي أقل من (0.05).

أما معامل تصحيح الخطأ فإنه سالب، وهو معنوي إحصائياً عند مستوى أقل من (5%) وهذا يترجم انه تم تصحيح ما قيمته (68%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

جدول (52) تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	-0.275480	0.184312	-1.494640	0.1608
D(X)	0.269527	0.090047	2.993181	0.0112
D(X(-1))	0.262819	0.114413	2.297111	0.0404
CointEq(-1)*	-0.681247	0.180073	-3.783171	0.0026

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

يلاحظ من خلال الجدول (53) ان هناك علاقة عكسية وغير معنوية طويلة الاجل بين المتغير المستقل وهو سعر النفط مع المتغير التابع وهو مؤشر العجز والفائض /GDP (Y1) وذلك لان P.V هي اكبر من 5%.

جدول (53) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.106878	0.133616	-0.799890	0.4393
C	10.44655	8.895975	1.174301	0.2631

EC = Y1 - (-0.1069*X + 10.4466)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

$$Y1 = 10.4466 - 0.1069X$$

٤. نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :

أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (54) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (ch- square) Prob بلغت (0.9656) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (54)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.019518	Prob. F(2,10)	0.980
Obs*R-squared	0.069993	Prob. Chi-Square(2)	0.965

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

ب. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : Heteroskedasticity Test

وعلى اساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس والجدول (55) ادناه يوضح ان قيمة Prob chi square بلغت نحو (0.6144) وهي اكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (55)

اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.227293	Prob. F(1,15)	0.6404
Obs*R-squared	0.253753	Prob. Chi-Square(1)	0.6144

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

٥. اختبار استقرار الأنموذج ARDL المقدر:

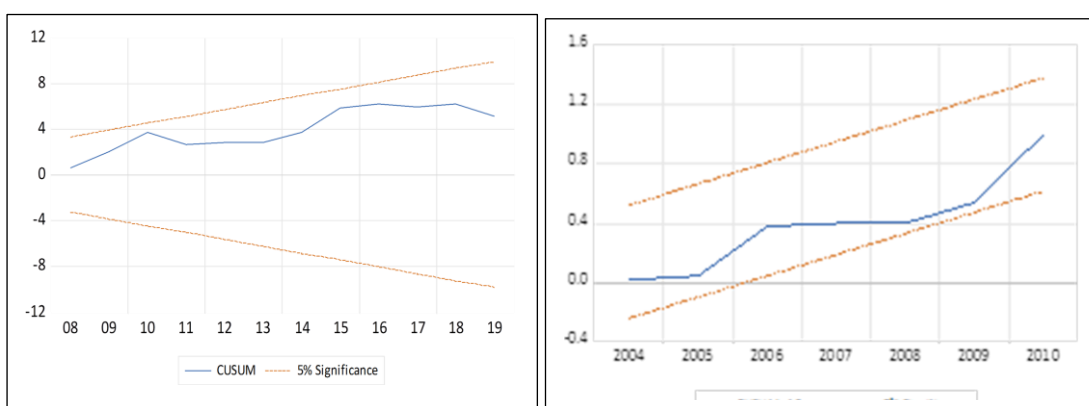
يبين الشكل (15) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفري)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للأنموذج المقدر ARDL.

شكل (15)

المجموع التراكمي لمربعات

المجموع التراكمي للبواقي

البواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

المعادلة الثانية: اثر العلاقة بين اسعار النفط الخام ومؤشر الدين العام /GDP.

١. تقدير جودة الانموذج

لوحظ من خلال جدول (56) ان البرنامج حدده مدة ابطاءات للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع فنتبين ان مدة ابطاء المتغير التابع ومؤشر الدين العام /GDP هي (٤) ابطاءات اما المتغير المستقل فقد كان مدة ابطاء سعر النفط فكان ثلاث ابطاءات .

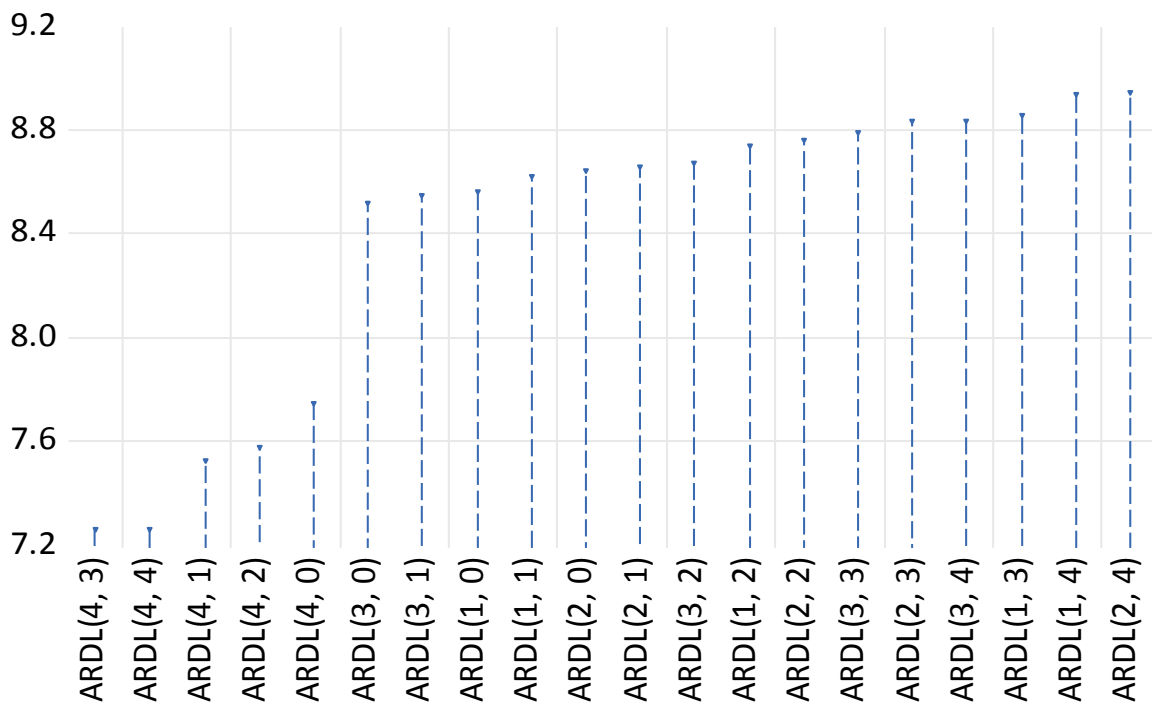
جدول (56) تقدير جودة الانموذج

Selected Model: ARDL(4, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.451891	0.011466	39.41239	0.0000
Y2(-2)	0.042283	0.012646	3.343710	0.0124
Y2(-3)	-0.062811	0.012635	-4.971123	0.0016
Y2(-4)	0.056974	0.010464	5.444587	0.0010
X	-0.394028	0.122686	-3.211681	0.0148
X(-1)	0.257040	0.154834	1.660105	0.1409
X(-2)	-0.068759	0.156425	-0.439566	0.6735
X(-3)	0.266468	0.135110	1.972239	0.0892
C	13.99010	13.31716	1.050532	0.3284
R-squared	0.998345	Mean dependent var		102.3069
Adjusted R-squared	0.996454	S.D. dependent var		132.0131
S.E. of regression	7.861342	Akaike info criterion		7.260113
Sum squared resid	432.6049	Schwarz criterion		7.694694
Log likelihood	-49.08091	Hannan-Quinn criter.		7.282367
F-statistic	527.8650	Durbin-Watson stat		1.627841
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

شكل (16)

معيار (AKaike)(AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر
Akaike Information Criteria



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

بلغ معامل التحديد R^2 (99.8%) اما Adjusted R-squared فقد بلغت (99.6%) وهذا يبين ان نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة هو (99.8%) من اجمالي التغيرات في المتغير التابع وهو ومؤشر الدين العام /GDP، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (527.86) وهي معنوية لان قيمة $P.V=(0.000)$ اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).
اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (1.62).

٢. اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، ومن خلال جدول (57) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (1649.467) وهي اكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%، 2.5%، 5%، 10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك اي نرفض فرضية العدم.

جدول (57) اختبار الحدود F- bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	1649.467	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

٣. تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الامد ومنهجية تصحيح الخطأ:

الجدول (58) يعكس نتائج المعلمات القصيرة الأجل التي تشير إن متغير سعر النفط (X) كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة عكسية معنوية قصيرة الاجل مع متغير ومؤشر الدين العام /GDP (Y2)، وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي اقل من (0.05). اما معامل تصحيح الخطأ فانه سالب وهو معنوي إحصائياً عند مستوى اقل من (5%) وهذا يترجم انه تم تصحيح ما قيمته (51%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

جدول (58) تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	-0.036446	0.009042	-4.030716	0.0050
D(Y2(-2))	0.005837	0.008982	0.649891	0.5365
D(Y2(-3))	-0.056974	0.008592	-6.630712	0.0003
D(X)	-0.394028	0.095290	-4.135032	0.0044
D(X(-1))	-0.197709	0.092733	-2.132025	0.0705
D(X(-2))	-0.266468	0.097499	-2.733039	0.0292
CoIntEq(-1)*	-0.511663	0.006415	-79.76359	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

يلاحظ من خلال الجدول (59) ان هناك علاقة طردية و غير معنوية طويله الاجل بين المتغير المستقل وهو سعر النفط مع المتغير التابع وهو مؤشر الدين العام /GDP وذلك لان P.V هي اكبر من 5%.

جدول (59) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.118675	0.311960	0.380418	0.7149
C	27.34241	25.38731	1.077011	0.3172

EC = Y2 - (0.1187*X + 27.3424)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

$$Y2 = 27.34241 + 0.118675 X$$

٤. نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :

أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في

الجدول (60) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات

الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (ch- square) prob. بلغت (0.9656) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (60)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.499376	Prob. F(2,5)	0.3089
Obs*R-squared	5.998439	Prob. Chi-Square(2)	0.0998

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

ب. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : Heteroskedasticity Test

وعلى اساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس والجدول (61) ادناه يوضح ان قيمة Probchi square بلغت نحو (0.9927) وهي اكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (61)

اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	7.28E-05	Prob. F(1,13)	0.9933
Obs*R-squared	8.40E-05	Prob. Chi-Square(1)	0.9927

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

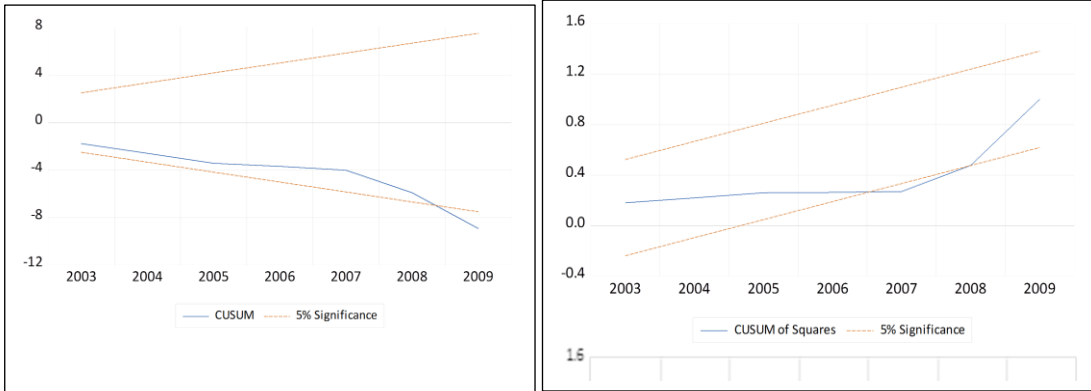
ه. اختبار استقرار الأنموذج ARDL المقدر:

يبين الشكل (17) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للأنموذج المقدر ARDL.

الشكل (17)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 11).

التحليل الاقتصادي

أولاً: قياس العلاقة بين تقلبات سعر النفط ومؤشرات العجز والفائض / GDP في العراق.

من خلال الاختبارات الإحصائية ظهرت علاقات بين المتغير المستقل سعر النفط ومؤشر العجز والفائض / GDP كمتغير تابع في العراق.

وجود علاقة عكسية طويلة الاجل وذات تأثير غير معنوي بين سعر النفط ومؤشر العجز والفائض / GDP كمتغير تابع في العراق لان قيمه P.V هي اكبر من 5%، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية إذ إن الزيادة في أسعار النفط سوف تعمل على تخفيض نسبة العجز في الموازنة / GDP إذ إن زيادة سعر النفط بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغيير نسبة العجز / GDP بمقدار (10%) ، بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار النفط لم تؤدي الى حالات فائض في الموازنة العامة الا في سنوات قليلة وانما اغلب سنوات السلسلة الزمنية قد حققت عجزاً.

ثانياً: العلاقة بين تقلبات سعر النفط ومؤشر الدين العام / GDP في العراق:-

من خلال الاختبارات الإحصائية ظهرت علاقات بين المتغير المستقل سعر النفط ومؤشر الدين العام / GDP كمتغير تابع في العراق أي وجود علاقة طردية طويلة الاجل وذات تأثير غير معنوي بين سعر النفط ومؤشر الدين العام / GDP في العراق، لان قيمه P.V هي اكبر من 5%، وهذا يدل على ان ارتفاع أسعار النفط أدت الى ارتفاع مؤشر الدين العام / GDP وهذا يعود الى ان انخفاض اسعار النفط العالمية في تلك المدة، وبالتالي لجوء الحكومة الى الاقتراض الداخلي والخارجي (قروض صندوق النقد الدولي) لسد العجز المالي في الموازنة العامة .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. تم اثبات فرضية البحث والتي مفادها : أن اسعار النفط الخام تؤثر في مؤشرات استدامة الدين العام في بلدان عينة البحث (السعودية والعراق والجزائر) .

٢. منذ ظهور السلعة النفطية لازمت حركة أسعار النفط الديناميكية ، وعدم الاستقرار الدائمين نتيجة تفاعل وتداخل مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية مما جعل من هذه السلعة الحيوية تتصف بالتذبذب الدائم والتقلبات والطابع الدوري، وقد غيرت هذه العوامل وتطورها منذ اوائل سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا من منطق واتجاه أسعار النفط الخام وبدأت تلعب بالسوق الدولية للنفط الخام بشكل مذهل جعلته يتحرك ويتأرجح بخطوط بيانية مرعبة وغير منتظمة لعبت بها الازمات السياسية والتحديات العالمية وفرض الحصار على بعض الدول المنتجة دوراً كبيراً في تحديد بوصلة أسعار النفط حتى اصبح المشهد السياسي يطغى على المشهد الاقتصادي في تحديد أسعار النفط في احيان كثيرة.

٣. من أهم التحديات الداخلية التي تواجه البلدان النفطية هو الاعتماد الكبير على القطاع النفطي المرتبط بالأسواق النفط العالمية، أي إن الاقتصاد هو اقتصاد منفتح على الخارج، وهذا الارتباط يؤدي الى تذبذب الإيرادات الحكومية بسبب تذبذب العوائد النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات الانتاج والاسعار في السوق الخارجية، مما يؤثر في نسبة العجز أو الدين الى الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النفطية، ففي حالة انخفاض اسعار النفط أو مستوى انتاجه لا سباب مختلفة، سوف تسعى البلدان النفطية إلى تقليص انفاقها العام بسبب انخفاض إيراداتها .

٤. إن الدرجة العالية من اعتمادية الدول المنتجة للنفط على انتاج النفط وتصديره ولاسيما الدول العربية ودول العينة خصوصا (السعودية والجزائر والعراق) في تمويل انفاقها

- واقصادهاء، فإنَّ أيَّ تقلب في سعر النفط يمكن ان يتسبب بعدم استقرار اقتصاداتها؛ مما يتركها عرضة لمشاكل موازنة متفاقمة وتأثيراتها عالية الضرر وواسعة النطاق .
٥. الاقتصاد السعودي والعراقي والجزائري اقتصادات أحادية المورد تعتمد بشكل اساسي على النفط بوصفه مصدراً رئيسياً للدخل ، وعلى الرغم من محاولات التحول إلى الاقتصاد المتنوع إلا أن الاعتماد على الإيرادات النفطية، ومن ثمَّ على الانفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي جعل الاقتصاد أكثر حساسية للتغيرات في اسواق النفط الدولية الامر الذي شكل تحدياً كبيراً لواقعي السياسات المالية لأن الاعتماد على مصدر رئيس للإيرادات مرتبط بتطورات السوق النفطية يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط المحلي فحجم الإيرادات العامة والانفاق العام لا يتحددان تبعاً للنشاط الاقتصادي المحلي بل تبعاً للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواقعي السياسات الاقتصادية المحلية التحكم بها، وقد عانت الاقتصادات الثلاثة نتيجة لذلك، وعانت الموازنة العامة للدول من عجز مستمر نتيجة لقصور الإيرادات العامة عن مستوى الانفاق العام، وولد ضغوطاً على المالية العامة، وحدَّ من مرونتها في الاستجابة الكاملة للأوضاع الاقتصادية المحلية .
٦. يشكل الربح النفطي عماد الموازنة العامة في الاقتصادات السعودي والعراقي والجزائري إذ تشكل الإيرادات النفطية أكثر من ٩٠% من الإيرادات العامة ، وإن هيمنة القطاع النفطي لا تقتصر على تمويل الموازنة العامة وإنما على النشاطات الاقتصادية كافة.
٧. نستنتج ان تقلبات اسعار النفط الخام تؤثر في الإيرادات النفطية مما يؤثر على العجز أو الفائض /GDP والدين العام /GDP مما يؤثر على حجم الاستثمارات والذي يؤثر على توفر فرص عمل للمواطنين .
٨. تشير نتائج التحليل الوصفي الى ان هنالك علاقة عكسية بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وأسعار النفط وطردية بين العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط .
٩. وجود علاقة عكسية طويلة الاجل وذات تأثير معنوي بين سعر النفط ومؤشر استدامة الدين العام /GDP في السعودية حيث أظهرت النتائج ان R2 تبلغ (٩٤%) وهي

تعبير عن شدة العلاقة بين متغير سعر النفط ومؤشر استدامة الدين العام / GDP في السعودية.

١٠. وجود علاقة عكسية طويلة الاجل وذات تأثير معنوي بين سعر النفط ومؤشر العجز والفائض / GDP كمتغير تابع في الجزائر.

١١. وجود علاقة عكسية طويلة الاجل وذات تأثير معنوي بين سعر النفط ومؤشر العجز والفائض / GDP كمتغير تابع في العراق.

١٢. أظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة طردية طويلة الاجل وذات تأثير غير معنوي بين سعر النفط ومؤشر استدامة الدين العام / GDP في الجزائر والعراق.

التوصيات

١. لمعالجة المشكلات التي تعاني منها القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي عن طريق تقديم الدعم الحكومي وزيادة التخصيصات لهذين القطاعين المهمين لغرض النهوض بهما ومعالجة المشاكل التي يعاني منها ، وتقديم مبالغ مالية الى المنشآت التي تعاني من التوقف حتى تستطيع الوقوف مرة أخرى واستمرار عملها مع مراقبة استثمار هذه المبالغ في تطوير هذه المنشآت ، وبعد ذلك يجب وضع ضريبة كجمركية على المنتجات الأجنبية لحماية المنتج الوطني، وضرورة أن تقوم الحكومة بتفعيل القطاعات الانتاجية، وتفعيل دور القطاع الخاص لتخلص من اعتماد العراق على القطاع النفطي .

٢. يجب ان تستخدم الايرادات النفطية بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لأن لا يمكن أن يستغنى عن قطاع النفط في المدى القصير ، فيجب أولاً تنوع الاقتصاد والتشجيع على الاستثمار .

٣. العمل على تنويع الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي ، وذلك لتخفيف الصدمات والمشكلات التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب اسعار النفط الخام، وتقليل حجم البطالة وتشجيع النمو وزيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي .

٤. نجد أن التوقف شبه التام لبعض المنشآت الاقتصادية في العراق جميعها تعاني من عدم وجود الدعم الحكومي، ولاسيما في مجال القروض الحكومية التي تسهم في دعم هذه المنشآت، ويجب استغلال الإيرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الأنشطة والقطاعات (الزراعة والصناعة) التي تساهم في تطوير الصادرات غير النفطية لكي يقل الاعتماد على عوائد النفط لتلافي التقلبات التي تحدث في أسعار النفط التي تؤثر في الاقتصاد .

٥. الأسعار المرتفعة للنفط تعد من الأمور العائقة لنمو الاقتصاد العالمي، فإن الأسعار المنخفضة للنفط تعود بالضرر على اقتصادات البلدان المنتجة وعلى تطور الصناعة النفطية فيها التي تتطلب قدراً كبيراً من الأموال لصيانتها وتوسيعها في ظل الحاجة المالية والقدرة الاقتصادية للبلدان النفطية، لذلك فإنه يجب أن يكون هناك تركيز على السعر العادل الذي يحقق مصلحة جميع الأطراف.

٦. ن تقلبات أسعار النفط الخام العالمية صعوداً ونزولاً يحتم على المالية العامة في الدول الريعية وخاصة العراق وضع آليات تعمل كمصدات مالية في أوقات الأزمات، وهذا ما تجسد في حالة الاقتصاد الجزائري بصندوق ضبط الإيرادات العامة ، لذا نوصي بإنشاء صندوق سيادي يستثمر فيه الفائض المتأتي من أموال صادرات المورد الريعي في أدوات مالية قابلة للنمو، لان الاستثمار في هذه الصناديق بصورة فاعلة يسمح للدول بتتويع مداخيلها من العملات الأجنبية، لتصبح اقل اعتماداً على المصدر الريعي، وهناك العديد من الامثلة للدول التي تمتلك صناديق سيادية في العالم، وهي منتجاً رئيساً للنفط الخام.

٧. اعتماد مبدأ التفاؤل الحذر في تخطيط الانفاق في حالة تقلبات اسعار النفط الموجبة.

٨. ضرورة القيام بإصلاحات حقيقية في النظام الضريبي في البلدان النفطية والنهوض به بالمستوى الذي حُقّق الأهداف المطلوبة منه، وفي مقدمتها الهدف التنموي للموازنة.

٩. ضرورة إيجاد أسواق تجارية جديدة للنفط العراقي في مناطق الاستهلاك المختلفة في العالم، وبالخصوص في الصين والهند وماليزيا، وان يترافق ذلك مع ايجاد منافذ تصديرية جديدة وبشكل مستقل عن دول الجوار.

١٠. لا بد أن تكون السياسة النفطية منسجمة مع السياسة الاقتصادية للبلد، من أجل تجاوز المشاكل التي تعاني منها البلدان النفطية، والمتمثلة ب(المرض الهولندي)، والمهم أن يؤخذ بنظر الاعتبار الترابط السياسي والاجتماعي مع الجانب الاقتصادي والفني، وان أية سياسة ستركز على جانب واحد دون الآخر ستكون غير فاعلة.

١١. لغرض تحقيق شروط الاستدامة ، هناك ضرورة لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة ، لا بد ان تتوفر في الاقتصاد اوعية ضريبية حقيقية ناضجة تعبر عن وجود نشاط حقيقي داخلي ناضج يمتلك شروط ديمومته من داخل حركة الاقتصاد الداخلي لكي تكون قادرة على توليد إيراد ضريبي ذو ديمومة واستقراره عالية لا تتأثر كثيراً بتقلبات اسعار النفط الخام .

١٢. من شروط تعزيز الاستدامة في البلدان النفطية وخاصة العراق ، ضرورة تحقيق عدة شروط فيها، لا بد من تحقيق سلسلة عجز ودين عام مستقرة في الأجل الطويل.

المصادر والمراجع

أ- المصادر باللغة العربية

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة :-

١. احمد حسين الهيبي ، اقتصاديات النفط ، العراق ، الموصل ، دار الكتب للطباعة و النشر ، ٢٠٠٠.
٢. احمد حسين إلهيتي ، مقدمه في اقتصاد النفط ، بيروت ، ط ١ ، الدار النموذجية للطباعة والنشر، ، ٢٠١١ .
٣. احمد حسين الهيبي، مقدمة في اقتصادات النفط، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٤ .
٤. أديب قاسم شندي ، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، (واسط / العراق) ، ط١ ، ٢٠١٥.
٥. توفيق عبد الرحيم حسين ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، عمان ، ط١، الاردن ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، سنة ١٢٢ .
٦. حسين عبد الله ، اقتصاديات البترول، القاهرة، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩.
٧. خبابة عبدالله ، ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مصر، ط ١ ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٩ .
٨. رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية (الاسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة الرؤية العربية) ، مصر ، ط١، مطبعة مكتبة مديولي ، ١٩٨٧ .
٩. رمضان محمد مقلد ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، مصر، ط١ ، الدار الجامعية ، ٢٠٠١ .
١٠. ساحل محمد ، المالية العامة،الجزائر ، ط١ ، دار جسر ، 2017.
١١. طالب حسن نجم الحياي، مقدمة في القياس الاقتصادي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١.
١٢. عبد الحسين العنكي ، اقتصاد العراق النفط فوضى تنمويه، خيارات الانطلاق، ط ١ ، الساقى ، ٢٠١٢ .

١٣. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠١.
١٤. عبد الهادي حسن طاهر ، تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية، بيروت، ط١، مطبعة دار الساقى، ٢٠٠٨.
١٥. عزمي رجب ، ، مبادئ الاقتصاد السياسي، بيروت ، دار العلم للملايين ، ، ١٩٦٤م.
١٦. محمد احمد الدوري ، اقتصاد البترول، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
١٧. محمد أزهر السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات، الموصل، ١٩٨٧م.
١٨. محمد شفيق الجندي ،النفط - تحرير السعر وتقنين الإنتاج ، الكويت، ط٢، جامعة الكويت.
١٩. محمد محروس إسماعيل ،الجديد في اقتصادات البترول والطاقة، ط١، ١٩٨٦.
٢٠. نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، ط١، دار احياء التراث العربي ، ، ٢٠١١.
٢١. نزار سعد الدين وابراهيم سليمان قطف ،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان الاردن، ط١، دار الحامد ، ، ٢٠٠٦ .
٢٢. نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، عمان ، ط٢، دار اليازوري العلمية ، ٢٠١٣.
٢٣. نواف نايف إسماعيل ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ، العراق ، دار الرشيد ، ١٩٨١.
٢٤. وليد إسماعيل السيفو، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.
٢٥. وليد خدوري ، النفط العربي على مشارف القرن الجديد ، سلسلة المستقبل العربي ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٢.
٢٦. يوسف حسن محمد ، الطاقة والصناعات النفطية: أساسياتها واقتصاداتها، الكويت، ط١، شركة مطابع الوزان العالمية، ١٩٨٨.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:-

١. جامع عبدالله ، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة : ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ على الاقتصادات النفطية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي (الجزائر :جامعة بسكرة ،٢٠١١-٢٠١٢) .
٢. وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات الجزائر ، رسالة - ماجستير ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٢.
٣. وسام حسين علي حسين الدليمي ، اثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة أوبك للمدة (1990 2009) ، رسالة ماجستير، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الانبار، 2009 .
٤. . حامد عباس المرزوق، اتجاهات الانفاق العام في الدول العربية الربعية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كمية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008 .
٥. احمد جاسم جبار الياصري، الاقتصاد العراق ومستقبل الطاقة الناضبة والمتجددة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2015 .
٦. شيلان صباح فقي عزيز الشيرواني، سياسات تسعير المنتجات النفطية في اسواق أقطار عربية مختارة للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،٢٠٠٢.
٧. ناهدة عزيز الخفاجي " اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٠)" ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، (٢٠٠٥).
٨. عماد حسن حسين " تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق " اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، (٢٠١٦) .
٩. . عبد الستار عبد الجبار، دراسة تحليلية لتغيرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية (1970- 1998) اطروحة دكتوراه، كمية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2001.

١٠. وجدي حمزة داود ، تحليل سياسي الإنتاج والأسعار لمنظمة اوبك ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ، ١٩٩٢ .
١١. أمينة مخلفي ، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات، اقتصادية(الجزائر :جامعة ورقلة، ٢٠١٢) .
١٢. ربيع محمد علي الأشقر، التطور الراهن للسوق الدولية للنفط الخام وأهميته بالنسبة لتطور اقتصادات الجمهورية العربية السورية - أطروحة دكتوراه، دمشق، ٢ أيار/ مايو ١٩٩٢ .
١٣. اسماء مسني ياسين النعيمي ، منظمة الاقطار المصدرة للبتترول اوبك ظل التغيرات الاقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .
١٤. رويج السعيد ، (التطور التاريخي لأسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري ١٩٧٠ - ٢٠٠٩)، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠٠٣ .
١٥. نعيم أمير جاسم الصائغ ، العلاقة بين مخاطر أسعار النفط وقرارات الموازنة العامة للدولة في عينة من الدول العربية، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ .
- رابعاً: الدراسات والبحوث:-
- ١- احمد حسن الهيتي ، اثر ادوات السياسة المالية في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الاردني للمدة (١٩٧٠ - ٢٠٠٩) مجلة بحوث مستقبلية ، العدد ٢٧ ، ٢٠٠٩ .
- ٢- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - أسكوا ، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا : التوقعات النقدية والمالية ، العدد (٣) ، ٢٠٠٦ .
- ٣- باسل محمد نوري ، وآخرون، تصنيف المخزون النفطي العراقي، شركة نفط الجنوب، دائرة الحقول، البصرة، ١٩٩٢ .
- ٤- بحث مقدم الى وزارة المالية العراقية ،الدائرة الاقتصادية ، سبل تنويع مصادر الايرادات العامة، ٢٠٠٩ .

- ٥- بلقاسم العباس ، إدارة الديون الخارجية ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثلاثون ، الكويت ، ٢٠٠٤ .
- ٦- حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
- ٧- حسين عبد المطلب الاسرج ، تأثير الازمة الاقتصادية على الاقتصاد العربي ، المركز الاعلامي لدولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩.
- ٨- حيدر حسين آل طعمة وهاني مالك عطشان ، النفط وانماط الانفاق العام في الاقتصاديات الربعية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٩ ، عدد ٢٠ ، ٢٠١٧.
- ٩- حيدر وهاب عبود ، دراسة في الطبيعة القانونية للقروض العامة، بغداد، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ .
- ١٠- رشيد محمد المعراج ، الاحتياجات الاستثمارية لقطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية في المنطقة العربية، النفط والتعاون العربي، العدد ١٠١ ، منظمة اوابك، الكويت، ٢٠٠٢.
- ١١- زيتوني الطاهر ، الافاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الاعضاء في مواجهته ، مجلة النفط والتعاون العربي، ٢٠١١، عدد ٣٧.
- ١٢- سعود بن هاشم جليدان ، الاستدامة المالية للاقتصادات العالمية، 2013 .
- ١٣- سمير ابو مدللة و مازن العجلة ، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية، غزة، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، العدد الاول ، ٢٠١٣.
- ١٤- سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب الشريدة ، مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36، 2013 .
- ١٥- السوب كريستوف، بسام وفتوح، " تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمي وانعكاساتها على البلدان العربية ."مجلة النفط والتعاون العربي العدد ٣٧ ، ٢٠١١.
- ١٦- طاهر كاظم جواد الدليمي وعلي احمد درج الدليمي ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٥) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٠ ، العدد ٢١ ، ٢٠١٨.

- ١٧- عبد الستار عبد الجبار موسى ، العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك Neymex ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٦٤ ، ٢٠٠٧ .
- ١٨- عبد الستار عبد الجبار موسى ، حصّة أوبك من إنتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، عدد ٦٥ ، ٢٠٠٧ .
- ١٩- علي رجب ، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، الكويت، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 123 ، المجلد 33 ، 2007 .
- ٢٠- علي عدنان داود ، مديات فاعلية سياسة وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة ، العراق ، بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ .
- ٢١- عمار عبد الجبار ، الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات المساندة التي وقعها العراق في عام (٢٠٠٥)م ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٧ .
- ٢٢- عمرو محمد محمود سليمان، إدارة الدين العام ، الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية الى مفهوم الاستدامة الاقتصادية ، القاهرة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال / قسم الاقتصاد .
- ٢٣- فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية الاسباب والاثار، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد العاشر ، ٢٠٠٦ .
- ٢٤- ليلية غضابنا ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٢) م، بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد/١، 2015 .
- ٢٥- ماجد عبد الله المنيف ، الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ١٨ ، العدد ٦٤ ، ١٩٩٣ .
- ٢٦- مايح شبيب الشمري ، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراق وضرورة الاصلاح الاقتصادي ، مجلة الغري للعلوم الادارية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨ .
- ٢٧- محمد احمد الدوري ، اسباب ظاهرة تدهور اسعار البترول الخام في السوق الدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٨ ، (١٩٨٨) .

- ٢٨- مركز المعلومات والدراسات ، الاهمية الاقتصادية للميزانية العامة لرجال الاعمال في المملكة ، ٢٠٠٧ .
- ٢٩- مروة فتحي السيد البغدادي ، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2010 .
- ٣٠- مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق " ندوة عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية في ٣٠ ايلول، بغداد، العراق ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ، ٢٠٠٦ .
- ٣١- معهد الدراسات المصرفية ، نشرة نوعية ، الذهب الأسود ، الكويت، السلسلة الخامسة ، العدد ٦، ٢٠١٣ .
- ٣٢- ميثم ربيع هادي العامري أحسنوي ، علي إبراهيم محمد، أساسيات عقود مستقبلات السلع مع التركيز على عقود مستقبلات النفط الخام ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد ٥ ، العدد ٢١، تصدرها جامعة كربلاء، ٢٠٠٨ .
- ٣٣- ناجي عبدالستار محمود و علي خضير عباس، أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية المنتجة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية-المجلد 14 ، العدد (١) كانون الثاني ، 2007 .
- ٣٤- نور شدهان عداي "تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠ . ٢٠١٤) ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية" ، قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد، (٢٠١٦) .
- ٣٥- نيفين فرج ابراهيم ، أثر عجز الموازنة العامة في مصر على الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، القاهرة ، جامعة الازهر ، كلية التجارة.
- ٣٦- هاشم علوان السامرائي ، "النفط سلعة اقتصادية، العوامل المحددة لسعر النفط الخام في السوق الدولية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، السنة الاولى، بيت الحكمة، ١٩٩٩ .
- ٣٧- هند مصطفى علي ، أزمة انهيار أسعار النفط واقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ، دراسات استراتيجية خليجية ، العدد ١٠ ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .

٣٨- هيام خزل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) البصرة ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ، ٢٠١٢.

٣٩- وحيد نافع وعبد العزيز علي ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 74، 2016.

٤٠- يوسف علي الاسدي،، ابو علي يحيى حمود.، دور سياسات النفط السعودية في استقرار النفط الدولية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة، عدد ٢٤ المجلد ٦ ، ٢٠٠٩.

خامساً: التقارير والنشرات الاحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية :-

١- الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، بيروت ، 2006.

٢- احمد آل درويش واخرون، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، تقرير ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥.

٣- الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاوربية تقرير الاقتصادي السنوي ، اعداد مركز البحوث والدراسات السعودي لمؤسسة النقد السعودي ، لعام ٢٠١١.

٤- الامم المتحدة، ادارة الدين الخارجي وحالة الدين في منظمة الاسكوا، ٢٠٠٥ .

٥- الإنتوساي ، مؤشرات الدين العام ، ت٢ / ٢٠١٠ .

٦- البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقرير اقتصادي ، ٢٠١١ - ٢٠١٢.

٧- البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،المؤشرات السنوية (2000-2019)

٨- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١١ .

٩- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٤ .

١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ .

١١- سحر محمد ، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الإقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠١١ .

١٢- صندوق النقد الدولي ، المملكة العربية السعودية قضايا مختارة ، التقرير القطري ، ٢٠١٣ .

١٣- صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات تقرير التطلعات الاقتصادية العالمية ، اكتوبر ٢٠١٩ .

١٤- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ .

١٥- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، (2015 - 2019)

١٦- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاعوام (2005 ، 2009 ، 2014 ، 2019 ، 2020) .

١٧- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003 ، ص ١١ .

١٨- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢

١٩- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2003 ، 2008 ، 2012 ، 2015 ، 2019)

٢٠- صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد ، ٢٠٠٥ .

٢١- صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد ، 2013 .

٢٢- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ .

٢٣- صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد ، 2014 .

٢٤- عبد علي المعموري وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العراقي ، بيروت ، لبنان 2012 - 2013 ، ط1 ، مركز حمورابي للبحوث - والدراسات الاستراتيجية ، شركة صبح للطباعة والتجليد ، 2014 .

٢٥- علي البليل ، اهداف وسياسات الإقتصاد الكلي ، بحوث صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠٠٤ .

٢٦- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، التقرير الاحصائي السنوي ، 2012 .

٢٧- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، التقرير الاحصائي السنوي ، 2019 .

- ٢٨- مؤسسة النقد العرب السعودي ، التقرير السنوي السابع والاربعون ، 2011 .
- ٢٩- مؤسسة النقد العرب السعودي ، التقرير السنوي السابع والاربعون ، 2013 .
- ٣٠- مؤسسة النقد العربي السعودي ، الاحصاءات السنوية ، ٢٠١٩ .
- ٣١- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ٤٤ .
- ٣٢- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ٤٥ .
- ٣٣- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، الرياض ، التقرير الاقتصادي السعودي ، ٢٠١٩ .
- سادساً: مواقع شبكة الأنترنت:-

١. منتدى ستار تايمز ، أسباب المديونية الخارجية ، الاقتصاد والاعمال
<http://www.startimes.com>
٢. جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية ، صندوق النقد العربي، (٢٠١٥) . <http://www.amf.org.ae/ar/> .
٣. فاضل علي عثمان ، (سنة الخريف النفطي العربي) ، عام ٢٠١٦ ، على الموقع الإلكتروني
4. D .hamilton .james/ "understanding guide oil prices"
revised.Dec.2008/ www.jhamelton@used.edu/
5. Scot . T. fullwier ,Interstrates and fiscal sustainability , IMF ,
Working paper NO .53,2006,p11. [http : // twitter .com /](http://twitter.com/aleqtisadiah)
[aleqtisadiah](http://twitter.com/aleqtisadiah).

ب: المصادر الاجنبية

- 1- Adriana and Maria Davidescu, 2015, bounds test approach for the long run relationship between shadow economy and official economy, an Empirical analysis for Romania, vol. 10, No. 1.
- 2- API and AGA , Proved Reserves , Dec. 31 , 1962.
- 3- Ayumu yamauchi , Fiscal Sustainability – cas of Eritrea, IMF ,Working paper , 2004.

- 4- Bassam Fattouh, The Drivers of Oil Prices: The Usefulness and Limitations of) Nonstructural model ,the Demand–Supply Framework and Informal Approaches Oxford institute for energy studies, 2007 .
- 5- Ber Dahlby ,Sustainability Fiscal Policy in Alberta ,Wecentre ,For Economic Research in formation on Bulletin 13 , AL berta , 1993.
- 6- BP Statistical Review of World Energy 2002,U.K, June,2003.
- 7- Brown, R.L., Durbin, J and Evans, 1975.
- 8- **Budina , Nina and Wijnbergen, Sweder van , Managing Oil Revenue Volatility in Nigeria: The Role of Fiscal Policy, AFRI_427–460.qxd, 2008.**
- 9- Campbell R. Mcconnell , and Stanley L.Brue , Macroeconomics , Seventeenth Editon , Mcgraw – hill – Irwin , newyork , 2008.
- 10- Eviews 9 User’s Guide II, CHAPTER 27.
- 11- GFOA Recommended practice , Dept Mangement Policy , 2003.
- 12- Go Golf Magazine, Understanding the price of oil, 2004.
- 13- IEA, INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, Oil Market Report, 2013,2016,2017,2018.
- 14- International Monetary Fund and the World Bank , Guide liens for Public Debt Management , Washington , D.c. , International Monetary Fund ,2014.
- 15- Ishfaq, Mohammed, "Public Debt Measures and Management Strategy" Governament of Dubai, department of finance, paper No (3), 2010.

- 16– Jensen, Ove & Bloommestein, "**Advances in risk management of government debt**", Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) 2005.
- 17– Kolb Robert W. Understanding Futures Markets, 5th ed., Blackwell Inc.,1997.
- 18– Internatinal Centre for policy studies , Ukraine needs comprehensive public debt policy , 2001.
- 19– M.C. Cafferty Ian, Oil price falls – what consequences for monetary policy,(2015).
- 20– Maguire, Steven, "**State And Local Government Debt :An Analysis, Congressional Research Service**", USA April 14,2011
- 21– Michael , H , " **Public Sector Economics for developing countries**" , University of the West Indies Press , Jamaica , 2001.
- 22– Nymex, New York Mercantil Exchange, A Practical Guide to hedying, 2003.
- 23– Nymex, New York Mercantil Exchange, Crude Oil Futures Prices, 2006.
- 24– OLIVIER BLANCHARD , AND OTHERS , THE SUSTANABILITY OF FISCAL POLICY : NEW ANSWERS TO AN OLD QUESTION , OECD ECONOMIC STUDIES , NO 15 , 1990.
- 25– Opec , Annual Statistical Bulletin , (2007,2012 and 2016,2019) .
- 26– Paresh Kumar Narayan, 2004, Reformulating Critical Values for the F-bounds statistics Approach to Cointegration; An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economy Papers, No.02.

- 27– Robert M. Solow. The Economics of Resources or The Resources of Economics, American Economic Review, Vol: LXIV, No. 2, New York, USA , (1974).
- 28– Roger Perman & others, Natural Resource & Resources of Economics, 1st published, Wesley Longman Publishing, New York, 1998.
- 29– RoLand Sturm and Markus M.Muller : public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain , Canada ,Germany, and the united states, Longman, Newyork, U.S.A 1999.
- 30– ROBERT E.HALL , AND MARC LIEBERMAN , ECONOMICS , 4E , MC GRAW–HALL , NEW YORK , 2010.
- 31– Rowan Miranda and Ron Picur , Benchmarking and Measuring Debt Capacity, GFOA , 2000.
- 32– The Economist, “**Fuelling inflation**”, (March 11th–17th 2000).
- 33– **Warner de Kate & Ceuns** , **Lucan Var** , /The Future of The world oil supply /Ceopties / **European Energy Review July – August , 2008.**

الملاحق

الملحق (1)

(دينار/ دولار)

- أسعار الصرف العراقي

أسعار الصرف الموازية (السوق)	أسعار الصرف الرسمية	السنوات
4	4.0	1990
10	10.0	1991
21	21.0	1992
74	74.0	1993
456	458.0	1994
1674	1674.0	1995
1170	1170.0	1996
1471	1471.0	1997
1468	1620	1998
1469	1972	1999
1470	1930	2000
1436	2031	2001
1397	2085	2002
1361	1936	2003
1453	1453	2004
1472	1469	2005
1475	1467	2006
1267	1255	2007
1203	1193	2008
1182	1170	2009
1186	1170	2010
1196	1170	2011
1233	1166	2012
1232	1166	2013
1214	1188	2014
1167	1190	2015
1275	1190	2016
1258	1190	2017
1209	1190	2018
1202	1190	2019

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، صفحات متفرقة.

ملاحق البيانات القياسية

المعلق (2)

تطور اسعار النفط الخام العالمية للمدة (2000 - 2019) دولار / برميل

السنوات	اسعار النفط بالدولار \$
2000	27.6
2001	23.1
2002	24.3
2003	28.2
2004	36.0
2005	50.6
2006	61.0
2007	69.1
2008	94.4
2009	61.0
2010	77.4
2011	107.5
2012	109.5
2013	105.9
2014	96.2
2015	49.5
2016	40.8
2017	52.6
2018	69.8
2019	64.0

الملحق (3)

تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في السعودية للمدة (2000 – 2019)
مليون دولار

الدين العام / %GDP (4)	العجز او الفائض / %GDP (3)	اسعار النفط \$ (2)	السنوات (1)
86.7	3.22	27.6	2000
73.0	-3.9	23.1	2001
77.8	-2.9	24.3	2002
82.1	4.5	28.2	2003
66.0	11.4	36.0	2004
38.9	18.4	50.6	2005
27.3	21.0	61.0	2006
18.5	12.3	69.1	2007
12.0	29.8	94.4	2008
13.10	-5.5	61.0	2009
8.5	4.4	77.4	2010
5.4	11.6	107.5	2011
3.1	14.0	109.5	2012
2.1	7.9	105.9	2013
1.6	-3.5	96.2	2014
5.8	-15.8	49.5	2015
13.0	-12.9	40.8	2016
17.2	-9.2	52.6	2017
18.10	-4.2	69.8	2018
22.8	-4.6	64.0	2019

الملحق (4)

تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام في الجزائر للمدة (2000 – 2019)
مليون دولار \$

الدين العام / %GDP	عجز او فائض / %GDP	اسعار النفط \$	السنوات
62.8	9.6	27.6	2000
64.4	4.0	23.1	2001
63.4	0.2	24.3	2002
53.2	8.4	28.2	2003
41.8	7.0	36.0	2004
30.4	11.9	50.6	2005
26.5	13.5	61.0	2006
15.4	4.8	69.1	2007
9.9	7.9	94.4	2008
12.0	-7.1	61.0	2009
12.7	-1.8	77.4	2010
23.0	-1.3	107.5	2011
18.7	-4.9	109.5	2012
16.89	-0.9	105.9	2013
17.5	-7.6	96.2	2014
19.9	-28.0	49.5	2015
26.3	-13.0	40.8	2016
26.9	-5.6	52.6	2017
38.3	-6.3	69.8	2018
26.0	-4.9	64.0	2019

المحلق (5)

تحليل العلاقة بين اسعار النفط العالمية ومؤشرات استدامة الدين العام للمدة في العراق (2000 – 2019)

مليون دولار \$

السنوات (1)	اسعار النفط بالدولار\$(٢)	العجز او الفائض GDP/ (٣)	الدين العام / GDP (4)
2000	27.6	-0.90	448.83
2001	23.1	-2.4	547.24
2002	24.3	-3.8	594.03
2003	28.2	0.8	1122.92
2004	36.0	2.3	535.21
2005	50.6	28.2	290.54
2006	61.0	13.4	125.60
2007	69.1	22.4	108.80
2008	94.4	16.1	63.40
2009	61.0	2.4	76.50
2010	77.4	0	56.04
2011	107.5	16.3	43.70
2012	109.5	6.8	37.70
2013	105.9	-1.9	33.02
2014	96.2	-4	34.60
2015	49.5	-6.4	55.20
2016	40.8	-10.8	58.70
2017	52.6	0.9	57.80
2018	69.8	10.9	38.20
2019	64.0	-1.8	21.90

Abstract :

Most of the oil countries are characterized as having single resource economies; It mainly depends on the oil resource to finance the budget and the economy, As a result, the economies of these countries slipped into the orbit of the oil markets and their fluctuations, And the infiltration of global economic crises and fluctuations through the channel of the oil resource, the oil economies may be affected by the rise and fall of crude oil prices through the transmission of fluctuation and instability from the oil sector to the non-oil sectors, The sensitivity of the economy to these changes is subject to all sectors that contribute to the largest part of the GDP, Accordingly, this research sought to analyze and diagnose the effects that oil price fluctuations may have on public debt sustainability indicators, which cannot be separated from the characteristics of oil rentier economies. Therefore, the research aimed to reveal the nature and direction of the relationship between crude oil prices and public debt sustainability indicators in the oil countries (Saudi Arabia, Algeria, Iraq), By explaining the reality of the performance of the two variables and the relationship between them in those countries. As well as building the standard model in which the nature and direction of the relationship between crude oil prices, the deficit and surplus/GDP ratio, crude oil prices, and the public debt/GDP ratio for the sample countries are tested. In order to achieve the objectives sought by the research and to test its hypothesis, this research has relied on the inductive method by following the two descriptive and analytical methods This is to describe the phenomenon, analyze it, and clarify the effects resulting from

fluctuations in global crude oil prices and their impact on public debt sustainability indicators in financing the budget for oil countries and the quantitative (standard) method to show the impact of measuring global crude oil price fluctuations on public debt sustainability indicators in Saudi Arabia, Algeria and Iraq. One of the most important findings of the research is that fluctuations in global crude oil prices affect, through the public budget and public debt channels, the indicators of the sustainability of public debt in the oil countries, the sample of the research. The economy of the Kingdom of Saudi Arabia, the Iraqi economy and the Algerian economy have been sought To analyze the relationship between global crude oil prices and public debt sustainability indicators in the oil countries and the extent of overlap and correlation between crude oil prices and the deficit or surplus to GDP and public debt to GDP in the oil countries, the research sample.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Al-Qadisiyah University
College of Administration and Economics
Department of Economics



**THE REALITY OF GLOBAL OIL MARKETS
AND THE POSSIBILITY OF PUBLIC DEBT
SUSTAINABILITY IN THE OIL COUNTRIES,
WITH SPECIAL REFERENCE TO IRAQ**

Thesis submitted by the student

Hussein Majed Thamer Al-Fatlawy

To the Council of the College of Administration and
Economics / University of Al-Qadisiyah

It is part of the requirements for obtaining a PhD in

Economic Sciences

with supervision

Prof. Dr. Abdul Azim Abdul Wahed Al Shukri

2021. A.D

1443.A.H